



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد العام

تعزيز البيئة الاستثمارية في سورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

Enhancing the Investment Environment in Syria to
Attract Foreign Direct Investment

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد العام

إعداد الطالب

محمد إياد دلول

بإشراف

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

٢٠١٠/٢٠٠٩

لجنة المناقشة

مشرفاً	الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
عضواً	الأستاذ الدكتور محمد جميل عمر
عضواً	الأستاذ الدكتور رسلان خضور

قرآن كريم

قال الله تعالى عَجَل:

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

سورة البقرة - الآية ٣٢

الحديث الشريف

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلّى الله عليه وآله قال :

﴿ وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ ﴾

رواه مسلم

الإهداء

(١) أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من:

أبي - أُمي - أخوتي - أصدقائي

(٢) وإلى كل من يؤمن بأن البحث العلمي هو المحفز الجوهرى للإنسانية

كلمة الشكر و التقدير

أُتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري الذي

بذل الجهد والوقت في توجيهي وتزويدي من خبرته وعطائه وعلمه في

إنجاز هذا البحث .

كما أُتقدم بالشكر إلى :

الأستاذ الدكتور محمد جميل عس

و

الأستاذ الدكتور مرسلان خضور

تعزيز البيئة الاستثمارية في سورية

لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

فهرس البحث

الصفحة	
	فهرس البحث
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	مقدمة عامة
١٩	الفصل الأول : البيئة الاستثمارية في سورية
٢٢	المبحث الأول : مكونات البيئة الاستثمارية في سورية
٢٢	أولاً : الموارد الطبيعية
	أ-الثروات الباطنية
	ب-الموارد المائية
	ج-الموارد الزراعية
	د-الموارد السياحية
٢٣	ثانياً : الموارد البشرية
٢٤	ثالثاً: الموقع الجغرافي
٢٤	رابعاً : البنية التحتية
	أ)قطاع النقل
	ب) قطاع الاتصالات
	ج) قطاع الطاقة
	د) قطاع المياه والصرف الصحي
٢٩	خامساً : الاستقرار السياسي والأمني
٣٠	سادساً : الاستقرار الاقتصادي
	أ-استقرار السياسة المالية
	ب-استقرار السياسة النقدية

	ج-استقرار سياسة التجارة الخارجية
٣٦	المبحث الثاني : محفزات الاستثمار في سورية
٣٦	أولاً : الحوافز التشريعية و القانونية
	أ-الحوافز الضريبية (الإعفاء الضريبي)
	ب-الحوافز الجمركية(الإعفاءات الجمركية)
	ج-الحوافز النقدية والمالية
	د-الحوافز الضمانية والائتمانية
	هـ-الحوافز التسهيلية (تبسيط الإجراءات)
	و-الحوافز التمليلية (حق الأجنبي بالتملك)
٤١	ثانياً : المناطق الحرة
٤٤	ثالثاً : المدن الصناعية
	أ-مدينة حسياء الصناعية
	ب-مدينة الشيخ نجار الصناعية
	ج-مدينة عدرا الصناعية
	د-المدينة الصناعية في دير الزور
	هـ-المؤشرات الإجمالية للمدن الصناعية الأربع
٤٧	رابعاً : المصارف وشركات التأمين والسوق المالية
٤٩	خامساً : الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في الاستثمار والتجارة
٤٩	سادساً : عضوية سورية في منظمات اقتصادية ودولية وإقليمية
	أ- منظمات دولية
	ب- منظمات إقليمية
٥٠	سابعاً : الإدارة الحكومية للعملية الاستثمارية
٥٢	المبحث الثالث : مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية
٥٢	أولاً : مؤشر تقييم المخاطر القطرية
	أ-المؤشر المركب للمخاطر القطرية
٥٤	ب-المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم المتحدة للاقتصادات الناهضة
٥٥	ج-مؤشر (اليورومني) للمخاطر القطرية
	د-مؤشر (انستيتيوشنال انفستور) للتقييم القطري

٥٦	هـ-مؤشر وكالة (دان أند براد ستريت) للمخاطر القطرية
	و-مؤشر (كوفاس) للمخاطر القطرية : Coffas Index
٥٧	ثانياً : مؤشرات تقييم دولية مختارة
	أ-مؤشر جاهزية البنية الرقمية : NRI
٥٨	ب-مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية : GRDI
	ج-مؤشر التنافسية العالمية : GCI
٥٩	د-مؤشر سهولة أداة الأعمال
٦٠	هـ-مؤشر تنافسية السفر والسياحة : TTCI
٦٢	الفصل الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر FDI
	المبحث الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله
٦٤	أولاً : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وتعريفه
٦٧	ثانياً : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر FDI
٦٨	أ-الاستثمار المشترك
٧٢	ب-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي
٧٣	ثالثاً : أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر FDI
	أ-الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن المواد الأولية
	ب-الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن العمالة
	ج-الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الخدمات
	د-الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق
٧٥	رابعاً: تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب إستراتيجية التكاليف
	أ-استثمارات أجنبية مباشرة أفقية
	ب-استثمارات أجنبية مباشرة عمودية
٧٧	المبحث الثاني : نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وآثاره الاقتصادية

٧٧	أولاً : نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
	أ. نظرية التحركات الدولية لرأس المال
٧٨	ب. نظرية عدم كمال السوق
	ج. نظرية الموقع
٧٩	د. نظرية الاستخدام الداخلي للميزات الاحتكارية
٨٠	هـ. النظرية الانتقائية
٨٠	ثانياً : الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر FDI
٨١	أ. الأثر في العملة
٨٢	ب. الأثر في النقد الأجنبي وميزان المدفوعات
٨٤	ج. الأثر في التكنولوجيا
٨٧	د. الأثر في النمو الاقتصادي
٨٨	المبحث الثالث : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ومؤشراته
	أولاً : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في العالم
	أ. تطور الاتجاه العام للاستثمار الأجنبي المباشر FDI في العالم
٩٣	ب. مؤشرات اقتصادية عالمية
٩٥	ج. أداء الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر FDI
٩٨	ثانياً : تطور FDI في سورية
	أ. حصة سورية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ورصيده
١٠٧	ب. حصة سورية من المشاريع المشملة
١١١	ج. حصة سورية من المشاريع المنفذة
١١٢	ثالثاً : مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وتطبيقها على سورية
	أ) مؤشر الرقم القياسي للتدفقات الداخلة (الواردة) لـ FDI الفعلي للبلد للدولة ل
١١٤	ب) مؤشر الرقم القياسي للتدفقات الخارجة (الصادرة) لـ FDI الفعلي للبلد للدولة ل
١١٥	ج) مؤشر الأهمية النسبية للتدفقات الداخلية (الواردة) لـ FDI إلى GFCF بالأسعار الجارية
١١٦	د) مؤشر الأهمية النسبية للتدفقات الداخلية (الواردة) لـ FDI إلى GDP

١١٧	هـ) مؤشر الأهمية النسبية للرصيد التراكمي الوارد للـFDI إلى GDP بالأسعار الجارية .
١١٨	الفصل الثالث: سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجياته.
١١٩	المبحث الأول : تجارب دول نامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
١١٩	أولاً : التجربة التركية .
١٢١	ثانياً: التجربة البرازيلية .
١٢٣	ثالثاً: التجربة الكورية الجنوبية .
١٢٤	رابعاً : التجارب العربية
	أ. مصر، ب. تجربة اليمن، ج. تجربة الجزائر ، د. تجربة الكويت، هـ. تجربة الإمارات ، و. تجربة الأردن .
١٣١	المبحث الثاني : نقاط القوة والضعف الجاذبة والطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر . FDI في سورية.
١٣٢	أولاً : نقاط الضعف الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر FDI في سورية .
١٣٦	ثانياً : نقاط القوة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر FDI في سورية .
١٤٢	المبحث الثالث : مقومات سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. واستراتيجياته
	أولاً : أهم مقومات نجاح سياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر FDI واستراتيجياته من قبل منظمة الأيسكوا .
١٤٩	ثانياً : مدى انطباق حالة سورية بالنسبة إلى مقومات الجذب التي توصي بها منظمة الايسكوا.
١٥٣	ثالثاً : سياسات هيئة الاستثمار السورية في جذب الاستثمار المباشر.
	أ. الترويج .
	ب. النافذة الواحدة .
	ج. الخارطة الاستثمارية
	د. تحسين بيئة الاستثمار .
١٥٧	رابعاً : سياسات الحكومة السورية في جذب الاستثمار المباشر و تحسين البيئة

	الاستثمارية
	أ- عقد الاتفاقيات و البروتوكولات و العلاقات الثنائية
	ب- تحسين البيئة الاستثمارية و تشجيع جذب الاستثمار المحلي و الأجنبي
	ج- إصدار القوانين و المراسيم المشجعة للاستثمار
	د- الإصلاح الاقتصادي و الانفتاح على العالم الخارجي
١٦٠	الاستنتاجات و المقترحات
١٦٥	الخاتمة
١٦٧	الملاحق
١٧٣	المراجع

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	صفحة
١/١	المشتغلون والمتعطلون حسب الحالة التعليمية في سورية عام ٢٠٠٧ (الوحدة ألف)	٢٤
١/٢	ترتيب سورية التنافسي للمؤشرات السياسية و الأمنية ٢٠٠٧-٢٠٠٨	٣٢
١/٣	ترتيب سورية في بعض مؤشرات التنافسية العالمية ٢٠٠٨ (المؤشرات النقدية)	٣٤
١/٤	مؤشرات مادية للمناطق الحرة في سورية عام ٢٠٠٨	٤٤
١/٥	حجم الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة السورية.	٤٥
١/٦	المؤشرات المادية في المدن الصناعية لعام ٢٠٠٨.	٤٦
١/٧	تصنيف الدول العربية وفق المؤشر المركب	٥٣
١/٨	المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر السياسية والائتمانية والاقتصادية	٥٤
١/٩	تطور تصنيف الدول العربية الجوار وفق مؤشر (انستيتيوشنال انفسطور) للتقييم القطري	٥٦
١/١٠	تطور تصنيف الدول العربية الجوار وفق مؤشر (دان أند براد ستريت) للتقييم القطري	٥٧
١/١١	تطور ترتيب الدول العربية الجوار وفق مؤشر جاهزية البنية الرقمية : NRI	٥٨
١/١٢	تطور وضع سورية في المؤشرات الفرعية لبيئة أداء الأعمال	٦١
٢/١	تدفقات FDI لحصص المجموعات الاقتصادية في العالم وفق النسب المئوية ٢٠٠٥-٢٠٠٧ بليون دولار.	٩٢
٢/٢	تقسيم القطاعي للرصيد التراكمي لـ FDI وحصص المناطق الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٦ (مليون دولار).	٩٤
٢/٣	مدخلات مختارة لـ FDI والإنتاج العالمي ٢٠٠٧/١٩٨٢ " بليون دولار"	٩٤
٢/٤	ترتيب مؤشر أداء التدفقات الداخلة والخارجة لـ FDI لأعلى أداءً لعشرين بلداً في العالم لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.	٩٧
٢/٥	مصفوفة تدفقات داخلية لـ FDI المحققة والممكنة ٢٠٠٦.	٩٨
٢/٦	تدفقات FDI وفق المنطقة والاقتصاد ٢٠٠٢-٢٠٠٨ مليون دولار و حصة سورية بالنسب المئوية.	١٠٢
٢/٧	صافي تدفق FDI إلى سورية خلال السنوات ٢٠٠٠/٢٠٠٨ مليون دولار	١٠٣
٢/٨	الرصيد التراكمي لـ FDI الداخلي والخارجي السنوات ١٩٩٥/٢٠٠٧ مليون دولار	١٠٤
٢/٩	تدفقات FDI وفق الفئات لعام ٢٠٠٧ لدول غرب آسية بليون دولار	١٠٥
٢/١٠	رصيد الاستثمار الأجنبي حسب دولة المنشأ لعام ٢٠٠٨ (ألف ل.س)	١٠٦
٢/١١	رصيد الاستثمار الأجنبي حسب النشاط الاقتصادي لعام ٢٠٠٨ (ألف ل.س)	١٠٧
٢/١٢	مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب السنوات والنشاط الاقتصادي وحجم	١٠٨

	التكاليف الاستثمارية وعدد العمال خلال السنوات ٢٠٠٨/١٩٩١.	
١٠٩	مشاريع الاستثمار الأجنبي (الدول العربية) المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي وحجم تكاليف الاستثمارية خلال السنوات ١٩٨١-٢٠٠٨ (الوحدة مليون ل.س)	٢/١٣
١١١	مشاريع الاستثمار الأجنبي (الدول غير العربية) المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي وحجم تكاليف الاستثمارية الفترة ١٩٨١-٢٠٠٨ (الوحدة مليون ل.س)	٢/١٤
١١٢	مشروعات FDI المنفذة وقيد التنفيذ خلال السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٤ مليون دولار.	٢/١٥
١١٤	تطور المؤشر الرقم القياسي في سورية خلال السنوات (٢٠٠٨-٢٠٠٠) مليون دولار	٢/١٦
١١٥	تطور المؤشر الرقم القياسي للتدفقات الصادرة في سورية خلال السنوات (٢٠٠٨-٢٠٠٠) مليون دولار	٢/١٧
١١٦	تطور مؤشر الأهمية للتدفق الداخلي في سورية (مليون دولار).	٢/١٨
١١٧	تطور مؤشر الأهمية النسبية للتدفق الداخلي للـ FDI إلى تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بالأسعار الجارية GFCF في سورية (مليون دولار)	٢/١٩
١١٨	تطور مؤشر الأهمية النسبية للرصيد التراكمي الوارد للـ FDI إلى GDP بالأسعار الجارية (مليون دولار)	٢/٢٠
١٣١	تطور مؤشرات FDI للاقتصاد التركي ٢٠٠٩/٢٠٠٥ (مليار دولار)	٣/١
١٣١	مؤشرات الأداء والإمكانات الـ FDI في الاقتصاد التركي خلال السنوات (١٩٩٠ - ٢٠٠٧)	٣/٢
١٣٣	تطور مؤشرات FDI للاقتصاد البرازيلي ٢٠٠٩/٢٠٠٥ (مليار دولار)	٣/٣
١٣٣	تطور ترتيب الدول لمؤشري الأداء و الإمكانات للاقتصاد البرازيلي	٣/٤
١٣٥	تطور مؤشرات FDI للاقتصاد الكوري ٢٠٠٩/٢٠٠٥ (مليار دولار)	٣/٥
١٣٦	تطور مؤشرات FDI للاقتصاد المصري ٢٠٠٩/٢٠٠٥ (مليار دولار)	٣/٦
١٣٧	مؤشرات الأداء والإمكانات الـ FDI في الاقتصاد المصري خلال السنوات (١٩٩٠ - ٢٠٠٧)	٣/٧
١٣٨	تطور مؤشرات FDI للاقتصاد اليمني ٢٠٠٩/٢٠٠٥ (مليار دولار)	٣/٨
١٣٩	تطور مؤشرات FDI للاقتصاد الجزائري ٢٠٠٩/٢٠٠٥ (مليار دولار)	٣/٩
١٣٠	تطور مؤشرات FDI للاقتصاد الكويتي ٢٠٠٩/٢٠٠٥ (مليار دولار)	٣/١٠
١٣١	تطور مؤشرات FDI للاقتصاد الإماراتي ٢٠٠٩/٢٠٠٥ (مليار دولار)	٣/١١
١٣٢	تطور مؤشرات FDI للاقتصاد الأردني ٢٠٠٩/٢٠٠٥ (مليار دولار)	٣/١٢

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
١/١	تطور الإدارة الاستثمارية في سورية	٥٢
٢/١	مخطط تفرعات الاستثمار وأشكاله	٧٠
٢/٢	التدفقات الداخلة لـ FDI حسب التقسيم الاقتصادي للعالم ١٩٨٠-٢٠٠٨ - بليون دولار	٩٠
٢/٣	صافي تدفق FDI مليون دولار ٢٠٠٨-٢٠٠٠	١٠٣
٣/١	المكونات الأساسية لخطه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودعمه.	١٤٩
٣/٢	التقنيات الرئيسية لترويج الاستثمار	١٥٥

المقدمة

تمثل قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر محور الاهتمام لكثير من الاقتصاديين ورجال الأعمال والحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء منذ منتصف القرن الماضي .

حيث يعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر محوراً من محاور العولمة إذ إنّهُ يمثل تنقل رؤوس الأموال بين البلدان دون اعتبار الحدود السياسية والجغرافية.

وعلى الرغم من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وما ينطوي عليه من آثار إيجابية في اقتصادات الدول المضيفة ، إلا أن بعض الدول النامية تتخوف من تلك الاستثمارات على اعتبار أنها تمس سيادتها الوطنية ، ولكن سرعان ما غيرت هذه الدول نظرتها اتجاه الاستثمارات الأجنبية بسبب أزمة المديونية الخارجية التي أصابت الكثير من الدول النامية وتراجع المساعدات الممنوحة من قبل دول متقدمة وإنهيار النظام الاشتراكي ، كل هذا عمل على احتداد المنافسة بين الدول لجذب رؤوس الأموال الأجنبية بهدف دعم عملية التنمية الاقتصادية لديها وتسريع معدلات النمو وجذب التكنولوجيا .

ويرتبط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقه بين الدول بعوامل متعددة ، تتدرج هذه العوامل تحت إطار البيئة الاستثمارية التي يقصد بها مجمل العوامل المؤثرة والمحيطية بعملية الاستثمار ، لذا تتنافس الدول في توفير البيئة الاستثمارية ذات المستوى الكافي وتحسينها لاستقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

مشكلة البحث :

تعاني سورية من توفير التمويل اللازم لإقامة استثمارات ومشاريع جديدة لذلك تسعى لتحسين بيئتها الاستثمارية بهدف جذب المزيد من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر ، وترتبط محدودية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية بقدرة البيئة الاستثمارية على جذب الاستثمار ، لذلك يمكن جذب استثمارات أجنبية مباشرة أكثر إذا تمّ تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيزها.

منهجية البحث :

ضمن الإطار النظري للبحث تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي . كما تمّ الاعتماد ضمن الإطار التطبيقي للبحث على المنهج التحليلي والاستدلالي بنوعيه الاستنباطي والاستقرائي ، الذي يقوم بوصف الظاهرة المدروسة وتحليلها.

أهمية البحث :

يعدّ الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي المحرك الرئيسي للاقتصاد ، ولما كان الاستثمار الأجنبي مكماً ومدعماً إلى جانب الاستثمار المحلي ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة ، لذا تكمن الأهمية

في جذب المزيد للاستثمار الأجنبي المباشر ودعم البيئة الاستثمارية بشكل أكبر للحصول على المزيد من هذه التدفقات ومن ثم تأثيراته الإيجابية في الاقتصاد الوطني.

هدف البحث :

- هدف البحث إلى مناقشة ودراسة :
 - تحديد مكونات البيئة الاستثمارية ومؤشراتهما في سورية
 - دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر (مفهومه-أشكاله- آثاره -نظرياته).
 - بيان حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة واتجاهاتها العالمية واتجاهاتها في سورية .
 - تحديد نقاط القوة والضعف في البيئة الاستثمارية السورية .
 - بيان تجارب بعض البلدان النامية في جذب FDI.
 - تحديد سياسات الحكومة و هيئة الاستثمار في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وجذبه.

فرضيات البحث :

- ترتبط زيادة التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر بمجمل التحسينات التي طرأت على البيئة الاستثمارية في سورية .
- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحديث الاقتصاد الوطني ونقل التكنولوجيا و توطئتها.
- تتدفق استثمارات أجنبية مباشرة إلى الدول الجوار بمعدل أكبر مما تستقطبه سورية .

دراسات سابقة:

رسالة دكتوراه : قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن، إشراف الدكتور محمد جميل عمر ، إعداد الباحث محمد مطرود سميران ، جامعة دمشق ٢٠٠٧ حيث قام الباحث بعرض إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم تطرق إلى دراسة الاقتصاد الأردني، وأخيراً قام بتحليل قياسي لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الاقتصاد الأردني .

رسالة ماجستير : جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية ، بإشراف الدكتور خالد الحريري ، إعداد الباحث ممدوح غانم ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٢ ، حيث قام الباحث بعرض إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر وقام بتوزيع استمارة إلى شركات أجنبية وإلى أكاديميين وحددت هذه الدراسة أهم متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي .

رسالة ماجستير : دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية (الاقتصاد الجزائري نموذجاً) ، إشراف د.زياد زنبوعة و د. دروبي ، إعداد الباحث محند

عميروش شلغوم ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩ ، حيث قام الباحث بعرض نظري للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم قام بدراسة الجانب العملي للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث المؤشرات وتدفقات في الدول العربية، ثم قام بتحليل الاقتصاد الجزائري، وأخيراً قام بتحديد علاقة المناخ الاستثماري بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بمؤشرات كلية وبشيء من التفصيل للاقتصاد الجزائري .

الجديد في البحث :

دُرست البيئة الاستثمارية في سورية من حيث درجة الشمولية والدقة العلمية، و حُدِّثت نقاط القوة والضعف في مكونات البيئة الاستثمارية، وكيف يمكن أن يؤدي تحسين البيئة الاستثمارية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ، فضلاً عن اعتماد أحدث الإحصائيات والبيانات الرسمية المنشورة ومن ثم يأتي هذا البحث مترافقاً مع جهود الحكومة في تطوير البيئة الاستثمارية وتشجيع الاستثمار بوصفه إستراتيجية للنمو في شقيه المحلي والأجنبي. علاوة على تطبيق مؤشرات البيئة الاستثمارية و مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السوري مدة معينة من الزمن .

مخطط البحث

قسم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية ، حيث جاء الفصل الأول بعنوان البيئة الاستثمارية في سورية و قد احتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث ،تناول المبحث الأول دراسة أهم مكونات البيئة الاستثمارية في سورية نذكر منها توفر الموارد الطبيعية والعمالة ذات الأجر المنخفض (مدخلات الإنتاج) و البنى التحتية ذات المستوى المقبول والموقع الجغرافي الاستراتيجي و توفر كل من الاستقرار السياسي و الاستقرار الاقتصادي .

أما المبحث الثاني فقد تم ذكر أهم محفزات الاستثمار في سورية من محفزات تشريعية كقوانين الاستثمار وما منحته من مزايا للمستثمرين المحليين و الأجانب إضافة إلى توفر المناطق الحرة و المدن الصناعية و البنوك و شركات التأمين و توفر سوق للأوراق المالية.

• كما تم في المبحث الثالث دراسة أهم مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية و تطبيقها على سورية

• أما الفصل الثاني بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر قد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ،حيث تناول المبحث الأول تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتعريفه وأشكاله وأنماطه

• وورد في المبحث الثاني أهم النظريات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الاقتصادية على البلدان المضيفة .

• كما تم في المبحث الثالث دراسة تحليلية لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وفي سورية كحجم التدفقات الواردة و الصادرة والمخزون التراكمي وأكثر البلدان جذبا للتدفقات وأهم القطاعات الاقتصادية التي تذهب إليها هذه التدفقات ، ومن ثم تم تحديد

أهم مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر ،و تطبيقها على اقتصاد سورية وفق سلسلة زمنية.

أخيرا تمحور الفصل الثالث تحت عنوان سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجياته ،حيث قسم إلى ثلاثة مباحث:

ففي المبحث الأول تم عرض لأهم تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد الدروس المستفادة من هذه التجارب كالتجربة التركية والبرازيلية والكورية وتجارب بعض من الدول العربية .

كما تم في المبحث الثاني ذكر أهم نقاط القوة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر و نقاط الضعف الطاردة لهذه الاستثمارات في سورية.

وأخيرا تم تحديد أهم الاستراتيجيات المتبعة لجذب FDI كاستراتيجيات منظمة الايسكوا ،ومدى انسجام تلك الاستراتيجيات و إسقاطها على التجربة السورية ، ومن ثم استعرض البحث سياسات هيئة الاستثمار و الحكومة لتحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمار المحلي و الأجنبي المباشر .

الفصل الأول

البيئة الاستثمارية في سورية

المبحث الأول : مكونات البيئة الاستثمارية في سورية

المبحث الثاني : محفزات الاستثمار في سورية

المبحث الثالث : مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية

المبحث الأول: مكونات البيئة الاستثمارية في سورية

يعدّ الاستثمار أهمّ المتغيرات الاقتصادية وهو المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية لأنه يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي ورفع معدلات النمو وزيادة الدخل المتاح للأفراد، كما يسهم في زيادة رفاهية المستهلك وتسريع عملية التنمية.

وللإستثمار مجموعة من العوامل المحيطة به، تدعى هذه العوامل والمؤثرات والمتغيرات بمجموعها المناخ الاستثماري أو البيئة الاستثمارية و التي بدورها تشكل الإطار المباشر و غير المباشر للتأثير في الإستثمار ،و كلما كانت البيئة الاستثمارية ذات شروط أفضل ساعدت على جذب الإستثمار بشكل أكبر محلياً وأجنبياً.

يقصد بالبيئة الاستثمارية مجمل المتغيرات والعوامل التي تحيط بعملية الإستثمار ومن ثم تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر بتلك العملية، وقد تكون نتائج تلك التأثيرات إيجابية أو سلبية في عملية الإستثمار .

مع الإشارة إلى وجود تطابق بين مصطلحي المناخ الاستثماري والبيئة الاستثمارية، إلا أن البيئة الاستثمارية ذات مفهوم أكثر شمولاً وتنوعاً.

و لا ينظر المستثمر إلى عامل أو متغير واحد نظرة منفردة ومستقلة بل ينظر إلى جميع المتغيرات التي تدعى ب (مكونات البيئة الاستثمارية) نظرة شمولية يستطيع من خلالها معرفة إطار عملية الإستثمار مما يزيد القدرة على اتخاذ القرار الاستثماري ،كما أنّ هناك علاقة إيجابية بين تطور البيئة الاستثمارية ودخول استثمارات جديدة إلى الاقتصاد محلية و أجنبية، فالبيئة الاستثمارية هي المحدد الرئيسي لتحريك الإستثمار.

و تسعى دول العالم ولا سيما النامية منها إلى تحسين البيئة الاستثمارية بمكوناتها جميعاً لجذب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب ودفع عملية التنمية الاقتصادية لديها .
وتعكس البيئة الاستثمارية الجيدة مدى قوة الاقتصاد واستقراره وقوة العوامل الأخرى من تشريع وقضاء وبنية تحتية و غيرها.

يقصد بمناخ الإستثمار "مجمّل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتمّ فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية ويكون تأثيرها سلبياً أو إيجابياً في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية (الإسكوا، ١٩٩٥) ^(١).

(١) عدنان غانم ، دور الإستثمار الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، مجلة جامعة دمشق – المجلد (١٩) ، العدد الثاني – ٢٠٠٣ ، ص١٧٣.

كما يعرف مناخ الاستثمار بأنه : مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر بتوجيه استثماراته إلى بلد آخر^(١). يصعب حصر مكونات البيئة الاستثمارية في إطار شامل إلا أن الأدبيات الاقتصادية أشارت إلى أهم تلك المكونات من موارد طبيعية وبشرية وموقع جغرافي وبنية تحتية واستقرار سياسي واقتصادي .

أولاً- الموارد الطبيعية:

يمكن جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حال توافر موارد طبيعية في البلد المضيف ولا سيما الاستثمار الباحث عن موارد طبيعية ، حيث تتميز هذه الموارد بالمنافع النسبية المقارنة بين الدول المضيفة^(٢).

و يؤدي قرب الموارد والثروات الطبيعية من المعامل والمناطق الصناعية ومحطات القطار والموانئ والمرافئ والمطارات أهمية كبرى في خفض تكاليف استخراج المواد الأولية المستخرجة من موارد طبيعية ونقلها وتخزينها وتوزيعها وتصديرها ، وهو شرط متوافر بشكل مقبول في سورية.

إن من الأسباب الرئيسية لانتقال رؤوس الأموال بين البلدان هو البحث عن موارد طبيعية، حيث تتوافر في سورية موارد طبيعية متنوعة وهي :

أ) الثروات الباطنية :

هناك ثروات باطنية متعددة كالنفط والغاز والفلزات المعدنية وغير المعدنية .

ب) الموارد المائية :

تتنوع الموارد المائية في سورية من أنهار وبحيرات ومياه جوفية وأحواض وينابيع.

ج) الموارد الزراعية :

تشكل الأراضي الصالحة للزراعة ٦ مليون هكتار من مساحة سورية الإجمالية، حيث تتنوع المحاصيل الزراعية من حبوب وبقول وزيتون وقطن وأشجار مثمرة وتبغ ، وقد بلغت قيمة الإنتاج النباتي لعام ٢٠٠٨ بالأسعار الجارية ٣٩٨ مليار ل.س. كما تتنوع الثروة الحيوانية من أبقار وأغنام وماعز وجاموس وإبل وخيول ودجاج و أسماك ونحل ، حيث بلغ عدد رؤوس الأغنام لعام ٢٠٠٨ نحو ١.٧ مليون رأس والإبل ٠.٩ مليون رأس ،

كما بلغت قيمة الإنتاج الحيواني لعام ٢٠٠٨ بالأسعار الجارية ٢٤٤ مليار ل.س^(١).

(١) المرجع السابق نفسه ص ١٧٤ .

(٢) the role of foreign direct investment FDI in economics development in Escwa,2000 , P9.

كما يسهم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني ب ٣٠٪ من GDP.

(د) الموارد السياحية :

يعدُّ توافر الموارد السياحية من مواقع أثرية أو طبيعية بمنزلة ميزة نسبية للبلد المضيف، كما تشكل مدخلات لصناعة السياحة والاستثمار السياحي المحلي و الأجنبي. وتتوافر في سورية آثار كثيرة ومتنوعة كونها مهد الحضارات كأوغاريت وتدمر ومعلولا وبصرة والحصن وقلعة دمشق وقصر العظم والجامع الأموي وكثيراً من الأسواق القديمة.

كما تتوافر في سورية مناطق طبيعية خلابة من جبال وشواطئ ووديان وغابات وبحيرات وشلالات وأحواض كبريتية .

ثانياً - الموارد البشرية: (العمالة المؤهلة والأجور المنخفضة)

يعدُّ توافر موارد بشرية كبيرة ميزة نسبية تجذب المستثمر الأجنبي المباشر لأن أجور العمالة المنخفضة تقلل تكاليف الإنتاج، ومن ثم تزيد أرباح المستثمر أو يمكن من خلالها المنافسة في الأسواق العالمية ، كما أن مستوى تأهيل العمالة يؤدي دوراً كبيراً في استخدام تقنيات الإنتاج الذي يجلبه المستثمر الأجنبي معه .

و بلغ تعداد القوى البشرية في سورية من ١٥ سنة فأكثر نحو ١٢.٢ مليوناً في عام ٢٠٠٨ وينقسمون كما يأتي:

(مشتغلون ٤.٨ مليوناً ، متعطّلون ٠.٦ مليوناً ، طلاب ١.٦ مليوناً ، مكتفون ٠.٢٣ مليوناً ، متقاعدون ٠.٣ مليوناً ، غير قادرين على العمل ٠.٦ مليوناً ، مدبرو منازل ٣.٩ مليوناً غير محدد ٠.٢٢ مليوناً) (٢).

وكان تقسيم المشتغلين والمتعطّلين حسب الحالة التعليمية كما يأتي :

جدول رقم (١/١) المشتغلون والمتعطّلون حسب الحالة التعليمية في سورية عام ٢٠٠٨ (الوحدة ألف)

١) المجموعة الإحصائية ٢٠٠٩، المكتب المركزي للإحصاء، الفصل الرابع، ص ٨٤، الجداول ٣-٤-٥-٦.
٢) المجموعة الإحصائية ٢٠٠٩.

مجموع	جامعي فأكثر	معاهد متوسطة	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	يقرأ ويكتب	أمي	
٤٨٥٠	٤٠٠	٤٣٥	٤٦٩	٦٣٨	٢٩٠٠			مشتغلون
٥٩٥	٢٩	٥٨	١٠٨	٧٥	١٩٩	٧٥	٥٠	متعطّلون

المصدر : إعداد الباحث بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية /٢٠٠٩/ المكتب المركزي للإحصاء

يغلب حملة الشهادة الابتدائية على مجموع المشتغلين وكذلك المتعطّلين ، كما يعد المشتغلون ذوو حملة الشهادة الجامعية فما فوق النسبة الأقل من عدد المشتغلين .
وبلغ متوسط الأجور في سورية لعام /٢٠٠٨/ نمو /٨٠٠٠/ ل.س .
وهي أجور منخفضة لذا تعدّ ميزة نسبية للمستثمرين المحليين والأجانب أو الراغبين بالاستثمار في سورية .

وبلغت نسبة المتعطّلين من مجموع قوة العمل ٨.٤٢ % لعام ٢٠٠٨ لذا هناك جيش من العمالة بانتظار العمل لدى الاستثمارات الجديدة .
كما يشكل العاملون بأجر النسبة الكبرى من المشتغلين حيث بلغت ٥٤ % (١).

ثالثاً - الموقع الجغرافي :

(يعدّ الموقع الجغرافي من أهمّ العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري والمحددة لاتجاهاته وهو يؤثر فيه من خلال الميزات التي يتيحها لجهة تأمين الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية أو إلى الموارد الطبيعية بأقل التكاليف الممكنة) (٢).

حيث تقع سورية في غرب آسية وتتوسط ملتقى القارات الثلاث آسية وأوربة وأفريقية .
وتعدّ الحدود الشمالية مع تركيا نافذة سورية إلى أوربة وروسية ، كما تعدّ الحدود الغربية مع البحر المتوسط نافذة سورية البحرية إلى أوربة والبلدان العربية والمتوسطية وأمريكا الشمالية والجنوبية ، كما تعدّ الحدود الشرقية مع العراق نافذة سورية إلى إيران والصين والهند والبلدان الآسيوية ، وأخيراً الحدود الجنوبية مع الأردن وفلسطين نافذة سورية إلى الخليج العربي ومصر .

ويدعم ذلك الموقع الجغرافي البنية التحتية للمواصلات والنقل حيث يربط سورية مع بلدان الجوار ويسهل عملية نقل السلع النهائية والمواد الأولية والأشخاص ، ويسهل أيضاً تجارة العبور (الترانزيت) ويشجع هذا الموقع مشاركة الحدود مع دول الجوار في مناطق وأسواق حرة (كالمنطقة الحرة بين سورية وتركية).

(١) انظر المجموعة الإحصائية - الفصل الثالث، الجداول ١٢/٧/٤

(٢) منذر خدام ، الأسس النظرية للاستثمار ، منشورات وزارة الثقافة ، ص ١١ .

وتجارة الترانزيت في سورية قطاع نشط حيث بلغت عوائد هذه التجارة لعام ٢٠٠٧ نحو ١١٠ مليار ل.س.

تستحوذ الدول الجوار النسبة الكبرى من تجارة الترانزيت مثل لبنان وتركيا والأردن. كما بلغ معدل نمو تجارة الترانزيت لعام ٢٠٠٨ نسبة ١٤.٥٪ حيث بلغت قيمتها ١٢٦ مليار ل.س.

رابعاً- البنية التحتية:

أثبتت الدراسات التي قامت بها المؤسسة العربية للضمان أن توفر البنى التحتية المتطورة يعدّ واحداً من أهم العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار في الدول العربية^(١).

(كما يعدّ توافر بنية أساسية مناسبة محدداً مهماً ورئيسياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة إذ إنّها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر، ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص)^(٢).

حيث يقصد بالبنية التحتية جميع المشاريع الضخمة والتي تسهم في تخديم العملية الإنتاجية في البلد ويقوم بإنشائها وتمويلها على الأغلب من قبل القطاع الحكومي ، وهناك علاقة طردية بين مستوى جودة العملية الإنتاجية وسرعتها في البلد وبين مستوى البنية التحتية المتوفرة فيها.

و تتكون البنية التحتية حسب التقسيم العالمي للانكتاد من :

(أ) قطاع النقل (Transport Sector)

(ب) قطاع الاتصالات (Telecommunications Sector)

(ج) قطاع الطاقة (Energy Sector)

(د) قطاع المياه والصرف الصحي (Water & Sewage Sector)

وسنُدرُس هذه القطاعات في سورية كما يأتي :

أ) قطاع النقل Transport Sector :

يعدّ من أهمّ مكونات البنية التحتية إذ يؤدي قطاع النقل الدور الرئيسي في حركة البضائع والأشخاص ، فاستخراج الموارد الطبيعية يحتاج إلى نقلها إلى المعامل وإنتاج السلع يحتاج إلى نقلها إلى الأسواق الداخلية والخارجية .

(١) رسلان خضور ، سياسات الاستثمار في سورية ، أعمال الندوة الاقتصادية السورية الألمانية الأولى، بالتعاون بين جامعتي دمشق و ارلانغن ، دمشق ١٩٩٧، ص١٨.

(٢) أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية ، السكندرية ، ٢٠٠٤، ص٣٨.

ويقسم قطاع النقل إلى نقل بري وبحري وجوي .

(١) النقل البري: يتكون من الطرق والاتصالات والطرق الدولية السريعة والجسور والعقد والأنفاق والسكك الحديدية والمحطات.

تبلغ أطوال الطرق البرية في سورية عام /٢٠٠٨/ نحو /٦٥/ ألف كيلو متر، كما تبلغ أطوال السكك الحديدية /٢٨٣٣/ كيلو متر، ويتم نقل بضائع بوزن /٩.٣/ مليون طن نح نصفها محروقات ، أما عدد ركاب بواسطة السكك الحديدية فبلغ /٣.٣٦/ مليون راكب، ويتم نقل البضائع إلى داخل القطر نحو /١١.٧/ مليون طن وإلى الخارج نحو /٢.٤٨/ مليون طن^(١).

وحازت سورية على ترتيب عالمي في تنافسية الاقتصاد للمؤشر الفرعي النقل بالسكك الحديدية المرتبة /٥٥/ من أصل /١٣٣/ بلداً عام /٢٠٠٩/ بعد أن حازت المرتبة /٤٩/ من أصل /١٣٤/ بلداً عام /٢٠٠٨/ و/٦١/ عام /٢٠٠٧/ ^(٢)

(وحسب دراسات /الأسكوا/ تملك سورية شبكة الخطوط الحديدية الأكثر كثافة في دول غرب آسيا حيث ترتبط السكك الحديدية مع الدول الجوار جميعها، مما يسهل تصدير البضائع المنتجة في سورية إلى المناطق كلها)^(٣) .

و تعكس هذه المؤشرات الرقمية مدى أهمية النقل البري في تخديم الاقتصاد .

(٢) النقل الجوي: يمتاز النقل الجوي في تقليص الوقت اللازم لنقل السلع والركاب، ومن ثمّ تسريع الاستثمارات وحركة التجارة داخل القطر وخارجه .

تتكون البنية التحتية للنقل الجوي في سورية من خمسة مطارات هي: مطار دمشق ، مطار حلب ، دير الزور ، القامشلي ، اللاذقية .

كما دخل مؤخراً القطاع الخاص في هذا المجال(كصاحب امتياز: شركة لؤلؤة و شركة أجنحة الشام) إلى جانب الشركة العامة للطيران، حيث تعكس المؤشرات التالية واقع النقل الجوي :
بلغ عدد الطائرات المغادرة نحو /٢٥/ ألف طائرة عام /٢٠٠٨/ ، كذلك القادمة .

كما بلغ عدد الركاب القادمين نحو مليوني راكباً ، كذلك الركاب المغادرون .

وأخيراً بلغت حمولات البضائع المصدرة نحو /١٤.٨/ ألف طناً ، و الواردة /١٧.٦/ ^(١)

(١) انظر المجموعة الإحصائية ٢٠٠٩ ، المكتب المركزي للإحصاء في سورية ، الفصل السابع، الجداول (١-٤-٧-٨-٩-١٠).

(٢) تقرير تنافسية الاقتصاد السوري ، إعداد برنامج UNDP لعام ٢٠٠٨ .

(٣) مطانيوس حبيب ، أوراق في الاقتصاد السوري ، دار الرضا ، دمشق ٢٠٠٦، ط١، ص ٨١

وحازت سورية في تقرير التنافسية الدولي في مؤشر النقل الجوي والمطارات المرتبة ١٠٣/ من أصل ١٣٣/ بلداً عام ٢٠٠٩/ بعد أن حازت المرتبة ٩٠/ من أصل ١٣٤/ بلداً لعام ٢٠٠٨/ والمرتبة ٧٧/ عام ٢٠٠٧/ أي هناك تراجع ملحوظ في أداء البنية التحتية لقطاع النقل الجوي^(٢).

٣) النقل البحري : يمتاز النقل البحري بنقل السلع الثقيلة والمواد الأولية و المحروقات ، كما يمتاز بتكاليفه شبه المنخفضة .

وتشكل الموانئ والأرصفة البحرية والبواخر والسفن والمخازن المشادة بالقرب من الموانئ البنية التحتية للنقل البحري .

وتتكون البنية التحتية للنقل البحري في سورية من أربعة موانئ : هي ميناء اللاذقية وطرطوس وبانياس وأرود .

والمؤشرات التالية تعكس واقع النقل البحري في سورية :

بلغ عدد البواخر المغادرة من الموانئ السورية لعام ٢٠٠٨/ نحو ٤٢٢١/ باخرة و البواخر القادمة ٣٩٤٧/، كما بلغت حمولة البضائع المغادرة نحو ٢.٩ مليون طن بينما بلغت حمولة البضائع القادمة نحو ١٧.٢/ مليون طن أي نحو ثلاثة أضعاف البضائع المشحونة للخارج. وأخيراً بلغ عدد الركاب المغادرين بواسطة البواخر والسفن نحو ٩/ آلاف راكب ، في حين بلغ عدد الركاب القادمين نحو ٩.٥/ ألف راكب^(٣).

وحازت سورية في تقرير التنافسية لمؤشر النقل الجوي وجودة الموانئ المرتبة ١٠٢/ من أصل ١٣٣/ بلداً عام ٢٠٠٩/ و المرتبة ٩٧/ من أصل ١٣٩/ بلداً عام ٢٠٠٨/ والمرتبة ٩٦/ لعام ٢٠٠٧/ إذا تعدّ البنية التحتية لقطاع النقل البحري في سورية ذات جودة متوسطة^(١).

ب) قطاع الاتصالات Telecommunications Sector:

لا يمكن تخيل مستوى جيد للبنية التحتية دون وجود قطاع اتصالات ذي تقنية عالية منتشرة في جميع أنحاء البلد ومرتبطة بشبكات الاتصالات العالمية .

(١) المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٨ ، إعداد المركزي للإحصاء، الفصل السابع، الجداول ١٤-١٩ .

(٢) تقرير تنافسية الاقتصاد السوري لعام ٢٠٠٨. مرجع سابق

(٣) مجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٨ ، إعداد المركزي للإحصاء.

(١) تقرير تنافسية الاقتصاد السوري ، إعداد برنامج UNDP لعام ٢٠٠٨ .

والبنية التحتية لقطاع الاتصالات تتكون من : أبراج البث ومراكز الاتصال والشبكات .

ويقسم قطاع الاتصالات إلى الأقسام الآتية : مركز تقديم الهواتف الثابتة ، مراكز تقديم الهواتف النقالة ، مراكز البريد ، والبريد السريع ، وخدمات الفاكس والتلكس واللاسلكي ومراكز تقديم الاتصال الانترنت والبريد والالكتروني .

حيث يسهل توفر قطاع اتصالات متقدمة للمستثمرين أداء أعمالهم بشكل أفضل وأسرع.

كما تعكس المؤشرات التالية مستوى البنية التحتية لقطاع الاتصالات في سورية .

بلغت عدد مراكز البريد لعام ٢٠٠٧ نحو ٥٩٨ مركزاً و تعدّ الشركة العامة للبريد شركة مخدمة لخدمات البريد، فضلاً عن وجود شركات خاصة تقوم بهذه الخدمة أيضاً، كما بلغ عدد مشتركى الهاتف الخليوي حوالي ٦.٣ مليون مشترك ويقوم بتزويد خدمة الهاتف الخليوي شركتان خاصتان ذات طابع استثمار BOT بالتنسيق مع الشركة العامة للاتصال ويبلغ رأس المال المحلي لكل منهما نحو ١.٥ مليار ل.س، وهي شركات مساهمة ،وقد تم مؤخراً دمج إحدى الشركتين مع شركة اتصال عالمية MTN وهي مستثمر أجنبي مباشر (شركة عابرة القومية) وبحصة ١٦.٧ مليار ل.س وحصة استثمار أجنبي مباشر لشركة سيريائيل ٢.٧ مليار ل.س^(٢).

كما بلغ عدد مشتركى البريد الالكتروني نحو ٧٠٠ ألف مشترك عام ٢٠٠٧، وهي في تزايد ويقوم بتزويد تلك الخدمة عدة شركات عامة وخاصة .

وأخيراً بلغ عدد الخطوط الهاتفية المتوفرة في مراكز الاتصال التابعة لمؤسسة العامة للاتصال السلكية و اللاسلكية نحو ٣.٥ مليون خط أي بكثافة خط لكل ستة أشخاص وهي نسبة جيدة^(١).

وحازت سورية المرتبة ٧٠ من أصل ١٣٣ بلداً عام ٢٠٠٩^(٢) في مؤشر التنافسية العالمية: المؤشر الفرعي (الخطوط الهاتفية)، و المرتبة ٧٢ من أصل ١٣٩ بلداً عام ٢٠٠٨ و المرتبة ٧١ عام ٢٠٠٧، ومن ثم يعكس المؤشر ترتيباً وسطاً في مجال جودة الخطوط الهاتفية^(٣).

(ج) قطاع الطاقة Energy Sector:

(٢) مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية لعام ٢٠٠٨ تنفيذ ٢٠٠٩ ، إعداد المكتب المركزي للإحصاء و هيئة الاستثمار السورية و برنامج UNDP ، آذار ٢٠١٠ ، ص ١٤/١٣ .

(١) انظر مجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٨ ، إعداد المكتب المركزي للإحصاء. مرجع سبق ذكره

(٢) The Global Competitiveness Report 2009-2010 © 2009 , World Economic Forum

(٣) تقرير تنافسية الاقتصاد السوري ، إعداد برنامج UNDP لعام ٢٠٠٨ .

يحتاج المستثمرون والمنتجون إلى مصادر طاقة مستدامة لتشغيل معاملهم وآلاتهم ومركباتهم لذا تعدّ المحرك الأساسي لعملية الإنتاج وأحد مدخلات تكاليف الإنتاج في آن واحد.

ويفضل المنتج عند اختياره للبلد المضيف لاستثماراته توافر مصادر طاقة من نفط وغاز وطاقة كهربائية.

إن توافر احتياطات جيدة من النفط والغاز يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لأعمال التنقيب والإنتاج والتكرير والتوزيع .

كما أن فتح الباب للقطاع الخاص المحلي والأجنبي لتوليد طاقة الكهرباء والطاقة النووية يعمل على جذب استثمارات ضخمة محلية وأجنبية وخاصة شركات عابرة القومية .

يبلغ الإنتاج اليومي للنفط نحو ٤٠٠ ألف برميل ، وللغاز ٢٢ مليون متر مكعب ، كما يقدر الاحتياطي المتبقي والقابل للإنتاج ٣ مليار برميل نفط و ٢٥٩ مليار متر مكعب للغاز ، كما يبلغ مستوى الاستهلاك الداخلي نحو ٢٥٣ ألف برميل نفط باليوم و ٢٢ مليون متر مكعب للغاز باليوم .

ويشجع الاحتياطي الكبير - غير المستثمر للنفط والغاز - على جذب شركات عابرة القارات لأعمال التنقيب والإنتاج ، وحالياً تعمل عدة شركات عابرة قارات في مجال التنقيب عن النفط والغاز إلى جانب الشركة العامة للنفط والغاز (الفرات) ، ويختلف شكل عقود الاستثمار فهي (BOT / Joint Venture / امتياز / مشاركة الأرباح)

وإن الطلب المتزايد على النفط والغاز من قبل الأسواق العالمية وارتفاع أسعاره عالمياً يعمل على دخول تدفقات استثمار الأجنبي المباشر إلى سورية .

وفي مجال قطاع الكهرباء :

تتفرد وزارة الكهرباء بأعمال توليد الطاقة الكهربائية وتوصيلها إلى جميع المناطق السورية ، حيث بلغت كمية إنتاج القدرة الكهربائية لعام ٢٠٠٧ نحو ٣٧.٥ مليار ك.و.سا ، كذلك الكمية المستهلكة^(١).

ويتوقف قرار المستثمر المحلي أو الأجنبي على مدى توافر الطاقة الكهربائية ووصولها إلى المستثمر في المنطقة الجغرافية ، كما أن تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية نتيجة زيادة السكان والاستثمارات يعمل على جذب الاستثمار الخاص في مجال توليد تلك الطاقة وتوزيعها ، ضمن إطار تشجيع الحكومة القطاع الخاص على توليد الطاقة الكهربائية .

(١) المجموعة الإحصائية ٢٠٠٨ .

وقد حازت سورية وفق تقرير التنافسية عام ٢٠٠٩ في مؤشر مصادر الطاقة الكهربائية الترتيب ٧٠ من أصل ١٣٣ بلداً و ٨٦ من أصل ١٣٩ عام ٢٠٠٨ والترتيب ٧٢ عام ٢٠٠٧^(٢) أي أن هناك تقدماً في جودة مصادر الطاقة الكهربائية .

(د) قطاع المياه والصرف الصحي Water & Sewage Sector :

تعدّ المياه مدخلات لبعض الصناعات، و كذلك الصرف الصحي لتصريف المياه المالحة، كما يعدّ مدخلاً أساسياً للاستثمارات الزراعية، لذا من الأهمية بمكان توافر المياه والصرف الصحي عبر شبكات ضمن النطاق الجغرافي للمستثمر .

وتشرف الحكومة على قطاع المياه والصرف الصحي في سورية (وزارة الإسكان والتعمير) حيث تتولى إعداد شبكات المياه والصرف الصحي وتوصيلها إلى جميع أنحاء البلاد وتأمين ضخ المياه الصالحة للشرب والمياه للاستعمالات الأخرى .

وورد في الخطة الخمسية العاشرة أن استخدام المياه للقطاع الزراعي نحو ٩٠٪ ولأغراض الشرب نحو ٨٪ والصناعة نحو ٢٪ وتعمل الخطة على زيادة عدد المشتركين وزيادة شبكات المياه والصرف الصحي^(٣)

إن السماح للقطاع الخاص للاستثمار في البنية التحتية لقطاع المياه والصرف الصحي يعمل على جذب فرص استثمارية محلية وأجنبية ، كما يزيد من جودة هذا القطاع وتخدم المستثمرين والمستهلكين على حد سواء .

خامساً - الاستقرار السياسي والأمني :

يعدّ عامل الاستقرار السياسي من أهم العوامل التي تؤدي دوراً في توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة (فالاستقرار السياسي والأمني يعدّان من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي ، أمّا حالة الفوضى والانفلات الأمني ، وكذلك حالة الحرب فهي من العوامل النابذة للاستثمارات الأجنبية المباشرة)^(١).

شهدت سورية على مدى أربعة عقود استقراراً سياسياً وأمنياً واضحاً في مدة ولاية القائد الراحل حافظ الأسد ، والمدة الحالية لولاية القائد بشار حافظ الأسد .

وعلى مستوى السياسة الخارجية كان وما زال هناك فتور في العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة ، كون السياسة الوطنية السورية لا تتفق مع تطلعات السياسة الأمريكية في المنطقة إلى

(٢) تقرير التنافسية ، مرجع سبق ذكره.

(٣) الخطة الخمسية العاشرة ، قطاع المياه و الصرف الصحي.

(١) د. محمود صقر ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مجلة جامعة تشرين ، ٢٠٠٦ ، ص ١٦٤.

جانب الكيان الصهيوني ، حيث تؤدي سورية دوراً كبيراً في التصدي لأطماع الدول في تلك المنطقة .

رغم تتالي الحروب في دول الجوار (حرب الخليج ، واحتلال لبنان ، تصاعد الاستيطان في فلسطين ، حرب سورية ومصر مع الكيان الصهيوني ، احتلال العراق ، الحرب على لبنان) ، وقفت سورية صامدة ومستقرة سياسياً لكن اتسمت منطقة الشرق الأوسط بالزعزعة الأمنية ومن ثم نفور استثمارات إلى الخارج وانخفاض شديد في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الثمانينيات والتسعينيات للمنطقة بشكل عام -سورية جزء من المنطقة- ومن النتائج السلبية لسياسات البلدان القوية هي المقاطعة الأمريكية الاقتصادية لسورية .

حيث قلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولاسيما الأمريكية منها المتجهة إلى سورية وداخلياً شهدت سورية استقراراً في تقلبات الحكومة التنفيذية وشجع الدستور على التعددية السياسية والاقتصادية ، كما أقر الملكية الخاصة والعامة والجماعية .

وفي سورية تتدر أو تنعدم كل من الظواهر التالية (الإرهاب ، الجرائم المنظمة ، النزاعات الطائفية والحروب الأهلية ، أعمال الشغب) .

ما يشجع الاستثمار في سورية الأمور الآتية :

- بناء علاقات دبلوماسية سياسية اقتصادية وتجارية مع دول الجوار ودول العالم .

- الدور القوي الذي تؤديه سورية في المنطقة .

وتعكس المؤشرات التالية وضع سورية السياسي والأمني :

الجدول رقم (١/٢) ترتيب سورية التنافسي للمؤشرات السياسية و الأمنية ٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩

المؤشرات السياسية و الأمنية	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقييم
هدر الأموال العامة	١١٤	١٠٠	٨٧	وتعد من نقاط الضعف إلا أنها تنخفض
الثقة في السياسيين	٥٣	٤٩	٤٨	وتعد من نقاط القوة
استقلال القضاء	٨٠	٧٧	٨٦	وتعد من نقاط الضعف
كلفة الإرهاب على الأعمال	٣	١٠	٦	ميزة تنافسية
كلفة الجريمة والعنف على الأعمال	١	١	٢	وتشكل ميزة تنافسية رائدة في العالم
الجريمة المنظمة	٧	٦	٥	ميزة تنافسية

جودة خدمات الشرطة	٨٤	٦٩	٦٧	وسط ولكنها في انخفاض إيجابي
-------------------	----	----	----	-----------------------------

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات تقرير التنافسية لعام ٢٠٠٨ سورية، إعداد undp لتعزيز

التنافسية في الاقتصاد السوري © The Global Competitiveness Report 2009, -2010
2009 , World Economic Forum

سادساً: توافر الاستقرار الاقتصادي (استقرار السياسات الاقتصادية):

(إن وجود بيئة اقتصادية كلية مريحة بالاستثمار وتتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الأساسية لتشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي فضلاً عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعدّ متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار)^(١).

أ) استقرار السياسة المالية :

إن مؤشر استقرار السياسة المالية هو توازن الموازنة العامة، أي إيرادات دولة مع إنفاقها ويظهر الخلل عند وجود عجز أي (إنفاق أكبر من إيرادات) ومن ثم يتزايد هذا العجز و يعمل على تمويل العجز بالإصدار النقدي أو بالاقتراض من البنك المركزي ومن ثم تزايد الضغوط على العملة المحلية والعمل على انخفاضها، أو حتى انهيار العملة المحلية ناهيك عن حدوث ضغوط تضخمية، و عجز الموازنة المقبول هو بحدود ٣٪ من GDP

كما ورد في اتفاقية ماستريخت للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي . وفي سورية هناك عجز مستمر منذ ٢٠٠٣ ووصل عام ٢٠٠٩ حتى ٣٣٪ من قيمة الموازنة، و ١٠٪ من قيمة GDP، وهي نسبة كبيرة ناجمة عن تزايد الإنفاق الحكومي وخاصة على السلع المدعومة والرواتب والأجور، ومن جهة أخرى ناجم عن انخفاض الإيرادات وخاصة الإيرادات الضريبية، وبالنسبة إلى دور الدولة في التمويل الاستثماري هو في تراجع منذ عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩ حيث وصل نسبة ٤٠٪ من حجم الموازنة و بنسبة ٤٢٪ من إجمالي تكوين رأس المال الثابت عام ٢٠٠٧ بالأسعار الجارية^(١)، ولتفعيل استقرار السياسة المالية في سورية هناك إصلاح للنظام الضريبي، وتخلي الدولة عن بعض السلع المدعومة، وسياسة كبح توظيف العمالة في القطاع العام، وإصلاح النظام الضريبي في سورية يتضمن تخفيض معدلات الضريبية و في الوقت نفسه زيادة المطارح الضريبية، مكافحة التهرب الضريبي

(١) أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر ، ص ٣٦. مرجع سبق ذكره
(١) النسب محسوبة من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية .

، وإنشاء مكتب لكبار مكلفي الضرائب وقد بلغت نسبة الحصيلة الضريبية إلى GDP ١٨.١ ٪ ، كما بلغ أعلى معدل ضرائب على الشركات والأفراد نحو ٢٨ ٪ ، وبلغت الإيرادات الضريبية نحو ٣٠٠ مليار ل.س حيث توزعت نسب الضرائب كآلاتي (ضرائب مباشرة ٥٨ ٪ ، ضرائب غير مباشرة ١٩ ٪ ، ضرائب على الأفراد ٢٣ ٪) كما تم تخفيض الرسوم الجمركية فأصبح أعلى معدل يقدر ٦٠ ٪ ، ومتوسط التعرفة الجمركية ١٤.٥ ٪^(٢).

ب) استقرار السياسة النقدية:

إن مؤشر استقرار السياسة النقدية هو الأسعار ومن ثم معدل التضخم هو الذي يقيس مستوى تذبذب الأسعار نحو الأعلى ، لمعدلات التضخم التي تزيد على مستوياتها الطبيعية تأثير ضار في الاقتصاد الوطني بشكل عام وارتفاع مستوى الأسعار وتدهور قيمة العملة المحلية بشكل خاص.

إن تطبيق سياسات توسعية من قبل الدولة قد ولّد تأثيراً مباشراً على الكتلة النقدية ومن ثم في معدلات التضخم عبر سياسات البنك المركزي من زيادة الائتمان المالي وخفض سعر الفائدة وإنقاص مستوى الاحتياطي البنكي .

وقد بلغت معدلات التضخم في سورية مستويات عالية منذ عام ٢٠٠٠ حيث بلغ ١٠ ٪ تقريباً ، واتسم بالتذبذب وصولاً إلى ١٢ ٪ عام ٢٠٠٧ و سرعان ما انخفضت إلى ٤.٥ ٪ عام ٢٠٠٨ وهي معدلات عالية وسجلت ضرراً ملحوظاً في الاقتصاد السوري من ارتفاع معظم السلع وانخفاض الطلب وانخفاض الدخل المتاح ، ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، وفي سبيل سير السياسة النقدية بشكل جيد تم إجراء الإصلاحات الآتية :

-تسديد الديون الخارجية ومن ثم محدودية المديونية الخارجية، وهذا بدوره يخفف خطر الديون الخارجية.

-ثبات سعر الصرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، مدة طويلة من الزمن ناجم عن قوة الليرة السورية، وهو أمر مهم لترسيخ الاستثمارات المحلية و جذب الاستثمارات الأجنبية.

-امتلاك احتياطي عملات أجنبية كبيرة ومنوعة.

-استقرار الليرة السورية.

(٢) انظر تقرير الاستثمار الثاني ، هيئة الاستثمار السورية ، ٢٠٠٧.

- تحرير معدلات الفائدة ينجم عنها استقرار أكبر لمعدلات الفائدة والائتمان.
- تحرير تحويل الأموال.
- فتح الباب أمام المصارف الخاصة والإسلامية وشركات التأمين والبورصة والأوراق المالية.
- توحيد سعر الصرف على المستوردات إذ كانت توجد ثلاثة أسعار صرف مختلفة من قبل، وذلك يمنح ميزة للمستثمرين في حال استيرادهم من الخارج.
- تخفيض معدلات الفائدة الداخلية عام ٢٠٠٤ للمرة الأولى منذ عام ١٩٨١.
- السماح بفتح حسابات بالعملة الأجنبية.
- إصدار القانون ٢٩ عام ٢٠٠١ يتضمن السرية المصرفية.
- إصدار مرسوم رقم ٣٣ عام ٢٠٠٣ يتضمن إلغاء قيود التعامل بالعملة الأجنبية، وهو أمر مهم للمستثمر الأجنبي.
- فك ارتباط الليرة السورية بالدولار وربطها بوحدة حقوق السحب الخاصة، وذلك يعطي استقلالية أكبر لليرة السورية.
- وعلى رأس الإصلاح النقدي يأتي إصدار القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٠ لتشكيل مجلس النقد والتسليف للإشراف على الأمور النقدية والأنظمة المصرفية.

و تلك بعض المؤشرات النقدية في سورية

الجدول رقم (١/٣) ترتيب سورية في بعض مؤشرات التنافسية العالمية ٢٠٠٩/٢٠٠٧

(المؤشرات النقدية)

مؤشرات التنافسية	ترتيب ٢٠٠٧	ترتيب ٢٠٠٨	ترتيب ٢٠٠٩	التغير
معدل التضخم	١١٤	٨٨	١١٣	نقطة ضعف
معدل الفائدة المصرفية	٣٣	٧٠	٨	ميزة تنافسية
الدين العام	٦٨	٦٧	٤٥	تحسن

المصدر: تقرير التنافسية في سورية، ٢٠٠٨.

بتحليل الجدول نجد تذبذباً كبيراً في معدل التضخم ، حيث كان يبلغ ١١.٩٪ عام ٢٠٠٧ وأصبح ٥.٤٪ عام ٢٠٠٨، ثم عاود الارتفاع وهو أمر غير مقبول لاستقرار السياسة النقدية و من ثم جذب الاستثمارات الأجنبية ، أمّا من حيث معدل الفائدة المصرفية فهناك تقدم كبير من حيث الأداء العالمي حيث شكلت ميزة تنافسية.

(ج) استقرار سياسة التجارة الخارجية :

إن مؤشر استقرار سياسة التجارة الخارجية هو توازن ميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجاري وبذلك يظهر هناك إما فائضاً أو عجزاً مع العالم الخارجي، وهذا العجز في حال تجاوزه النسب الطبيعية يؤثر بشكل سلبي في الاقتصاد من خلال الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية ومن ثم ارتفاع قيمة العملة الأجنبية مقومة بالعملة المحلية واستنفاد الاحتياطي الأجنبي، كما تقوم الدولة بالتحكم في سياسات التجارة الخارجية مثل تقييد الواردات وتشجيع الصادرات من خلال دعم المصدرين أو إعفائهم من ضرائب التصدير.

كما يقاس مؤشر الميزان الرأسمالي بصافي تدفق الاستثمار فيكون إيجابياً عندما تكون تدفقات رأس المال الداخل أكبر من تدفقات رأس المال الخارج ويكون سلبياً إذا كان العكس، حيث يميل حساب رأس المال السوري لصالح جانب المدين، وقد سجل ميزان المدفوعات الكلي فائضاً ابتداءً من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧، وبلغ هذا الفائض ١١.٢ مليار ل.س. بالأسعار الجارية.

كما حقق الميزان التجاري السوري عجزاً منذ عام ٢٠٠٤ نحو ٤٣ ملياراً وصولاً إلى ١٠٦ مليار ل.س عام ٢٠٠٧ و ١٣٢ ملياراً عام ٢٠٠٨ أي بنسبة عجز ٥.٢% من GDP بالأسعار الجارية ٨.٢% من GDP بالأسعار الثابتة وفي سبيل دعم استقرار السياسة التجارة الخارجية و تنشيط وتشجيع الصادرات كما قامت بالتحريك التدريجي للرسوم الجمركية وتشجيع جذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة (المالية) فضلاً عن تطبيق برامج تسهيل الدخول إلى منظمة التجارة العالمية WTO.

يعد الاستقرار الاقتصادي في سورية بشكل عام ذا مستوى مقبول على المدى القريب والبعيد فلم يتعرض الاقتصاد إلى صدمات قوية أو انهيار اقتصادي ومالي. والتفاعل الجيد للسياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) يؤدّ معدل نمو اقتصادي جيد، (حيث يعدّ معدل النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي العاملين الأكثر حسماً في جذب الاستثمار، ومعظم تدفقات رأس المال الخاص تذهب إلى الدول النامية التي تملك برنامجاً للاستقرار الاقتصادي الكلي وإصلاح الهيكل الاقتصادي والتي حققت معدلات نمو عالية)^(١).

كما أن سعر الصرف الليرة السورية هو مرآة تعكس صحة الاقتصاد، إذ إنّ استقرار سعر صرف الليرة السورية وربط العملة بحقوق السحب الخاصة وانخفاض أسعار الفائدة عملت

(١) هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، عدد ٣٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط ١، ١٩٩٩، أبو ظبي، الإمارات. ص ٣٦.

جميعها على استقرار أسعار صرف العملة المحلية ،والتى بدورها تعد أحد أهمّ العوامل المشجعة للاستثمار وانخفاض العجز الخارجي و مؤشراً لاستقرار سعر الصرف ^(٢).

(٢) رسلان خضور ، سياسات الاستثمار في سورية ، ص ٢٢.مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني

محفزات الاستثمار في سورية

تعدّ المحفزات والحوافز الموجهة للمستثمرين والمقدمة لهم الجانب الثاني لتشجيع الاستثمارات وتوطينها وجذبها وخاصة الأجنبية ، حيث تدفق استثمارات أجنبية بغية الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار في البلد المضيف أو لمجرد تقديم حوافز ضريبية أو إنشاء مناطق للمستثمرين الأجانب.

ويمكن أنّ نحصر محفزات الاستثمار في إطار الحوافز التشريعية (قوانين الاستثمار) وتوافر المناطق الحرة والصناعية وتوافر المصارف وشركات التأمين والأسواق المالية، ضمن ما يلي:

أولاً: الحوافز التشريعية و القانونية :

تركز قوانين تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في سورية على تقديم مجموعة من الحوافز والميزات للمستثمرين ،وقد تمّ حصر هذه الحوافز ضمن عدة مجموعات وهي :

الحوافز الضريبية ، الحوافز الجمركية ، الحوافز المالية ، الحوافز الضمانية والائتمانية ، الحوافز التسهيلية ، الحوافز التمليلية .

أ) الحوافز الضريبية :

(تؤدي الحوافز والإعفاءات الضريبية دوراً جزئياً في جذب الاستثمارات ، لكن تبين أنّ الإعفاءات الضريبية وحدها ليست عاملاً مشجعاً على جذب الاستثمار ، وهذا ما حدث فعلاً في قانون الاستثمار رقم (١٠) إذ إنّ عوامل الجذب تتمثل في الحالة الاقتصادية العامة ثم يأتي موضوع التسهيلات والإعفاءات)^(١)، كما تشكل القيود القانونية الضريبية والنقدية أحد معوقات الاستثمار الأجنبي^(٢)، إذ إنّ المستثمر الجاد لا يهتم بالإعفاءات الضريبية بقدر ما يهتمه معقولية النظام الضريبي واعتداله ،أي عدم وجود ضرائب ورسوم عالية وعدم وجود الازدواجية في الضرائب أو سياسة ضريبية معقدة ، وإذا كان الإعفاء الضريبي سوف يستخدم لتحفيز الاستثمار فإنه يجب التفريق بين طبيعة الاستثمارات وتوطنها الجغرافي وأن تمنح إعفاءات الاستثمارات المعرضة للمخاطر وليس لتلك التي بلا مخاطر^(٣).

١-ورد في قانون الاستثمار ١٩٩١/١٠ المادة ١٥/١٣

(١) د. مصطفى العبد الله الكفري ، الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في سورية ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٨ .

(٢) د. دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢٣ .

(٣) د. رسلان خضور ، سياسات الاستثمار في سورية ، أعمال الندوة الاقتصادية السورية الألمانية ، ص ٢٣ .

- إعفاء من ضرائب الدخل وضرائب ريع العقار لمدة سبع سنوات للشركات المرخصة وخمس سنوات للشركات غير مرخصة .
- إذا تجاوزت صادرات تلك الشركات ٥٠٪ من حجم إنتاجها يضاف سنتا إعفاء فتصبح تسع سنوات للشركات المرخصة وسبع سنوات للشركات غير المرخصة .
- إعفاء من ضرائب الطابع للشركات التي تصدر أسهم ، كما ورد في المرسوم ٢٠٠٠/٧ الخاص بتعديل القانون /١٠٨/ ١٩٩١ .
- بالإضافة للمادة السابقة أنه يتم منح إعفاء لسنتين إضافيتين لضرائب الدخل وريع العقار للشركات التي تصدر ٥٠٪ من إنتاجها ، كذلك الأمر إذا كان المشروع ذا أهمية للاقتصاد الوطني أو يزيد فرص العمل أو يستخدم تقنية عالية أو إذا أنشأ المشروع في إحدى المحافظات النائية .
- تحديد نسبة ضريبة دخل على الأرباح الصافية للشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام نسبة ٢٥٪
- ٢- كما ورد في المرسوم ٥١-٢٠٠٦ الخاص بضريبة الدخل و المرسوم ٨/٢٠٠٧ تشجيع الاستثمار.
- يصل أقصى معدل ضريبي في أعلى شرائحه إلى ٢٨٪ على الأرباح الصافية .
- الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام نسبة لا تقل عن ٥٠٪ معدلها الضريبي ١٤٪ .
- أما المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار فأعلى معدل ضريبي لها هو ٢٢٪ ويخفض هذا المعدل وفق الأسس التالية :
- ٢٪ للمنشآت الصناعية المقامة في المحافظات النائية
- ١٪ للمنشآت الصناعية التي تستخدم ٢٥ عاملاً فأكثر مسجلين بالتأمينات الاجتماعية، و ٢٪ التي تستخدم ٧٥ عاملاً فأكثر، و ٣٪ التي تستخدم ١٥٠ عاملاً .
- ١٪ للمنشآت المقامة ضمن مدينتي/ عدرا والشيخ نجار/ الصناعيتين و ٢٪ للمنشآت المقامة ضمن مدينتي/ حسياء ودير الزور/ الصناعيتين.
- ٢٪ لمشاريع محطات توليد الكهرباء والطاقة البديلة والأسمدة

• ٢٪ للمشاريع الاستثمارية المرخصة بأحكام المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ في المنطقة الشرقية .

• ٢٪ لكل من المشاريع الصناعية التي تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية المحلية أو التي توفر في استهلاك الطاقة أو التي تحافظ على البيئة أو التي تقوم بتصدير ٥٠٪ من إنتاجها فما فوق .

٣-و ورد في المرسوم رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٩ :

تعفى من ضريبة دخل الأرباح الحقيقية المشاريع المشملة الجديدة والمقامة للمحافظات الشرقية لمدة عشر سنوات من تاريخ الاستثمار بالإضافة إلى ثلاث سنوات لفترة التأسيس وإذا ازدادت فترة التأسيس عن ثلاث سنوات فكل زيادة تخصم من مدة الإعفاء (عشر سنوات) .
بشكل عام نلاحظ من إصدار القوانين أن المشروع راعى أسساً علمية لتحديد الإعفاءات الضريبة من جهة ، وتوجيه تلك الإعفاءات والحسومات فيما يحقق السياسة الاستثمارية في سورية ، لكن يؤخذ على قوانين الإعفاء حوافز مالية والحسومات الضريبية تداخلها وعدم وضوحها بالنسبة إلى المستثمر وتغيرها خلال عقدين من الزمن حوالي أربع أو خمس مرات.

ب) الحوافز الجمركية :

لا بد من وجود تسهيلات ومحفزات جمركية حيث يحتاج المستثمر الأجنبي إلى مستلزمات العملية الإنتاجية وقد لا تتوفر في البلد المضيف ، ومن ثم يلجأ المستثمر للاستيراد للحصول على المواد الأولية والوسيطة وحتى خطوط الإنتاج ، كما يكون هدف المستثمرين الأجانب تصدير منتجاتهم إلى الخارج ومن ثم هم بحاجة إلى تسهيلات في عملية الاستيراد والتصدير .

١-ورد في القانون ١٩٩١/١٠ :

- تتم عمليات الاستيراد الخاصة بالمشاريع دون التقيد بأحكام وقف ومنع وحصر الاستيراد ونظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ وأحكام أنظمة القطع.
- إعفاء المستوردات الخاصة بالمشروع من الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية .

٢-كما ورد في القانون ٢٠٠٧/٨

- السماح للمستثمر بإدخال المعدات الخاصة بنية تركيب موجودات المشروع بإدخالها
- تعفى جميع المستوردات من الآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل الخدمية من الرسوم الجمركية .

ج) الحوافز المالية :

إن معاملات المستثمر المالية تفرض وجود تشريع ييسر ذلك عبر فتح حساب نقد أجنبي وقبض فوائد على هذا الحساب ،كما قد يحتاج إلى تمويل ومن ثم الاقتراض من المصارف المحلية.

١-ورد في القانون ١٠/١٩٩١

- يحق للمستثمر فتح حساب بالنقد الأجنبي لدى المصرف التجاري السوري ،كما يتم احتساب فوائد المبالغ المودعة بالنقد الأجنبي .
- يحق للمستثمر الاقتراض من مصارف الدولة بالعملة المحلية .

(د) حوافز ضمانية وائتمانية :

تعدّ الضمانات والتأمين من أهمّ متطلبات المستثمر ، فهو يحتاج إلى ضمان تحويل رأسماله أو أرباحه أو أجور العمالة لديه إلى الخارج، كما يحتاج إلى حماية ملكية لمشروعه على المدى البعيد .

كما يحتاج إلى قضاء ولجنة تسوي نزاعات المستثمرين بأقلّ التكاليف والوقت ، ويحتاج أيضاً إلى وجود مؤسسات ومنظمات ضمان استثمار إقليمية وعالمية .

وأخيراً فهو بحاجة إلى تأمين مشروعه ويأتي ذلك من خلال توافر مؤسسات تأمين متعددة الخدمات التأمينية (تأمين على الحياة ، الحريق ، الممتلكات ،).

١-ورد في قانون ١٠/١٩٩١.

- ضمان سرية المعلومات المقدمة من قبل المستثمرين .
- السماح للمستثمرين الأجانب تحويل رأس المال الصافي للخارج بالعملة الأجنبية.
- يجوز للمستثمر تحويل رأس ماله بعد انقضاء ستة أشهر في حال صادف المستثمر صعوبات .
- يجوز للمستثمرين الأجانب التأمين لدى المؤسسة العربية لضمان رأس المال.
- يسمح للعمال الأجانب بتحويل ٥٠٪ من صافي أجرهم و ١٠٠٪ من تعويضاتهم .

٢-وورد في المرسوم ٧/٢٠٠٠.

- يسمح للمستثمر الأجنبي تحويل رأسماله الصافي للخارج حتى لو تجاوز قيمة ما أدخله من رأس المال في نسبة المشروع
- تتمتع الاستثمارات بعدم المصادرة أو نزع الملكية إلا إذا كان لغرض المنفعة العامة ومقابل تعويض فوري عادل .

- تسوى نزاعات الاستثمار عن طريق الحل الودي أو اللجوء إلى التحكيم أو اللجوء إلى القضاء السوري أو اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية .
- يجوز للمستثمرين التأمين على أموالهم المستثمرة لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أو غيرها .
- ٣- كما ورد في المرسوم ٢٠٠٧/٨
 - عدم مصادرة المشروعات أو نزع الملكية .
 - يحق للمستثمر تحويل حصته أو أرباحه وفوائده ورأسماله، كما يحق للعمالة الأجنبية تحويل أجورهم وتعويضاتهم .
 - للمستثمر حرية التأمين على مشروعه في أي من شركات التأمين المرخصة في سورية .
 - تسوية المنازعات تتم عن طريق الحل الودي أو التحكيم أو القضاء السوري أو محكمة الاستثمار العربية أو أخرى .

هـ) حوافز تسهيلية :

- ١- ورد في المرسوم ٢٠٠٧/٨

يستطيع المستثمر الأجنبي الحصول على تراخيص عمل وإقامة له ولعائلته ولعماله من الأجانب، وتشكل هذه الميزة أهمية كبيرة بالنسبة إلى وضع المستثمر ومن ثم جذبه .
- ٢- كما ورد في المرسوم ٢٠٠٧/٩
 - إحداث النافذة الواحدة لتبسيط الإجراءات .
 - تقديم المشورة والمعلومات للمستثمرين .

و) حوافز تملك واستئجار :

رغم معارضة جهات كثيرة بعدم تملك المستثمرين الأجانب للعقارات في سورية إلا أن ظروف استقطاب المستثمرين الأجانب توجب تقديم مجموعة ميزات فعالة، منها السماح للمستثمرين بتملك الأراضي والعقارات وبشرط التنازل عنها عند انتهاء المشروع .

- ١- ورد في المرسوم ٢٠٠٠/٧ .
- يحق للمستثمر الأجنبي تملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة .
- ٢- كما ورد في المرسوم ٢٠٠٧/٨

السماح للمستثمر الأجنبي شراء واستئجار الأراضي والعقارات حتى لو تجاوزت سقف الملكية.

بشكل عام فإن مجموعة الحوافز للمستثمرين عن طريق إصدار القوانين سلاح ذو حدين فمن جهة أن سياسة الحوافز (كالإعفاءات الضريبية) قد تؤدي إلى إهدار الموارد المالية الحكومية وإلى إحداث تشوهات اقتصادية ، حيث يقترح تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن /الانكتاد/ إجراء دراسة شاملة كالتكلفة وفوائد سياسات وبرامج الحوافز . ومن جهة أخرى تنظيم وتوجيه التحكم بهذه الحوافز وسيلة لجذب استثمارات معينة وفي مناطق جغرافية محددة .

ثانياً - توافر المناطق الحرة :

يقصد بالمنطقة الحرة هي مكان جغرافي ضمن البلد لمشروعات الاستثمار, لكن لا تطالها القوانين الجمركية والضريبية لهذا البلد, وهي عادة ما تكون في البلدان النامية لأنها بحاجة إلى مثل هذه المناطق بما يخدم عملية التنمية من جهة، ولأن هذه البلدان ذات معدلات مبادلات تجارية منخفضة ناجمة عن القيود الجمركية لحركة السلع والخدمات والأشخاص من جهة أخرى. أما البلدان المتقدمة فليست بحاجة لمناطق حرة لأنها تعدّ بمنزلة منطقة حرة كلية حيث لا توجد قيود جمركية وفق اتفاقيات الغات ومنظمة التجارة العالمية إلا ما ندر.

ومن أهم أهداف إقامة المناطق الحرة^(١):

- جذب الاستثمارات المباشرة.
- خلق فرص عمل.
- زيادة التصدير وإعادة التصدير.
- جذب تكنولوجيا حديثة وأساليب عمل وإدارة متطورة.
- بلغ عدد المناطق الحرة في سورية ثماني مناطق و المنطقة التاسعة قيد الإنشاء (حسياء) وهي دمشق, مطار دمشق, عدرا, حلب , اللاذقية, المرفئية, طرطوس, اليعربية.
- كما بلغت المساحة الإجمالية للمناطق الحرة ١.٤٦٩.٩٠٠ م عام ٢٠٠٢.
- والجهة الحكومية النازمة للمناطق الحرة هي المؤسسة العامة للمناطق الحرة وفق المرسوم رقم ١٨ لعام ١٩٧١ الذي يقضي بإدارة واستثمار المناطق الحرة.

(١) عدنان سليمان اقتصاديات المناطق الحرة. المؤسسة العامة للمناطق الحرة, دمشق, ٢٠٠٢, ط١.

و تحوي المناطق الحرة في سورية نشاطات مختلفة صناعية، تجارية، تخزين، ترانزيت، مصرفية.

تتعدد المنشآت فهناك مصارف ومنشآت لصناعة الألبسة الجاهزة نحو ٥٥ منشأة عام ٢٠٠٨^(١) ونحو ١٥ منشأة لتجميع وتصنيع الحواسيب وشركات للأدوية ومنشآت تصنيع التلفزيونات والدوبلاج والإنتاج التلفزيوني، كما توجد معامل لسحب الحديد في اللاذقية و طرطوس وتجميع لرؤوس القاطرات والكثير من الصناعات المنزلية والمعدنية فضلاً عن تخزين السيارات لحاجة البلد والترانزيت.

للمناطق الحرة في سورية أسواق حرة هي سوق مطار دمشق، سوق دمشق، سوق درعا، سوق مطار حلب، سوق مركز نصيب الحدودي، سوق مركز جديدة الحدودي، سوق طرطوس، سوق اللاذقية.

ومن أهم ميزات الاستثمار في المناطق الحرة:

- ١-الإعفاء من الرسوم والضرائب في جميع سنوات عمر المشروع.
 - ٢-حرية تحويل الأرباح و الفوائد ورؤوس أموال الشركات الأجنبية.
 - ٣-منح شهادات سورية أو منشأ للصناعات في المنطقة الحرة السورية مشتركة.
 - ٤-حرية استقدام واستخدام العمالة من بلدان العالم كلها.
 - ٥-توفر البنية التحتية بشكل كامل.
- هناك خطط توسع للمناطق الحرة، تشمل تلك النقاط كلاً من : الحسكة، البوكمال، توسع مرفأ اللاذقية، مرفأ طرطوس.

كما سيتم إنشاء قرية للشحن الجوي في السنوات القادمة، أهم ما أصدر في سبيل تنظيم العملية الإدارية والمؤسسية في المناطق الحرة السورية: لجان لتبسيط التعامل مع الجمارك. و كذلك نظام النافذة الواحدة الذي هو من أهم المراكز التنظيمية لجميع إجراءات تسجيل الاستثمار والمستثمر من البداية، حتى بدء عملية الإنتاج. وفيما يلي أهم مؤشرات المادية للمناطق الحرة السورية:

جدول (١/٤) مؤشرات مادية للمناطق الحرة في سورية عام ٢٠٠٩.

المؤشرات	الوحدة	القيمة
إيرادات	مليون ل.س	١٠٣٣
تبادل تجاري	مليار ل.س	٢١٤

(١) دليل المناطق الحرة، إعداد المؤسسة العامة للمناطق الحرة.

رأس المال المستثمر	مليون دولار	٨٨٤
منها رأس مال أجنبي مستثمر	مليون دولار	٢٧٤
عدد المنشآت	(منشأة)	١٢٥٣
منها عدد المنشآت الأجنبية	(منشأة)	٧٦
عدد العاملين	(عامل)	٩٧٧٨
نسبة عدد الشركات الأجنبية من العدد الكلي	%	٦%
نسبة رأسمال أجنبي من الرأس المال الكلي	%	٣١%

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى تقرير الاستثمار السنوي الرابع، ص ٨٢ وإحصائيات

المناطق الحرة.

نلاحظ من الجدول كبر حجم الإيرادات نحو مليار ل.س، وضخامة أعمال التبادلات التجارية الداخلة والخارجة بنحو ٢١٤ مليار ل.س، كما يشكل رأس المال المستثمر التراكمي ٨٨٤ مليون دولار (يشكل رأس المال الأجنبي منها نحو ٣١٪، وهذا يدل على الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة) - ويتم تشغيل نحو عشرة آلاف عامل في هذه المناطق، وكان أداء تلك المؤشرات في تطور عن السنين الماضية.

وفي سبيل معرفة الاستثمارات الأجنبية المستثمرة في المؤسسة العامة حسب المنطقة الحرة

نورد الجدول الآتي :

جدول (١/٥) حجم الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة السورية بالنسبة المئوية حتى ٢٠٠٩ .

الفرع	الاستثمار الكلي			الاستثمار الأجنبي %	
	عدد المستثمرين	رأسمال المستثمرين m\$	عدد العمال	% عدد المستثمرين	% رأسمال المستثمرين m\$
اللاذقية	٤٨	٤٠	٥٧٤	٨.٣	٢٠
المرفئية	32	57	٣٤٧	٩.٤	٣٢.٥
المطار	61	16	٢٠٨	٥	٣.٧٥
طرطوس	162	246	٦٥٠	٨.٦٤	٢.٤
عدرا	484	203	٣٢٠٠	٣.٣	١٠.٨
حلب	164	٧	١٦٨٩	٤.٣	٦٦
دمشق	٢٩٨	٣١٢	٢٩٥٠	٩.٤	٥٩
اليعربية	٤	٤	١٦٠	٢٥	٢.٥
المجموع	١٢٥٣	٨٨٥	٩٧٧٨	٦.٠٧%	٢٧%

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في تقرير الاستثمار السنوي الرابع لهيئة الاستثمار

في سورية عام ٢٠٠٩ ص ٨٢.

من حيث التوزيع الجغرافي للمناطق الحرة نجد أن المنطقة الحرة في دمشق و المرفئية تسهم

في الجزء الأكبر من عدد المشاريع الأجنبية.

فيما يخص رأس المال حسب المنطقة الحرة نجد أن المنطقة الحرة لطلب ثم دمشق يشكل رأسمالها الأجنبي نحو ٤.٤ / ١٨٤ مليون دولار أي نحو ٦٦٪، ٥٩٪ على التوالي من قيمة رأس المال الكلي لتلك المناطق ، بالمجمل بلغ الاستثمار الأجنبي المستثمر في المناطق الحرة نحو ٢٣٩ مليون دولار أي بنسبة تقريباً نحو ٤.٥٪ من إجمالي تكوين رأس المال الثابت بأسعار السوق الثابتة لعام ٢٠٠٨ ومن ثم فإن مساهمة رأس المال الكلي المستثمر في المناطق الحرة يشكل تقريباً نحو ١٣.٢٪ من إجمالي تكوين رأس المال الثابت الكلي وهي نسبة كبيرة ومهمة جداً. كما تشغل المشاريع الأجنبية نحو ٨.٢٪ من عمالة المناطق الحرة.

كما يميل المستثمرون الأجانب نحو قطاع التجارة- وبشكل كبير - ثم القطاع الصناعي ثم القطاع المصرفي، وأخيراً القطاع الخدمي من حيث العدد.

ثالثاً- توافر المدن الصناعية :

يعدّ توافر المدن الصناعية المنظمة التي تديرها و تشرف عليها الحكومة عاملاً مهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ يهتم المستثمر توافر كلّ احتياجات العملية الاستثمارية ضمن منطقة منظمة، وتشرف عليها وتنظمها حكومة البلد المضيف .

إن إدراك الحكومة في سورية لأهمية المدن الصناعية لتعجيل عملية التنمية ورفع الكفاءة الاقتصادية ، وجذب المستثمرين المحليين والأجانب ،لذا عملت على إقامة المدن الصناعية وهي عبارة عن مساحات جغرافية مقسمة إلى أقسام عدة (إدارية و تخدمية وللمنشآت وحزام أخضر) وتعمل الحكومة على تخديمها التام بالبنية التحتية ورفع جاهزيتها إلى أعلى الحدود. وتمثل المدن الصناعية إحدى إستراتيجيات التنمية الصناعية وتسريع النمو الاقتصادي وإتاحة الفرصة للمستثمرين في سرعة إقامة واستثمار معاملهم ومنشآتهم الصناعية، وتسهم في القضاء على التوزع العشوائي للصناعات وحماية البيئة من خلال التحكم والسيطرة^(١).

وفيما يلي أهم المؤشرات المادية للمدن الصناعية في سورية:

جدول (١/٦) المؤشرات المادية في المدن الصناعية لعام ٢٠٠٨.

مؤشر	وحدة	شيخ نجار	عدرا	حسياء	مجموع
عدد المعامل	معمل	١٣٢١	١٤٧٧	٣٥٠	٣١٤٨

(١) انظر مجلة هيئة الاستثمار، ص ٣٦، العدد الأول أيلول، ٢٠٠٩ ، إعداد هيئة الاستثمار السورية.

٦١٥٨٩	١١٥٢٩	٢٤٠٦٠	٢٦٠٠٠	عامل	عدد العاملين في بناء وتشغيل المعامل
١٩٥	٣٠	٩٣	٧٢	مليار ل.س	حجم الاستثمارات الإجمالية
٥.٤٠٧	١.٤٩	١.٧٥	٢.١٦٧	مليار ل.س	الإعانات المقدمة من الدولة لتنفيذ البنى التحتية
١٦.٠١٧	٢.٧٤٥	٥.٨٣٤	٧.٤٣٨	مليار ل.س	الإنفاق الفعلي التراكمي على تنفيذ البنى التحتية
١٣.١٥٤	١.٥٥٦	٥.٨١٨	٥.٧٨	مليار ل.س	الإيرادات الاستثمارية التراكمية الصادرة
٢.٨٧٣	٠.١٥٩	١.١٣٩	١.٥٧٥	مليار ل.س	القيمة الإجمالية لأتعاب ورسوم نقابة المهندسين

المصدر : التقرير السنوي الثالث لهيئة الاستثمار السورية ٢٠٠٨ ص ٥١..

بلغ حجم الاستثمارات ١٩٥ مليار ل.س أي بنسبة ٦٦٪ من حجم تكوين رأسمال الثابت بأسعار السوق الثابتة عام ٢٠٠٠ أكثرها في عدرا ثم شيخ نجار ثم حسياء .
أيضاً يتبين من الجدول أن المدن الصناعية قد شغلت من العمالة في سبيل بناء المعامل و تجهيزها نحو ٦٢ ألف عامل , إذاً قد أسهم بناء المدن في تشغيل عمالة ومن ثم زيادة الدخل والإنفاق القومي والاستهلاك أي زيادة سرعة عجلة الاقتصاد. كما يلحظ من الجدول مقدار الإعانات المقدمة من الدولة لتنفيذ البنى التحتية حيث بلغت ٥.٥ مليار ل.س. أي بنسبة ٢.٤٪ من حجم الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠٠٠.
كما تمّ الانتهاء من تنفيذ المراحل الأولى في المدن الصناعية الثلاث (عدرا, حسياء, شيخ نجار, والمباشرة بالمرحلة الثانية (حسياء, عدرا) والمرحلة الثالثة (في الشيخ نجار).
وبلغ عدد المشاريع المشمولة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار في المدن الصناعية الأربع خلال السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٨ نحو ١٦٣ مشروعاً .

أ. مدينة حسياء الصناعية :

وتقع على طريق دمشق حمص الدولي ، وتبتعد عن مدينة حمص نحو ٢٥ كم، وتمتد على مساحة قدرها ٢٥٠٠ هكتار و تتسع ل ٧٠ ألف نسمة^(١)، وأهم المشاريع الاستثمارية الموجودة في المدينة الصناعية^(٢) :

الشركة السورية الإيرانية لتجميع وصناعة السيارات السياحية، شركة همبل للدهانات، شركة عدوان للكيماويات، شركة الشرق الأوسط للزيوت، وشركة الأوسط لتكرير السكر، شركة الأغذية الراقية، الشركة الوسطى للطباعة والتغليف، شركة داوود وعطار لذبح وتهيئة وحفظ الدواجن والطيور، الشركة المتحدة للفحم، شركة كليكو لصناعة القرميد. الخ.

(١) تقرير الاستثمار السنوي الرابع، ٢٠٠٩ ص ٥٦

(٢) انظر مجلة هيئة الاستثمار السورية مجلة فصلية العدد (٠) مكرر أيار ٢٠٠٩ ص ٢٠.

وتحوي المدينة على مكتب لخدمة المستثمرين، ومكتب النافذة الواحدة لتسهيل الإجراءات. وقد راعت مدينة حسياء البيئة والحفاظ عليها من خلال زراعة الأشجار ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة والغازات.

كما بلغت التكاليف الاستثمارية التراكمية المنفذة وفق قانون رقم ١٠ نحو ٤٧٦٣٠ (١) مليون ل.س حتى ٢٠٠٩ وعدد المشاريع المشملة ٨٣ مشروع منفذ منها ٣٩ مشروعاً (١٩ غذائية، ٤ نسيجية، ١٩ هندسية، ٣٠ كيميائية، ١١ أخرى) أما عدد فرص العمل فقد بلغت نحو ٦٨٢٢ عامل وفق قانون تشجيع الاستثمار .

كما بلغ عدد مجموع المنشآت الصناعية المنفذة التراكمية وفق قانون رقم (٢١) ٣٦٥ منشأة (منها هندسية ١٦٨) ورأسمال ٢٤ مليار ل.س (منها هندسية ١٠ مليار) وعدد عمال ٥٧٩١ (منها هندسية ٢٣٣٤ عامل) ومن ثم نجد أهمية قطاع الصناعات الهندسية في مدينة حسياء .

ب. مدينة الشيخ نجار الصناعية :

تقع في الجزء الشمالي الشرقي لمدينة حلب وتبعد (١٥ كم) عن مركز المدينة كما تبعد (٧ كم) عن مطار حلب الدولي، و (٣ كم) عن المنطقة الحرة في حلب. تبلغ المساحة الكلية للمدينة (٤٤١٢) هكتار منها ١٩٨٥ هكتار للمقاسم الصناعية وقد بلغ عددها نحو ٦١٢٢ مقسم صناعي.

وراعت المدينة أهمية العامل البيئي قبل تشييدها من حيث جهة الرياح التي تأخذ بالتلوث إلى مدينة حلب، ومن جهة توافر الحزام الأخضر، كما راعت إنشاء المقاسم الإدارية من النافذة الواحدة والمباني الإدارية والمصارف ومراكز الدفاع المدني والإطفاء وشرطة المرور ومهبط طائرة (هيلوكبتر)... الخ.

وقد وزعت أنواع الصناعات حسب الترتيب التالي غذائية، نسيجية، هندسية، كيميائية، برمجيات.

كما بلغ عدد المشاريع المشمولة للمدينة التراكمي ٧٥ مشروعاً (٤ غذائية، ٤٧ نسيجية، ١٣ هندسية، ١١ كيميائية) وفق قانون تشجيع الاستثمار، أما عدد المنشآت المنفذة في المدينة وفق قانون رقم ٢١ لعام ١٩٥٨ فقد بلغ ٢٢١٧ مشروع وبتكاليف استثمارية ٥٦ مليار ل.س وفرص عمل ١٧١١٤ عامل.

ج. مدينة عدرا الصناعية :

(١) مرجع سبق ذكره التقرير السنوي الرابع، ص ٥٦.

تقع في محافظة ريف دمشق، و تبلغ مساحتها ٧٠٠٠ هكتاراً، وقد بلغ عدد المشاريع المشمولة نحو ٤٥ مشروعاً بأحكام قانون تشجيع الاستثمار ٣٨ منها منفذ (٧) غذائية، (٣) نسيجية، (٢٩) هندسية، (٥) كيميائية، (١) أخرى]، وبتكاليف استثمارية منفذة ٣٢.٥ مليار ل.س وعدد فرص عمل نحو ٥٠٨٧ عاملاً.

أما عدد المشاريع المشمولة التراكمي فقد بلغ ١٢٩٩ وفق القانون رقم ٢١/ لعام ١٩٥٨ وقد بلغت نسبة التنفيذ ١٠٠٪ وبتكاليف استثمارية ٤٤ مليار ل.س، وعدد فرص عمل نحو ١٦٠٧٢ عاملاً.

د. المدينة الصناعية بدير الزور :

أحدثت المدينة الصناعية في دير الزور بموجب المرسوم رقم ١١٠ لعام ٢٠٠٧ وعلى مساحة ١٨٦٠ هكتار، وبلغ عدد المكتتبين على المقاسم الصناعية حتى عام ٢٠٠٨ حو ٢٣٠ مكتتباً. كما شملت ثمانية مشروعات تحت قانون تشجيع الاستثمارات (١) منها صناعة هندسية و (٦) صناعات غذائية (١) صناعة غذائية ، ستوفر نحو ٢٥٤ فرصة عمل. وبتكاليف استثمار ٨٩٣ مليون ل.س، ولم ينفذ بشكل نهائي أي من هذه المشاريع ، كما بلغت المشاريع المشمولة وفقاً للقانون ١٩٥٨/٢١ ثلاثة مشاريع بتكاليف ١٢٧ مليوناً ، وعدد فرص عمل ٣٥ فرصة.

هـ. المؤشرات الإجمالية للمدن الصناعية الأربع :

بلغ عدد المشاريع التراكمي من عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٩ والمشمولة وفق قانون تشجيع الاستثمار نحو ٢١١ مشروعاً منها ١٠٩ مشاريع منفذة وبتكاليف استثمارية منفذة ٩٥ مليار ل.س وفرص عمل ١٧١٩٣ عاملاً .

كما بلغ عدد المشاريع المنفذة وفق قانون رقم ٢١ عام ١٩٥٨ نحو ٣٨٧٧ مشروع وبتكاليف استثمارية ١٢٣.٥ مليار ل.س ، وعدد فرص عمل نحو ٢٨٩٤٤ من عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٩^(١).

رابعاً- توافر المصارف وشركات التأمين وسوق المالية :

يعدّ وجود نظام مصرفي متطور وسليم وكافٍ من أهم الشروط لخلق مناخ استثماري ، فالمصارف تعدّ القناة الرئيسية لتجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار، ولها دور كبير في عمليات الاستثمارات والمساهمة في قيام شركات الأموال وفي توفير فرص الاستثمار ، فضلاً عن أن جميع العمليات المالية بالنسبة إلى المستثمرين ستمر عبر المصارف ، كما أن سياسة الإقراض

(١) مرجع سبق ذكره ، تقرير الاستثمار السنوي الرابع ، هيئة الاستثمار السورية ، ٢٠٠٩، ص ٦٣.

المتبعة من قبل المصارف تؤثر في نوعية الاستثمارات من خلال تشجيعها لنشاطات استثمارية معينة^(١).

فضلاً عن البنك المركزي وما يتبعه من عدة مصارف عامة متخصصة (نحو ٢٣٥ فرعاً عام ٢٠٠٧ ومجموع ودائع ٦٠٠ مليار ل.س ، كما بلغت موجوداته عام ٢٠٠٨ نحو ١٠٥ ترليون ل.س) .

سمح القانون ٢٠٠١/٢٨ للقطاع الخاص إقامة المصارف الخاصة ، حيث بلغ عدد المصارف الخاصة عام ٢٠٠٨ ، ١١ مصرفاً وعدد الفروع نحو ١٠٨ فروع ورأسمال كلي ٣٠ مليار ل.س وعدد فرص عمل نحو ٢٢٩٧ عامل^(٢)، كما بلغت موجوداته عام ٢٠٠٨ نحو ٣٢٦ مليار ل.س .

كما سمح المرسوم ٢٠٠٥/٣٥ بإقامة البنوك الإسلامية حيث بلغ عددها عام ٢٠٠٨ نحو ٣ مصارف ، وبعدد فروع نحو ١٠ وتوفير فرص العمل ٣٠٢ عامل وبمجموع رأسمال قدره ١٥ مليار ل.س نحو نصفها قطع أجنبي (٤٩٪) وحجم موجودات بقيمة ٢١.٢ مليار ل.س.

كما يعدّ توافر شركات تأمين عاملاً رئيسياً في تنشيط الاستثمارات وجذبها ، كون المستثمر بحاجة إلى التأمين على رأسمال والتأمين ضد المخاطر المحتملة.

و إلى جانب المؤسسة العامة للتأمين، سمح المرسوم ٢٠٠٥/٤٣ للقطاع الخاص بإقامة مؤسسات التأمين، حيث بلغ عدد الشركات القائمة حتى عام ٢٠٠٧ نحو ١٤ شركة تأمين (عشر شركات تقليدية وأربع شركات إسلامية تكافلية، كما بلغ مجموع رأسمالها نحو ١٥٣٥٠ مليون ل.س منها نسبة استثمارات أجنبية نحو ٤٦.٣٦٪).

وتؤدي الأسواق المالية دوراً مهماً في عملية الاستثمار، وتشكل أحد مصادر توفير فرص الاستثمار وخاصة في الاقتصاديات التي يوجد لديها سيولة غير مستغلة، وتؤثر هذه الأسواق في النشاط الاقتصادي ككل من خلال خلقها للسيولة النقدية، ولأهمية الأسواق المالية تم إصدار المرسوم ٢٠٠٦/٥٥ المتضمن إحداث سوق دمشق للأوراق المالية .

خامساً - الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بخصوص الاستثمار والتجارة

(١) رسلان خضور ، سياسات الاستثمار في سورية ، مرجع سبق ذكره .

(٢) تقرير الاستثمار السنوي الثالث ، إعداد هيئة الاستثمار في سورية ، ص ١٩

(٣) المرجع السابق.

تسهم الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالاقتصاد و الاستثمار و التجارة في تنشيط التبادل التجاري وإقامة الاستثمارات المشتركة، حيث تسري بنود الاتفاقية بين الطرفين ومن ثم الاستفادة من ميزات هذه الاتفاقيات.

عقدت سورية العديد من الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات المتعددة الأطراف مع العالم الخارجي، حيث تعددت مجالات هذه الاتفاقيات كالاستثمار والتجارة والبيئة و التعاون الاقتصادي وإنشاء المناطق الحرة المشتركة (انظر الملاحق رقم ٣/٤/).

سادساً - عضوية سورية في منظمات اقتصادية ودولية وإقليمية :

إن عضوية بلد من البلدان في منظمات دولية وإقليمية متخصصة ، يعمل على تشجيع العلاقات بين الطرفين وتسهيل الأعمال ، ومعرفة الاتجاهات ومن ثم تعمل هذه العضوية على تحفيز وجذب استثمارات أجنبية أكثر ، كون المستثمر الأجنبي يحتاج إلى مثل هذا المناخ التي تؤمنه تلك المنظمات .

إن سورية عضو في كل من :

(أ) منظمات دولية :

الأمم المتحدة UN

المصرف الدولي W.B

صندوق النقد الدولي IMF

منظمة التنمية الصناعية UNIDO

البرنامج الإنمائي UNDP

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA

الشبكة الأوروبية متوسطة لوكالات تشجيع الاستثمار ANIMA

منظمة الإسكوا ESCWA

وبانتظار العضوية في المنظمات الآتية:

منظمة التجارة العالمية WTO

الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار WAIPA

(ب) منظمات إقليمية :

جامعة الدول العربية A.C.C

منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA

منظمة أوابك (بلدان عربية منتجة ومصدرة للنفط) OABIC

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية CAEU

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات A.I.E.C.G.C

منظمة المؤتمر الإسلامي OIC

البنك الإسلامي للتنمية I.B.D

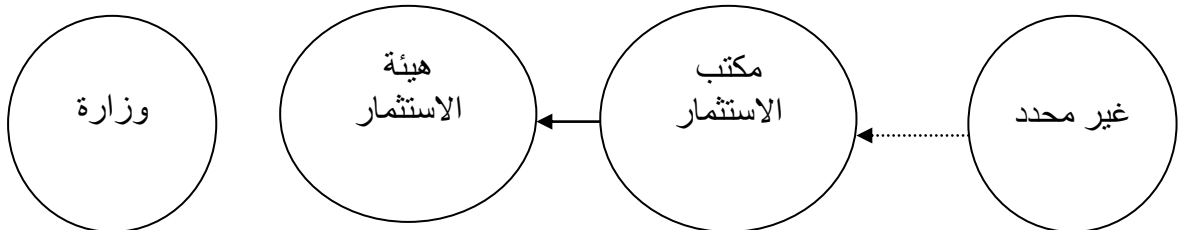
سابعاً : إدارة الحكومة للعملية الاستثمارية:

الجهة التي كانت مسؤولة عن رسم سياسات الاستثمار هي مكتب الاستثمار، ولكن تم استبدالها بهيئة الاستثمار وفق المرسوم التشريعي رقم ٩ لعام ٢٠٠٧ والتي من مهامها :

- وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة للاستثمار في سورية .
- دراسة القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار .
- اعتماد مشروع الخارطة الاستثمارية لسورية .
- دراسة تقارير تتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية المشمولة وتقييم نتائج عمل الهيئة.
- إصدار الأنظمة الخاصة المتعلقة بعمل الهيئة بناء على اقتراح مجلس الإدارة.
- مناقشة الموضوعات التي يرفعها إليه مجلس الإدارة واتخاذ ما يلزم بشأنها.
- وضع الأسس والمعايير المتعلقة بالاستثمار لتبسيط الإجراءات وتسهيلها .
- إعداد الخارطة الاستثمارية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ضمن أولويات تراعى فيها المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية الإستراتيجية، والعمل على ترويجها داخلياً وخارجياً.

إذ تعدُّ هيئة الاستثمار ذراع الحكومة الاستثماري، كما نلاحظ من الشكل التالي مدى اهتمام الحكومة بتطوير الإدارة الاستثمارية .

الشكل رقم (١) تطور الإدارة الاستثمارية في سورية



قبل ١٩٩١ ٢٠٠٧ - ١٩٩١ ٢٠٠٧ - ٢٠٠٧ قد تتطور في المستقبل
المصدر : إعداد الباحث.

المبحث الثالث

مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية

تقاس وتقيّم و تصنّف البيئة الاستثمارية الشاملة للقطر وفق مؤشرات دولية، و من ثم يتم ترتيب الدول وفقاً لهذه المؤشرات ، وهذا الأمر مهم جداً بالنسبة إلى المستثمرين حيث يمكنهم اختيار البلد المناسب وفقاً لوضع البيئة الاستثمارية بإطار من الشفافية .

أولاً: مؤشرات تقييم المخاطر القطرية :

تصدر هذه المؤشرات عن جهات دولية متخصصة ومتعارف عليها .

أ- المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

يصدر هذا المؤشر شهرياً عن مجموعة (PRS) POLITICAL RISK SERVESES و من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام ١٩٨٠ بغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ،ويغطي ١٨ دولة عربية من أصل ١٤٠ دولة يشملها المؤشر ، ويتكون المؤشر من ٣ مؤشرات فرعية هي : مؤشر تقييم المخاطر السياسية و مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية و مؤشر تقييم المخاطر المالية^(١). وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر ،في حين ترتفع درجة المخاطر في حال انخفاضه، ويقسم المؤشر الدولي إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول الآتي :

الجدول رقم (١/٧) تصنيف الدول العربية وفق المؤشر المركب

درجة المؤشر %	التوصيف	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
٨٠ ١٠٠	درجة مخاطرة منخفضة جداً	السعودية	السعودية	السعودية	
٧٠ ٧٩.٥	درجة مخاطرة منخفضة	الأردن	الأردن	-	السعودية
٦٠ ٦٩.٥	درجة مخاطرة معتدلة	(سورية) مصر	(سورية) مصر	(سورية) مصر، الأردن، عراق	(سورية) مصر ، الأردن، لبنان
٥٠ ٥٩.٥	درجة مخاطرة مرتفعة	لبنان	لبنان، العراق	لبنان	العراق
٠ ٤٩.٥	درجة مخاطرة مرتفعة جداً	العراق		-	

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، إعداد المؤسسة العربية

لضمان الاستثمار، ٢٠٠٩/٢٠٠٦

نلاحظ أنّ سورية ضمن درجة المخاطر المعتدلة (أي الوسط) من عام ٢٠٠٦ وبقيت كذلك حتى في عام ٢٠٠٩، كما تراجعت الأردن من درجة مخاطر منخفضة إلى درجة مخاطر معتدلة، وتقدمت العراق من درجة مخاطر مرتفعة جداً إلى درجة مخاطر معتدلة،

الجدول رقم (١/٨) المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر السياسية والاقتصادية والاقتصادية

المكون الفرعي	هدف المكون	إجمالي نقاط المخاطرة
	المخاطر السياسية	١٠٠
استقرار الحكومة	يهدف إلى قياس القدرة على الاستمرار في الحكم	١٢

^(١) مناخ الاستثمار في الدول العربية ، إعداد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٩/٢٠٠٨/٢٠٠٧/٢٠٠٦

١٢	يهدف إلى مدى اقتناع الجمهور بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية	الظروف الاقتصادية والاجتماعية
١٢	يهدف إلى توجهات الحكومة نحو الاستثمار الوافد	تقاطيع الاستثمار
١٢	يهدف إلى تفشي العنف السياسي	النزاعات الداخلية
١٢	يهدف إلى ما يواجهه القطر من قيود خارجية	النزاعات الخارجية
٦	يهدف إلى مختلف أوجه استخدام المكانة السياسية لأغراض شخصية	الفساد السياسي
٦	يهدف إلى التأثير السلبية المترتبة على دور العسكر في السياسة	العسكر في السياسة
٦	يهدف إلى التوتر الاجتماعي المترتب على الدعوات الدينية السياسية	المدني في السياسة
٦	يهدف إلى سيادة حكم القانون واحترام القانون	الأمن والنظام
٦	يهدف إلى التوتر الاجتماعي والمترتب على العرق واللغة	التوتر العرقي
٦	يهدف إلى مدى استجابة الحكومات لشعبها	المسائلة الديمقراطية
٤	يهدف إلى من قوة ونوعية الأطر المؤسسية للإدارة	نوعية الإدارة
٥٠	المخاطر الائتمانية والمالية	
١٠	نسبة ٢٠٠٪ فما فوق تعطي ٠ ونسبة ٠ إلى ٥٪ تعطي ١٠ نقاط .	الديون الخارجية نسبة من GDP
١٠	نسبة ٧٥٪ فما فوق تعطي ٠ ونسبة ٠ إلى ٥٪ تعطي ١٠ نقاط .	نسبة خدمة الديون
١٥	عجز ١٢٠٪ فما تحت تعطي ٠ وفائض نسبة ٢٥٪ فما فوق تعطي ١٥	الميزان التجاري كنسبة من الصادرات
٥	أقل من نصف شهر تعطي ٠ وأكثر من ٥ أشهر تعطي ٥ نقاط .	السيولة الدولية الصافية
١٠	تحدد حسب حالة التغير النسبي في سعر الصرف مقابل الدولار .	استقرار سعر الصرف
٥٠	المخاطر الاقتصادية	
٥	أقل من ١٠٪ تعطي ٠ أكثر من ٢٥٠٪ تعطي ٥ نقط.	دخل الفرد
١٠	أكثر من ٧-٪ سالب تعطي ٠ أكثر من ٦٪ تعطي ١٠ نقاط .	معدل النمو الحقيقي للـ GDP
١٠	أكثر من ١٣٠٪ تعطي ٠ ، أقل من ٢٪ تعطي ١٠ نقاط	معدل التضخم
١٠	عجز أكبر من ٣٠٪ يعطي ٠ فائض أكبر من ٤٪ يعطي ١٠ نقاط .	فائض الميزانية
١٥	عجز أكبر من ٤٠٪ يعطي ٠ فائض أكثر من ١٠٪ يعطي ١٥ نقطة	الميزان التجاري كنسبة من GDP

المصدر : موقع الكتروني للمعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، محاضرات في الاستثمار الأجنبي المباشر

، د. رزاق وشاح

وتصنيف هذا المؤشر له مدلوله إذ إنّ العلاقة بين تصنيف درجة المخاطرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عكسية، أي كلما انخفضت درجة المخاطرة زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويثبت ذلك بأنّ السعودية من أعلى دول غرب آسيا المستقبلية للتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و في الوقت نفسه ذات درجة تقييم مخاطرة منخفضة جداً، كما يوضح هذا المؤشر .

وعلى العكس من ذلك فإنّ العراق من أدنى دول غرب آسيا المستقبلية (FDI) ، وهي ذات درجة مخاطرة مرتفعة جداً كما قيمه المؤشر .

ب. المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم المتحدة للاقتصادات الناهضة^(١):

Wealth of Nations Index for emerging Economic

يصدره مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام ١٩٩٦ بمعدل مرتين في السنة بغرض قياس قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، ويغطي المؤشر حالياً ٧٠ دولة من الاقتصادات الناهضة منها ٩ دول عربية .

يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن ٦٣ مكوناً وهي :

- مؤشر البيئة الاقتصادية (٢١ عنصراً تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ، ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال) .
- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية (٢١ عنصراً تغطي مؤشرات توعية التعليم ومؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية) .
- مؤشرات اجتماعية (٢١ عنصراً تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي ومؤشرات الصحة ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية) .

وتمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية ، كما يستند المؤشر إلى نتائج مؤشرات خارجية أهمها مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الشفافية ومؤشر التنمية البشرية .

دليل المؤشر : يتراوح كل مؤشر فرعي بين ٠ و ٨٠٠ ومن ثم يكون رصيد المؤشر المركب ٢٤٠٠ نقطة ، وقد استخدم معدل أداء اقتصادات خمس دول متقدمة (الولايات ، اليابان ، هولندا ، اسبانيا ، سنغافورة) كمرجع لتقيس أداء الاقتصادات الناهضة الداخلة في المؤشر . حيث يستفيد من المؤشر كبار رجال الأعمال وخاصة المهتمين بـFDI حيث ازدادت أهمية المؤشر بعد الإعلان عن نتائجه في قمة مونتييري في المكسيك لعام ٢٠٠٢.

^(١) الموقع الإلكتروني للمعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، محاضرات في الاستثمار الأجنبي المباشر، د. رزاق وشاح

ج- مؤشر (اليورومني) للمخاطر القطرية :

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام ، ويقيس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته المالية الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح ، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من ٠ إلى ١٠٠ نقطة مئوية بالاستناد إلى تسعة مؤشرات فرعية ذات أوزان مختلفة، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دلّ ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد والوفاء بالتزامات القطر ، ويغطي المؤشر ١٨٥ دولة من ضمنها ٢٠ دولة عربية.

و في عام ٢٠٠٦ حازت الإمارات على (مخاطر منخفضة) ، ومصر (مخاطر معتدلة) والأردن ولبنان وسورية (مخاطر مرتفعة) والعراق (مخاطر مرتفعة جداً) ^(١). وفي عام ٢٠٠٨ حافظت الدول السابقة ذكرها على التقييم ذاته. ^(٢)

د- مؤشر (انستيتيوشنال انفستور) للتقييم القطري : Institutional Investor Index

يصدر عن مجلة انستيتيوشنال انفستور منذ العام ١٩٩٨ بمعدل مرتين في العام، ويتم احتساب المؤشر المكون من ١٠٠ نقطة مئوية بالاستناد إلى مسح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى، ويغطي المؤشر ١٧٣ دولة من ضمنها ٢٠ دولة عربية .

الجدول رقم (١/٩) تطور تصنيف الدول العربية الجوار و القريبة وفق مؤشر (انستيتيوشنال انفستور)

للتقييم القطري

درجة المخاطر	منخفضة جداً	منخفضة	معتدلة	مرتفعة	مرتفعة جداً
٢٠٠٦		الإمارات	السعودية	مصر، الأردن، لبنان، سورية	العراق
٢٠٠٧	الإمارات	السعودية		مصر، الأردن، لبنان، سورية	العراق
٢٠٠٨	الإمارات	السعودية		مصر	الأردن، لبنان، سورية، العراق
٢٠٠٩		الإمارات السعودية	مصر، الأردن	لبنان، سورية	العراق

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، إعداد المؤسسة العربية

لضمان الاستثمار، ٢٠٠٩/٢٠٠٦

وفق الجدول نلاحظ بأن سورية تدرج ضمن المخاطر المرتفعة لعامين متتاليين ، ثم أُدرجت عام ٢٠٠٨ ضمن المخاطر المرتفعة جداً ، وفي عام ٢٠٠٩ عادت ضمن المخاطر المرتفعة.

هـ - مؤشر وكالة (دان أند براد ستريت) للمخاطر القطرية : Dan & Brad Strait

(١) تقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٦، مناخ الاستثمار في الدول العربية
(٢) تقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٨، مناخ الاستثمار في الدول العربية

يقيس هذا المؤشر المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود ،
ويضمّ المؤشر تقييماً لـ ١٣٢ دولة من ضمنها ١٧ دولة عربية .

الجدول رقم (١/١٠) تطور تصنيف الدول العربية الجوار وفق مؤشر (دان أند براد ستريت) للتقييم القطري

درجة المخاطر	منخفضة جداً	منخفضة	طفيفة	معتدلة	محتملة	مرتفعة	مرتفعة جداً	أعلى درجات المخاطرة
٢٠٠٦	الإمارات	الكويت		مصر،الأردن	لبنان	سورية		العراق
٢٠٠٧	الإمارات	الكويت		مصر،الأردن		لبنان سورية		العراق
٢٠٠٨		الإمارات الكويت	مصر،الأردن			لبنان سورية		العراق
٢٠٠٩		الإمارات،الكويت	مصر، الأردن	لبنان		سورية	العراق	

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، إعداد المؤسسة العربية

لضمان الاستثمار، ٢٠٠٩/٢٠٠٦

وفق الجدول نلاحظ أن سورية تتدرج ضمن المخاطر المرتفعة لأربعة أعوام متتالية ، في
حين تحسن وضع كلّ من مصر،الأردن، لبنان.

ونظراً إلى أنّ المؤشر يعنى بالمخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر
الحدود، و قد قام بتصنيف سورية ضمن المخاطر المرتفعة،إذاً يعبر عن ضعف نظام التبادل
التجاري في سورية .

و - مؤشر (كوفاس) للمخاطر القطرية : Coffas Index

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد و يبرز مدى تأثر الالتزامات المالية
للشركات بأداء الاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم
الخارجي ، وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين : مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) ، التي
بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4 ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف
B,C,D ، ويغطي المؤشر ١٦٥ دولة من ضمنها ١٩ دولة عربية .

وحازت عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ كل من الإمارات (درجة استثمارية من A2 إلى A4) والأردن
ومصر ولبنان وسورية (درجة المضاربة B,C) والعراق (درجة عالية من المضاربة D)^(١)، وفي
عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ حازت كل من الإمارات (A4 إلى A2) ، و الأردن ومصر (B) ، سورية
ولبنان (C) ، العراق (D)^(٢) .

(١) مرجع سبق ذكره ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

(٢) مرجع سبق ذكره ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

ثانياً: مؤشرات تقييم دولية مختارة:

وهي مؤشرات دولية تهتم بتقييم أوضاع البلد في كافة المجالات الحياتية كلها (الاقتصادية و السياسية والثقافية و البنى التحتية و التقنية) ولهذه المؤشرات دور أساسي لانعكاساتها المباشرة على اتخاذ قرار الاستثمار بالنسبة إلى المستثمر .

أ- مؤشر جاهزية البنية الرقمية : NRI

يصدر مؤشر جاهزية البنية الرقمية (NetWork Readiness Index) عن المنتدى الاقتصادي العالمي world Economic Forum ، ويعنى بقياس مدى جاهزية الدولة للمساهمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدة استفادتها من التطور المستمر في هذا القطاع، ويغطي ١٢٧ دولة عام ٢٠٠٨ منها ١٤ دول عربية. ويتكون المؤشر NRI من ثلاثة مؤشرات فرعية :

- ١- بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات التي تهيئها الدول أو مجتمع ما .
- ٢- مدى جاهزية الشرائح الرئيسية التي تشمل الأفراد ، رجال الأعمال ، والحكومات.
- ٣- مدى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل هذه الشرائح .

الجدول رقم (١/١١) تطور ترتيب الدول العربية الجوار وفق مؤشر جاهزية البنية الرقمية : NRI

الإمارات	الأردن	مصر	سورية	
٢٩	٤٧	٦٣	١١٠	٢٠٠٧
٢٧	٤٤	٧٦	٩٤	٢٠٠٨
٢٣	٤٤	٧٠	١٠٥	٢٠٠٩

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، إعداد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٩/٢٠٠٦

جاء ترتيب سورية برتبة ١١٠ ، وهذا يعكس الوضع السلبي لتقنية المعلومات، على الرغم من ذلك تحسن الترتيب محققاً رتبة ٩٤ لعام ٢٠٠٨ ، ومن ثم تراجع مجدداً عام ٢٠٠٩.

ب- مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية : GRDI

يصدر مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية (Global Retail Development Index) سنوياً منذ عام ٢٠٠١ عن (A.T. Kearney) ويهدف بشكل رئيسي إلى مساعدة الدول على ترتيب أولوية استراتيجياتها التنموية ، ويتكون هذا المؤشر من مؤشرات فرعية هي درجة المخاطرة القطرية (٢٥٪) ومدى جاذبية السوق (٢٥٪) ومدى تشبع السوق (٣٠٪) ومدى محدودية الوقت (٢٠٪) ، ويغطي ٣٠ دولة ناهضة منها ٦ دول عربية.

وحازت عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي مصر المرتبة (٥)-(١٥) عالمياً ، و السعودية (٧)-(٥) ، و الإمارات (٢٠)-(٤) ، ولم يذكر سورية في هذا المؤشر .

ج - مؤشر التنافسية العالمية : GCI

يصدر مؤشر التنافسية العالمية (Global Competitiveness Index) سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي (W.E.F) ويعبّر أداة مهمة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار ، وتغطي ١٣٤ دولة عام ٢٠٠٨.

ويتكون المؤشر من ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية:

-مؤشر المتطلبات الأساسية.

-مؤشر معززات الكفاءة.

-مؤشر القدرة على الابتكار و التقدم العلمي و التقني.

و وفقاً لمنهجية إعداد المؤشر يتم تصنيف الدول التي يغطيها المؤشر ضمن خمس مراحل للتنمية الاقتصادية وفقاً لمعيارين هما: حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات السلعية و الخدمية (حيث تصنف الدولة في المرحلة الأولى إذا تجاوزت هذه الحصة ما نسبته ٧٠٪) ، و المعيار الثاني هو متوسط نصيب الفرد من GDP بأسعار السوق . (فإذا كان هذا المتوسط أقل من ٢٠٠٠ \$ يندرج ضمن مرحلة المتطلبات الأساسية ، وإذا كان ضمن ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ \$ يندرج ضمن مرحلة انتقالية أولى ، وإذا كان ضمن ٣٠٠٠ - ٩٠٠٠ \$ يندرج ضمن مرحلة معززات الكفاءة وإذا كان ضمن ٩٠٠٠ - ١٧٠٠٠ \$ فيندرج ضمن مرحلة انتقالية ثانية ، وإذا كانت قيمة المتوسط أكثر من ١٧٠٠٠ \$ يندرج ضمن مرحلة القدرة على الابتكار و التقدم العلمي و التقني)

بالنسبة إلى سورية صُنِفَتْ ضمن المرحلة الأولى (مرحلة المتطلبات الأساسية)

كما احتلت سورية الترتيب ٩٤ بين ١٣٣ عام ٢٠٠٩ ، و الترتيب ٧٨ بين ١٣٤ دولة عام ٢٠٠٨ ، في حين حققت الترتيب ٨٠ بين ١٣١ دولة عام ٢٠٠٧ ، و من ثم هناك تراجع ملحوظ في أداء مؤشرات سورية التنافسية.

د - مؤشر سهولة أداء الأعمال :

أصدر البنك الدولي W.B بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة له ، تقريره السنوي الرابع (أداء الأعمال لعام ٢٠٠٧) ويحلل التقرير من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال Ease of doing Business عشرة جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي:

١- تأسيس الكيان القانوني للشركة وبدء النشاط التجاري (عدد الإجراءات ، المدة الزمنية)

التكلفة (% من الدخل القومي للفرد) ، الحد الأدنى من رأس المال لبدء مشروع (% من الدخل القومي للفرد) .

٢- مؤشر استخراج التراخيص (عدد الإجراءات ، المدة الزمنية ، التكلفة (% من الدخل القومي للفرد) .

٣- مؤشر توظيف العاملين (مؤشر صعوبة التوظيف ، مؤشر صرامة ساعات العمل ، مؤشر صعوبة الفصل من العمل ، مؤشر كلفة التعيين (% من الراتب) ، مؤشر كلفة الفصل من العمل (أسابيع من الأجر) .

٤- مؤشر تسجيل الممتلكات (عدد الإجراءات ، المدة الزمنية (يوم عمل) ، الكلفة (% من قيمة الممتلكات (عدد الإجراءات ، المدة الزمنية (يوم عمل) ، الكلفة (% من قيمة الممتلكات).

٥- مؤشر الحصول على الائتمان (مؤشر الحقوق القانونية ، مؤشر معلومات الائتمان ، تغطية السجلات العامة (% من البالغين) ، تغطية المكاتب الخاصة).

٦- مؤشر حماية المستثمر [مؤشر مدى الإفصاح ، مؤشر مدى المسؤولية المباشرة ، مؤشر قضايا المساهمين (مع المديرين والموظفين بسبب سوء الإدارة).

٧- مؤشر دفع الضرائب [عدد الضرائب المدفوعة، المدة المستغرقة ، مجموع الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية .

٨- مؤشر التجارة عبر الحدود [مستندات الاستيراد والتصدير ، مدة الاستيراد والتصدير ، تكلفة الاستيراد والتصدير].

٩- مؤشر إنفاذ العقود [الإجراءات مدة وتكلفة حل النزاعات التجارية] .
١٠- مؤشر إغلاق المشروع (المدة ، التكلفة (% من الأموال بعد الإفلاس) ، نسبة الاسترداد (سنت على الدولار)].

وغطى هذه المؤشر ١٧٨ دولة منها ١٧ دولة عربية عام ٢٠٠٨ ، ويُعد التقرير وسيلة فعالة تساعد البلدان النامية على تحديد الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال .

وقد استفادت سورية من هذا المؤشر في تعديل النظام الإداري الخاص بقطاع التجارة الخارجية حيث أقرت نظام تقديم الإقرارات الجمركية إلكترونياً ، مما قلل الوقت اللازم لتخليص الجمركي من (٨) إلى (٧) أيام للواردات ومن (٣) إلى (١) يوم للصادرات، كما خفضت تكلفة تسجيل الشركات الجديدة بنسبة ٤٠ ٪ .

وقامت أيضاً سورية بتنفيذ إصلاح بيئة أداء الأعمال وتم إصدار قانون تجاري لاستبعاد المحامين و المحكمة من عملية تأسيس الأعمال ، كما تم تعديل ضريبة التسجيل و تسريع إصدار خطابات الاعتماد و تقليص المدة الإجمالية للاستيراد و التصدير من خلال السماح بدخول بنوك أجنبية خاصة جديدة إلى السوق السورية.

ونالت كل من السعودية عام (٢٠٠٦) الترتيب ٣٨ عالمياً والأول عربياً ، أمّا الأردن فهي ٧٨ عالمياً والخامسة عربياً ، ولبنان ٨٦ عالمياً والسابعة عربياً ، وسورية ١٣٠ عالمياً والثاني عشر عربياً ، ومصر ١٦٥ عالمياً و١٧ عربياً .

الجدول رقم (١/١٢) تطور وضع سورية في المؤشرات الفرعية لبيئة أداء الأعمال

السنة	الترتيب دولياً	الترتيب عربياً	تأسيس المشروع	استخراج التراخيص	توظيف العاملين	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	إغلاق المشروع
٢٠٠٦	/١٣٠	/١٢	١٤٢	٨٧	٨٩	٨٨	١١٧	١١٨	٥٩	١٤٧	١٥٣	٧٧
٢٠٠٧	١٧٥/١٣٠	١٧/١٤										
٢٠٠٨	١٧٨/١٣٧	١٧/١٢	١٦٩	٨٦	١٢٦	٨٩	١٥٨	١٠٧	٩٨	١٢٧	١٧١	٧٧
٢٠٠٩	١٨١/١٣٧	١٩/١٥	١٢٤	١٣٢	١٢٢	٧١	١٧٨	١١٣	٩٩	١١١	١٧٤	٨٤
تقييم	تراجع	تراجع	تقدم	تراجع	تقدم	تقدم	تراجع	تراجع	تراجع	تقدم	تراجع	تراجع

المصدر : من إعداد الباحث ، البيانات مأخوذة من التقرير السنوي لمناخ الاستثمار

في الدول العربية لعام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٩

هـ- مؤشر تنافسية السفر والسياحة : TTCI

وقد صدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF حيث يقيس مؤشر السفر والسياحة مدى تنافسية الدول في هذا المجال ، وذلك من خلال قياس أدائها ضمن مكونات هذه الصناعة عالمياً ، ويستند هذا المؤشر في بياناته إلى مصادر عامة ، مؤسسات دولية للسفر والسياحة ، خبراء السفر والسياحة ، نتائج استطلاعات الرأي ، ونتائج مسوحات سنوية شاملة أجراها منتدى الاقتصاد العالمي بالتعاون مع شبكة مؤسسات شريكة تعمل في البلدان التي غطاها التقرير .

ويتألف مؤشر Tourism and Travel Competitiveness Index TTCI من ١٤ عنصراً لقياس تنافسية السفر والسياحة ، وتدخل العناصر الأربعة عشر ضمن ثلاثة مؤشرات فرعية على نطاق أوسع تتضمن المتغيرات المتعددة التي تسهل أو تحفز تنافسية السفر والسياحة وهي :

(١) مؤشر الإطار التنظيمي للسفر والسياحة، حيث يرصد العناصر ذات الصلة بالسياسات الحكومية المتبعة وتشمل : الصيغ القانونية والإجرائية ، الاستدامة البيئية ، السلامة والأمن ، الصحة ، والنظافة ، وأولويات السياحة والسفر .

(٢) مؤشر بيئة السفر والسياحة وبنيتها التحتية ، و يرصد العناصر المتعلقة ببيئة ممارسة الأعمال والبنية التحتية لكل اقتصاد ، ويشمل ، جانب تنافسية الأسعار المحلية

للاقتصاد المعني ، البنية التحتية لكل من قطاع النقل الجوي ، والنقل البري ، قطاع السياحة وقطاع المعلومات والاتصالات .

(٣) مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية للسفر والسياحة ، وتشمل العنصرين البشري والثقافي في الموارد التي يتمتع بها كل اقتصاد (موارد بشرية ، جاذبية السفر و السياحة ، والموارد الطبيعية والثقافية) .

غطى هذا المؤشر عام ٢٠٠٩ ، ١٣٣ دولة في العالم : منها ١٤ دولة عربية ، وقد حققت سورية في دخولها للمرة الأولى في هذا المؤشر عام ٢٠٠٨ ، المرتبة ١١ عربياً و ٩٤ عالمياً (الترتيب ٧٤ للإطار التنظيمي ، والترتيب ٩٧ لبيئة السياحة والسفر وبنيتها التحتية والترتيب ٩٥ للموارد البشرية والثقافية والطبيعية للسفر والسياحة) (١).

أمّا بالنسبة إلى عام ٢٠٠٩ فقد حققت سورية المرتبة ١٠ عربياً ، أي بتقدم مرتبة واحدة عن العام السابق ، والمرتبة ٨٥ عالمياً أي بتقدم تسع مراتب عن العام السابق ، وهذا يدل على تحسن كبير في تحسن تنافسية السياحة في سورية (الترتيب ٦٨ للإطار التنظيمي ، والترتيب ٨٢ لبيئة السياحة والسفر وبنيتها التحتية والترتيب ١٠٠ للموارد البشرية والثقافية والطبيعية للسفر والسياحة) (٢).

(١) انظر مناخ الاستثمار في الدول العربية ، إعداد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤٠ .
(٢) انظر مجلة ضمان الاستثمار إعداد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، السنة السابعة والعشرون ، العدد السابع ، سبتمبر ٢٠٠٩ ، ص ١٨ .

الفصل الثاني :

الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI"

(المفهوم_الأشكال_النظريات_آثاره الاقتصادية_تطوراتهِ في العالم و في سورية-
مؤشراتهِ)

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

المبحث الثاني : نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الاقتصادية في الفكر التنموي

المبحث الثالث :تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم مؤشراتهِ

المبحث الأول :

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

تتحرك اقتصاديات العالم دون توقف وتتغير بشكل مستمر ، وبدأ ذلك بقوة بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم تنظيم الاقتصاد بقيادة الدول الكبرى عن طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية والتعمير واتفاقيات الغات، وقد كانت لليبرالية الحصة الكبرى في مقدار التحكم والتأثير في الاقتصاد العالمي بقيادة الدول الرأسمالية الكبيرة التي تسعى للحفاظ على اقتصاد السوق وحرية التجارة الخارجية بين البلدان ، مما أدى هذا إلى حرية رأس المال الذي يتضمن انتقال الاستثمار المباشر وحرية الأفراد في الدخول والخروج من الأسواق ، وقد نادت

الليبرالية العالمية بحرية انتقال السلع والخدمات وحرية انتقال العمالة وحرية انتقال رأس المال ، و يتضمن هذا الأخير انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول.

ومع ظهور عوامل القوة لهذه الحرية في بداية السبعينيات من اختراعات واستمرار تنامي عدد الشركات العابرة للقارات وتطوير الحواسيب وشبكات الاتصالات والمواصلات العالمية ، وظهور مفهوم العولمة الذي يُعنى بتقريب العالم المتباعد جغرافياً ، وتعزيز ثقافة واقتصاد وسياسة موحدة لدول العالم مروراً بالثمانينيات والتسعينيات حيث بدأ التسارع الكبير للتطورات الاقتصادية العالمية من ظهور التكتلات والأقاليم الاقتصادية وولادة منظمة التجارة العالمية ، وضرورة تحقيق التنمية للبلدان النامية والحفاظ على معدلات نمو جيدة للبلدان المتقدمة وتسريع التحول الاقتصادي السوقي للبلدان الاشتراكية سابقاً.

كل هذه المجريات كان لها دور كبير في تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي ففي الثمانينيات كانت هذه التدفقات ضعيفة سرعان ما بدأت بالتنامي والتزايد في أوائل التسعينيات وحتى وقتنا هذا ، حيث وصل إلى أعلى معدلات التدفق في العالم.

و لذلك رأت الدول النامية في الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة رئيسية في تحقيق التنمية وبدأت بالتنافس لجذبه ، كما رأت الدول المتقدمة الاستثمار الأجنبي المباشر عبر شركاتها العابرة للقارات ضمان التوسع العالمي واكتشاف أسواق جديدة لطرح منتجاتها وسوقاً أيضاً لتوفير الموارد الأولية والعمالة في الدول النامية.

كما يتم تبادل الكثير من تدفقات FDI بين الدول المتقدمة بعضها مع بعض ، وذلك كمظهر من مظاهر انسجام اقتصادات تلك الدول ودرجة تنظيمها العالي.

أولاً : مفهوم وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر /FDI/ وتعريفه.

يقصد بالاستثمار : استخدام السلع الرأسمالية ضمن برنامج إنتاجي معين وفي مكان وزمن محدد لإنتاج سلع أو خدمات لطرحها في الأسواق سواء أكانت السلع استهلاكية أم وسيطة أم إنتاجية ، وسواء الذي يقوم بالاستثمار كان محلياً (حكومة فرد، شركة) أم أجنبياً (حكومة فرد، شركة) أم مشتركاً (حكومة فرد، شركة).

-كما يقصد بالاستثمار المباشر :

هي العمليات الإنتاجية المباشرة في سوق البلد المعني أو المضيف أي يتم توطين هذا الاستثمار في منطقة جغرافية معينة ويقوم بعملية الإنتاج الفعلي. وعرف الاقتصادي /بارتان/ الاستثمار المباشر: (هو الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية ، كما أنه يأخذ أيضاً شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم^(١)).

أما مصطلح الاستثمار الأجنبي فيقصد به:

بأنه مشروعات مملوكة للأجانب (غير مقيمين) بغض النظر عن نسبة الملكية أو السيطرة والإدارة ويتم إدخالها إلى البلد المضيف ، هذا وقد فرق الاقتصاديون بين فرعين رئيسيين للاستثمار الأجنبي، الاستثمار الأجنبي المباشر (موضوع البحث) والاستثمار الأجنبي غير المباشر هو استثمارات المحفظة المالية والسندات والأسهم ، وللتفرقة بين هذين الفرعين يتم تحكيم عنصرين أساسيين هما:

١- عنصر الملكية.

٢- عنصر التحكم والإدارة.

-فتوافر شرط الملكية فقط للمستثمر الأجنبي يندرج استثماره ضمن استثمارات المحفظة المالية والسندات والأسهم (أي استثمار غير مباشر).

-كما أن توافر شرط التحكم والإدارة فقط للمستثمر الأجنبي فيندرج استثماره ضمن استثمارات أجنبية شبه المباشرة كالعقود الإنتاجية والتسويقية (منح امتيازات وتراخيص لشركات محلية ، تقديم مشاريع جاهزة للمستثمر المحلي ، تقديم خدمات الصيانة والمعرفة التكنولوجية....الخ).

(١) جل برتان الاستثمار الدولي ، منشورات عويدات ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٠م - ص ١١.

- و أخيراً توافر شرطاً (الملكية) و (التحكم والإدارة) مع بعضهما بعضاً للمستثمر الأجنبي فيندرج ضمن استثمارات أجنبية مباشرة) وبغض النظر عن نسبة كل من الملكية أو التحكم والإدارة .

نسبة الملكية تكون في حدود بين ١٠٪ حتى ١٠٠٪ ، أي بين ملكية جزئية (مشروعات مشتركة)، وتكون الملكية الباقية لطرف محلي في البلد المضيف " وبين ملكية تامة (المشروعات المملوكة بالكامل) ، للطرف الأجنبي دون أن يكون للطرف المحلي أية مساهمة ملكية . أما نسبة التحكم والإدارة فهي متفاوتة وتتعلق بعدد من العوامل أحدها نسبة الملكية.

وعلى الرغم من إيضاح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر تعددت تعاريفه فقد عرفته منظمة الانكتاد أنه استثمار يتضمن علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة دائمة وتحكماً من قبل كيان مقيم في أحد الاقتصاديات في مشروع جديد مقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر الأجنبي^(١). كما عرف البنك الدولي FDI بأنه (صافي تدفق الاستثمار إلى الداخل للحصول على حصة دائمة في الإدارة (١٠٪ أو أكثر من مجموع الأصوات)، في مؤسسة أو مشروع تعمل في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر)^(٢) كما عرف صندوق النقد الدولي الـ FDI: (حين يملك المستثمر ١٠٪ أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة^(٣)).

أما دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي في نسخته الخامسة عام ١٩٩٣ فقد عرف FDI بأنه استثمار يعكس علاقة طويلة الأمد واهتماماً دائماً بكيان مقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر وهدف المستثمر المباشر هو ممارسة نوع من التأثير في إدارة المؤسسة المقيمة في الاقتصاد الآخر ، وتطبق نسبة ١٠٪ أو أكثر من ملكية الحقوق (أي الأسهم العادية أو قوة التصويت في المؤسسة) حتى يمكن وصف الاستثمار بأنه FDI^(٤).

وقد عرفت منظمة التجارة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـ FDI: أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ) والذي يتحصل أو يمتلك أصولاً في بلد آخر (البلد المضيف) وذلك قصد تسيير هذه الاستثمارات^(١).

(١) Word investment report – unctad-wir 2009

(٢) عدنان سليمان، اقتصاديات المناطق الحرة، المؤسسة العامة للمناطق الحرة، دمشق، ٢٠٠٢، ط١، ص٣٥.

(٣) حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤، ص٣.

(٤) تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية لعام ٢٠٠٧، إصدار هيئة الاستثمار السورية، ص٧٦.

كما عرفت لجنة اتحاد القانون الدولي الاستثمار الأجنبي تحركات رؤوس الأموال في البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بغية تنظيم مباشر^(٢)

أيضاً يعرف الـ FDI أنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم ، وذلك بهدف ممارستها قدرأ من التأثير في عمليات تلك المشروعات^(٣) ، كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته بنصيب منها يكفل له حق الإدارة^(٤)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج بعض الخصائص المهمة للـ FDI:

- ١-مشاريع FDI تكون من قبل أجانب (غير مقيمين) في البلد المضيف.
- ٢-هي استثمارات طويلة الأجل.
- ٣-الـ FDI عنصران رئيسيان فقدان أحدهما ينفي عنه صفة المباشر وهما التحكم والإدارة، الملكية .

٤-النسبة الدنيا لملكية الأجانب في المشروع ١٠٪ و النسبة العليا هي ١٠٠٪.

٥-قد يكون FDI (أفراد، شركات أجنبية شركات فروع لشركات أجنبية، شركات عابرة للقارات، حكومات أجنبية).

٦-مهمة FDI هي الإنتاج والتسويق والتصدير في أغلب الأحيان في البلد المضيف.

٧-ليس هناك قطاع محدد بالنسبة إلى FDI فهو يعمل في أي قطاع اقتصادي (أولي ، صناعي ، خدمي) .

٨-يتجسد FDI على شكل آلات وخطوط إنتاج ومعرفة تكنولوجية وإدارية وتسويقية وخبرات عمالة عالية الأداء .

٩-قد يكون موطن FDI في أي بقعة جغرافية أو أي سوق في البلد المضيف أو ضمن المنطقة الحرة أو ضمن المدن الصناعية.

ثانياً : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر Forms Of FDI:

لابد أولاً من ذكر فروع الاستثمار الأجنبي المباشر قبل البدء بتحديد أشكاله.

تقسم الاستثمارات الأجنبية إلى ثلاثة فروع رئيسية ، كما في الشكل (١) :

(١) د.صقر . شرف . إسماعيل ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصادات النامية. مجلة جامعة تشرين ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد (٢٨) ، عدد (٣) سنة ٢٠٠٦ ، ص٦٨.

(٢) د. دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الأجنبي (المعوقات والضمانات القانونية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، بيروت ، لبنان ، ص٥٠.

(٣) مرجع سبق ذكره ، حسان خضر .

(٤) نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص٣١.

أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

ج- الاستثمارات الأجنبية بدائل المباشرة .

وقد استطاع الاقتصاديون التفرقة بين هذه الاستثمارات وتصنيفها تحت أي فرع من هذه الفروع بناء على محددات وشروط معينة قد بيّنا بعضها في مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر. فبالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية بدائل المباشرة : لا يكون المستثمر الأجنبي مالكاً لكل أو جزء من مشروع الاستثمار , وفي بعض أنواع هذه الاستثمارات لا يتحكم المستثمر الأجنبي جزئياً أو كلياً في إدارة المشروع وتنظيمه وتتخذ الاستثمارات الأجنبية بدائل المباشرة الأشكال الآتية^(١) :

- عقود الترخيص (الامتياز).

- عقود التسويق.

- عقود التصنيع.

- مشروعات تسليم المفتاح.

- عقود الإدارة.

- عقود الوكالة.

- عقود تسليم المشروعات مع الإنتاج.

أما أنواع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فهي:

الأسهم ، السندات ، أذون سندات، قروض.

لن يخوض الباحث كثيراً في هذين النوعين من الاستثمار لأنها خارج إطار البحث لكن اقتضى ذكر الفروع الأخرى للاستثمار الأجنبي.

للاستثمار الأجنبي المباشر شكلان أساسيان (حسب معيار الملكية) هما:

أ- الاستثمار المشترك Joint Venture

ب- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

Wholly-Owned Foreign Investments

أ- الاستثمار المشترك Joint Venture:

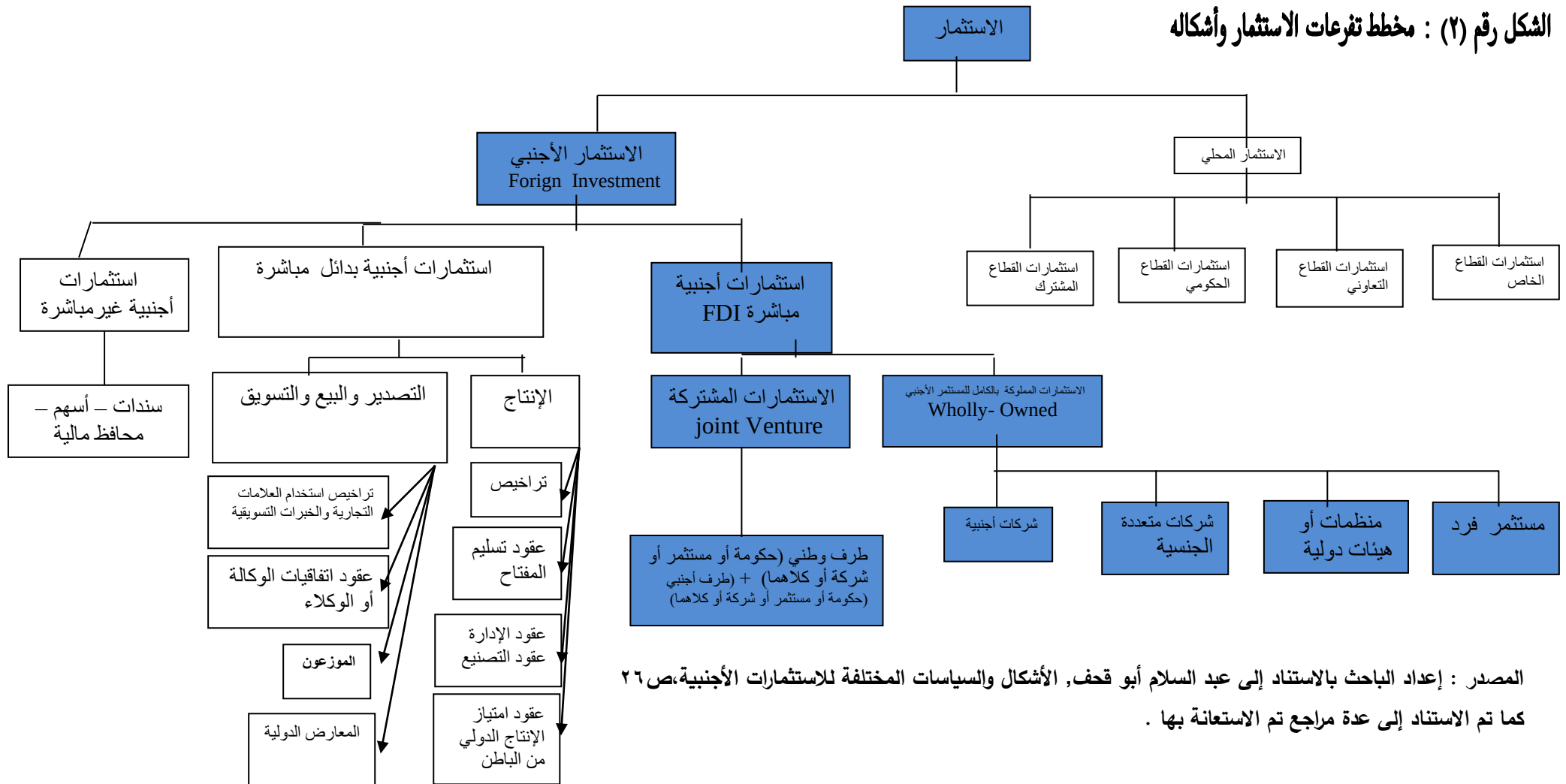
من خلال المساهمات التي قام بها كل من الاقتصاديين كولدي, تيربستر, ليفنجستون وغيرهم لتعريف الاستثمار المشترك فهو ينطوي على الجوانب الآتية^(١):

(١) عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، ط٢ ١٩٩١ ، ص٢٩.

(١) مرجع سبق ذكره. اقتصاديات الاستثمار الدولي ، ص ٣٦٤.

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- إن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا ، وقد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو رأس المال كله ، على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا، أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق.
- لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في إدارة المشروع ، وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار وعقود الإدارة أو اتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح.

الشكل رقم (٢) : مخطط تفرعات الاستثمار وأشكاله



المصدر : إعداد الباحث بالاستناد إلى عبد السلام أبو قحف, الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، ص ٢٦
كما تم الاستناد إلى عدة مراجع تم الاستعانة بها .

لهذا الشكل الأول تفضيلات لدى كل من الطرفين ،الطرف الأول الدولة الأم ينوب عنها الشركة المستثمرة ، والطرف الثاني الدولة المضيفة ،و يعبر عن هذه التفضيلات على شكل ميزات وبالمقابل هناك جوانب غير تفضيلية للاستثمار المشترك ،و يعبر عنها على شكل عيوب

١ - ميزات الاستثمار المشترك

من وجهة نظر الدول المستقطبة (المضيفة):

- يسهم في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية والتكنولوجيا.
- خلق فرص عمل جديدة.
- تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة التصدير وإحلال الواردات.
- تنمية قدرات المديرين الوطنيين.
- خلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية و الخدمات المختلفة بالدول المضيفة.
- يعدُّ الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي قبولا، وخاصة الدول النامية، ويرجع ذلك إلى أسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ، ومن ثم ترتفع درجة استقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة^(١).
- الاستثمار المشترك أفضل للطرفين وخاصة الدول المضيفة ، ويجعل الروابط بين الطرفين أكثر متانة وأكثر استقراراً^(٢).

من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

- يساعد الاستثمار المشترك في حالة نجاحه- في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء مشروعات استثمارية وتملكها مطلقاً.
- لا تسمح الدول المضيفة بأن يمتلك المستثمر الأجنبي تملكاً كاملاً في أنشطة اقتصادية معينة كالبترول والكهرباء وبالتالي يكون الاستثمار المشترك الأكثر تفضيلاً لدى المستثمر الأجنبي في هذه الحالة.
- يفضل الاستثمار المشترك لدى المستثمر الأجنبي في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالدولة المضيفة.

(١) عبد السلام أبو قحف ، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية. مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٧.

(٢) د.رسلان خضور ، الاستثمارات السورية الإيرانية المشتركة - مجلة الدراسات الإستراتيجية ، عدد (٢١-٢٢) ، ٢٠٠٧، ص ٢٩٩.

- يساعد في تخفيض الأخطار غير التجارية مثل التأمين والمصادرة. ويقلل من الإجراءات البيروقراطية فيما إذا كان الطرف المضيف يمثل حكومة أو شخصية معنوية عامة^(١).
- يسهل حصول المستثمر الأجنبي على القروض المحلية والمواد الخام.

٢- عيوب الاستثمار المشترك

من وجهة نظر الدول المستقطبة (المضيفة):

- يتوقف تحقيق ميزات الاستثمار المشترك على مدى توافر الطرف الوطني ذي الاستعداد الجيد ، وتوافر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك.
- قدرة الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي في توفير العملات الأجنبية ، وتحسين ميزان المدفوعات أكبر من مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق ذلك.
- انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني قد يؤدي إلى صغر حجم المشروع ، من ثم تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة المضيفة بنقل التكنولوجيا وزيادة توظيف العمالة وتوفير العملات الأجنبية^(٢).

من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

- احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار (الوطني والأجنبي).
- قد يسعى الطرف الوطني بعد مدة زمنية إلى إفشاء الطرف الأجنبي عن مشروع الاستثمار ، وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري ، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المعين.
- إن انخفاض قدرات المستثمر الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلباً في فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل.
- إذا كان الطرف الوطني المشارك في الاستثمار متمثلاً في الحكومة فمن المحتمل أن تضع شروطاً وقيوداً صارمة على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

(١) نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٤١ .

(٢) الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مرجع سبق ذكره

ب- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

:Wholly-Owned Foreign Investments

يقصد بالاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تكون ملكية رأس المال والإدارة والتنظيم مملوكة بالكامل من قبل المستثمر الأجنبي ومن ثمّ تحكمه المطلق بإدارة المشروع والتوظيف واتخاذ القرار والعمليات الإنتاجية والفنية والتسويقية والتصديرية ، وكلّ ما يخص ذلك المشروع.

وتعدّ الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسية ، على عكس البلدان المضيفة وخاصة النامية تتردد كثيراً (بل ترفض في معظم الأحيان) في قبول مثل هذه الاستثمارات خوفاً من التبعية الاقتصادية واحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية إلا أنّ في الواقع العملي نجد المسافة الكبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية والسماح للاستثمارات المملوكة بشكل كامل للمستثمر الأجنبي بالاستثمار في بلادها ، كما في دول شرق آسيا (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة) وأمريكا اللاتينية (برازيل، مكسيك).

١- ميزات الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

من وجهة نظر الدولة المضيفة^(١):

- زيادة حجم تدفقات النقد- رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة.
- نظراً إلى حجم مثل هذه الاستثمارات فهي أكبر بكثير من المشروعات المشتركة ومن ثمّ تعمل على استقدام تكنولوجيا أفضل إلى البلد المضيف ، كما أن إنتاجها يكون أكبر مما يوفر فائضاً للتصدير وتحسين ميزان المدفوعات.

من وجهة نظر الطرف الأجنبي:

- توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة.
- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والتي ينجم الجزء الكبير منها من انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

(١) عبد السلام أبو قحف ، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣/٢٢.

- يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على المشكلات الناجمة في الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي مثل التراخيص والتوكيلات والاستثمار المشترك وعقود الإدارة.

- يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات.

٢- عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

من وجهة نظر الدولة المضيفة:

- تخشى الدول المضيفة (خاصة النامية) من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سلبية على اقتصاد هذه الدول.

من وجهة نظر الطرف الأجنبي:

- التحفظ من الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي.

- حاجة هذا النوع من الاستثمارات إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر المشترك.

ثالثاً: أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر Types of FDI (حسب معيار إستراتيجية الـ FDI):

يمكن أن تأخذ تدفقات FDI عدة صيغ، و يعتمد ذلك على الهدف والغاية والنشاط وما يشترك في الإنجاز وما تريد حكومات الدول المضيفة أن تشترك في إنجازه.

تعتمد أنماط FDI على درجة كبيرة للأولويات المحددة في الدول المضيفة، وقانون الاستثمار و الحوافز المتوفرة ، و الفوائد من المستثمرين الأجانب وأهدافهم ، و الميزات التي توفرها الدول المضيفة، والمنافسة والفرص المتوفرة من قبل دول مضيفة أخرى.

وفي ما يلي أهم أنماط تدفقات FDI في الدول النامية^(١):

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن المواد الأولية:

وهو أول نمط دخل إلى البلدان النامية ويتضمن قطاع التعدين من زيوت احتراق والتعقيب والتكرير والتسويق والتوزيع، سمح هذا النمط للبلدان النامية الاستفادة من تكنولوجيا استخراج النفط التي تملكها بريطانيا و أيرلندا والولايات المتحدة.

^(١) The role of Foreign direct investment in economic Development in Escwa member countries, unescwa . 2000, P.5.

كما تسعى العديد من شركات عابرة القارات نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والخام للدول النامية ، حيث يشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ، ويعدّ هذا الشكل غير عادل باعتبار أن النسبة الكبرى من الأرباح تذهب إلى الشركات المستثمرة^(١)، ويهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول فضلاً عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدرّبة^(٢).

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن العمالة :

إنّ حاجة المستثمر الأجنبي لتحقيق منافع إضافية يبحث عن الدول النامية ذات الأجور المنخفضة. إذ تعدّ الأجور الرخيصة المساعد الرئيسي لخفض تكاليف العمالة والتي غالباً ما تكون مرتفعة في البلدان الأم، وعلى الرغم من ذلك لا تعدّ الأجور الرخيصة العامل الوحيد لجذب FDI باستثناء بعض المناطق الجغرافية المغلقة التي تحدثها الدول الأم أمام الدول المضيفة مثل المكسيك بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإندونيسيا بالنسبة إلى اليابان ، وذلك بسبب القيود على حركة العمالة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

تعمل الشركة الصناعية الكبيرة على نقل بعض من عملياتها الإنتاجية إلى البلدان النامية التي تمتلك العمالة الرخيصة والغزيرة ، وتزداد أهمية ذلك النقل عندما تكون العمالة في البلد النامي مؤهلة أو شبه مؤهلة. ويساعد ذلك على نقل تقنيات الإنتاج والتكنولوجيا^(٣).

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الخدمات:

مازال قطاع الخدمات لدى الدول النامية حديث العهد ويسيطر عليه القطاع العام في كثير من تلك البلدان ، إلا أن السياسات التي تقوم بها الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ذلك الخصوص منها خصخصة المشاريع الخدمية العامة تجاه المستثمرين الأجانب والمحليين، هذا بدوره أدى إلى تدفق FDI الباحث عن الخدمات.

كما أن الاتجاه العالمي لرؤوس الأموال والتجارة هي في مجال الخدمات، حيث يستأثر قطاع الخدمات (السياحية، المالية، التعليمية، الاتصالات والنقل المواصلات) بنسبة ٦٣٪ من تدفقات FDI.

وبذلك توفر فرص إقامة المشاريع الخدمية في الدول المضيفة الأجنبية هذا القطاع وما يحققه من أرباح كبيرة جداً بالنسبة إلى FDI.

(١) إعداد: صقر، شرف، إسماعيل ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الإقتصادات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٨، العدد ٣، السنة ٢٠٠٦، ص ١٥٨.

(٢) حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعريف وقضايا ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٤ ، ص ٤.

(٣) The Role Of FDI مرجع سبق ذكره، ص ٦.

د- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق :

يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية و المجاورة و الإقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة^(١).

و تمتلك الدول المتقدمة أسواقاً ضخمة وحصة مرتفعة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، كما تسعى الدول المتقدمة إلى الدخول في أسواق جديدة وكبيرة لتأمين تصريف منتجاتها في الدول النامية خاصة لارتفاع عدد سكان هذه الدول ، على الرغم من انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن تدفقات FDI التي تبحث عن الأسواق كبيرة إلى الدول النامية لذلك النمط من الاستثمار عوامل عدة منها تكلفة النقل في الدول المضيفة أي نقل السلع من البلدان المتقدمة إلى النامية (المضيفة) فيكون من الجدوى نقل الاستثمار إلى داخل تلك البلدان بدلاً من التصدير إليها . وعامل آخر هو القيود المفروضة على الواردات من قبل حكومات البلدان المضيفة.

كما يسهم هذا الاستثمار في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها ، كما أن له آثاراً توسعية في التجارة في مجال الإنتاج والاستهلاك ، وذلك بزيادة صادرات المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار^(٢).

رابعاً - تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب إستراتيجية التكاليف^(٣) :

هناك نوعان من هذه الاستثمارات :

أ- استثمارات أجنبية مباشرة أفقية ، ب- استثمارات أجنبية مباشرة عمودية

أ- استثمارات أجنبية مباشرة أفقية (Horizontal FDI) : يميل إلى الإنتاج بالقرب من أسواق الاستهلاك لتفادي كلف التبادل التجاري كما في دراسات لـ Makkusen 1984 ودراسة أخرى لـ Brainard 1993) وتبين من هاتين الدراستين ودراسات أخرى أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي استثمارات أفقية (كشركة الاتصالات البريطانية Vodafone) التي تقدم جزءاً من خدماتها في مصر .

(١) حسان خضر ، مرجع سبق ذكره .

(٢) د. صقر ، شرف ، اسماعيل ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية ، مجلة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية ، ص ١٥٨ .

(٣) موقع المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، مرجع سبق ذكره .

ب- استثمارات أجنبية مباشرة عمودية (**Vertical FDI**) : يميل إلى الإنتاج في البلدان التي تنخفض فيها التكاليف ومن ثمّ الاستفادة من الفارق في الكلف الناجمة من الإنتاج في بلد آخر كما في دراسة ل Helpman and krungman ١٩٨٥.

المبحث الثاني :

نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره الاقتصادية في الفكر التنموي.

حاول الاقتصاديون وضع محددات و شروط لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطورت محاولاتهم حتى تمّ الوصول إلى نظريات تكشف أهم شروط و محددات و فرضيات هذه الظاهرة، كما حددت دراسات عديدة الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً : نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تؤثر كثير من العوامل في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة ، بعض هذه العوامل يرجع إلى المستثمر الأجنبي ذاته ، أو خصائص الشركة عابرة القومية (من حيث الحجم ورأس المال وتوافر الموارد المالية والبشرية والتقنية .

عوامل أخرى ترجع إلى الدولة المضيفة (مثل مناخ الاستثمار أو البيئة الاستثمارية من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية ، فضلاً عن وجود بعض العوامل الأخرى التي ترجع إلى الحكومة الأم ، وطبيعة السوق في الدولة التي تنتمي إليها الشركة ، بمعنى آخر تشجيع الحكومة الأم لهذه الشركات للاستثمار في الخارج لتحقيق عدد من الأهداف السياسية أو الاقتصادية، أو تشبع السوق المحلي وارتفاع درجة المنافسة فيه.

ومن ثمّ يمكن تناول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وعوامله من عدة نظريات رئيسية نذكر أهمها :

أ-نظرية التحركات الدولية لرأس المال :

تنص هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة، وتفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوصفها تحركات لرأس المال من خلال اختلافات أسعار الفائدة بين الدول ، فالاستثمار الأجنبي هو نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة ، وينتج هذا الرأي من فكرة مؤداها أنه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فإن الشركات توازن بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته الحدية. فلو كانت العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدولة الأم ، وبافتراض أن التكلفة الحدية متساوية فهذا حافز للاستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم.

إن هذه النظرية تصلح لتفسير الاستثمار في الأوراق المالية ، ولكنها تعجز عن تفسير الاستثمار المباشر ، وذلك لعدة أسباب منها : أنها تقتصر ضمناً أن هناك معدلاً واحداً للعوائد بين الأنشطة المختلفة داخل الدول ، ومن ثمّ فإن هذه النظرية لا تتوافق مع تجارب بعض الدول في دخول الاستثمار المباشر وخروجه في وقت واحد ، وبالمثل فإنها لا تستطيع أن توضح

التوزيع غير المتكافئ للاستثمار في أنواع مختلفة من الصناعات، هذا فضلاً عن أن عامل الربحية طبقاً لما تنص عليه النظرية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، فهناك عوامل أخرى مثل توسيع نطاق السوق فهي تؤدي دوراً مهماً في اتخاذ ذلك القرار^(١).

ب- نظرية عدم كمال السوق :

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية فضلاً عن نقص العرض من السلع فيها.

ويرى الاقتصادي /هود وينج/ أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية ، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق ، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق ، كما أن مخرجات العملية الإنتاجية ومدخلاتها تتصف بالتجانس ، ومن ثم فإنه لا توجد ميزات تنافسية للشركة متعددة الجنسية في مثل هذا النوع من نماذج السوق^(٢).

ويتفق كل من الاقتصاديين /باري وكيفز/ مع /هود وينج/ في أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى توافر بعض الميزات أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركة متعددة الجنسية مقارنة بنظيرتها الوطنية في الدول المضيفة . وهذا يعني أن الدوافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة.

انتقد كل من الاقتصاديين/ روبوك وسيموندس /هذه النظرية في النقطتين الآتيتين :
*تفترض النظرية إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسية بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج ، وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

*لم تقدم النظرية أي تفسير حول تفضيلات شركات متعددة الجنسية للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو الميزات الاحتكارية لهذه الشركات.

ج- نظرية الموقع :

(١) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٢٦.

(٢) عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي للحديث، الإسكندرية، ١٩٩١، ط ٢، ص ٧٢.

تهتم وتركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئة المؤثرة في قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسيات في الدول المضيفة ، وتلك العوامل هي :

*العوامل التسويقية والسوق: مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان ، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي ، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين.

*العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام ، مدى توافر الأيدي العاملة، مستويات الأجور .

*الإجراءات الحمائية (ضوابط للتجارة الخارجية): مثل التعرفة الجمركية، نظام الحصص.

*العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل الاستقرار السياسي ، تحويل العملات الأجنبية، ثبات سعر الصرف.

*الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب .

*عوامل أخرى : مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي^(١).

د - نظرية الاستخدام الداخلي للميزات الاحتكارية :

ظهرت هذه النظرية نتيجة عدم كمال السوق والمعلومات ، و من ثمَّ يؤثر ذلك في قيام تجارة دولية عادلة في الأصول غير المنظورة أو الميزات المعنوية التي تمتلكها الشركة المستثمرة في الخارج ،ومن ثمَّ فإن قيام الشركات متعددة الجنسيات بتبديل عملياتها داخلياً بدلاً من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة يمكنها من تخطي القيود التي تفرضها الحكومات المختلفة على الأسواق ، والتي من شأنها التأثير في حرية التجارة والاستثمار . ويحقق الاستخدام الداخلي للميزات الاحتكارية في صورة استثمار أجنبي مباشر عدة ميزات للشركات المستثمرة منها :

*تحقيق أرباح أعلى في الخارج.

*تقليل تكلفة المعاملات.

*زيادة الكفاءة الإنتاجية.

*التغلب على التدخلات الحكومية (التعريفات الجمركية، الضرائب، الحصص، التحكم

السعري).

وانتقدت النظرية في إغفالها أهمية الميزات المكانية كعامل مهم محدد للاستثمار في الخارج، وعدم اهتمامها بالقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول

(١) مرجع سبق ذكره ص ٨٦، اقتصاديات الاستثمار الدولي، أبو قحف.

المضيفة للاستثمار ، والتي يمكن أن تؤثر سلباً في الممارسات الوقائية التي تتخذها الشركات متعددة الجنسيات لحماية أنشطتها ، وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها^(١).

هـ- النظرية الانتقائية :

افترض الاقتصادي " دننج " أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدول في استثمار أجنبي مباشر وهي :

*مميزات الملكية : أو الميزات الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج مقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف. (التسويق التمويل، المعرفة التكنولوجية المتقدمة، تنوع المنتج، اقتصاديات الحجم الكبير).

*مميزات الاستخدام الداخلي للميزات الاحتكارية : من خلال التغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التحكم في منافذ البيع.

* مميزات الموقع : أو الميزات المكانية للدولة المضيفة والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم مثل اتساع حجم السوق ، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي ، انخفاض تكلفة العمالة.

فسرت هذه النظرية إلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهذا يعد من الميزات التي تتمتع بها تلك النظرية^(٢).

ثانياً: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر FDI:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير اقتصادي يتأثر ويؤثر بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى كلها داخل البلد، بل حتى أنه يؤثر في بعض المتغيرات غير الاقتصادية مثل الاجتماعية و الديموغرافية و الثقافية و السياسية و البيئية و قد حدد الاقتصاديون بعض الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام وبنقاط مشتركة في البلدان المضيفة، تتراوح بين الآثار الإيجابية والسلبية ، وبين الآثار القوية والضعيفة ، وبين آثار مباشرة وغير مباشرة في اقتصاد الدول المضيفة.

تستطيع الدول المضيفة التحكم الجزئي بهذه الآثار الاقتصادية عن طريق وضع شرط وقيود على الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد أهدافه وإستراتيجيته ضمن التشريعات والسياسات الاستثمارية، كما تؤدي البيئة الاستثمارية دوراً مهماً في تحديد تلك الآثار يمكن سرد أثر FDI في المتغيرات الاقتصادية كالآتي :

-الأثر في الإنتاج والناتج والدخول والاستهلاك والادخار والنمو والتنمية.

(١) مرجع سبق ذكره، محددات الاستثمار الأجنبي، ص ٣٠.
(٢) نفس المرجع السابق نفسه ، ص ٣٣، محددات الاستثمار الأجنبي.

- الأثر في ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي والعملية المحلية.
- الأثر في الميزان التجاري والصادرات والواردات.
- الأثر في التشغيل والعمالة وتأهيل العمالة.
- الأثر في التكوين الرأسمالي والآلات والتكنولوجيا.
- الأثر في العمليات الإدارية والتسويقية.
- الأثر في سلوك المستهلك والمنتج المحلي والمنافسة والاحتكار.
- الأثر في التمويل والتأمين والبنوك.
- الأثر في الحصيلة الضريبية.
- الأثر في البنى التحتية.
- سنورد بعضاً من أهم هذه الآثار في الاقتصاد الوطني.

أ-الأثر في العمالة :

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الشركات الوطنية بمقدرتها على توفير فرص عمل عن طريق شركاتها التابعة في الدول المضيفة / Host country / ، كما أنها تتميز بارتفاع قيمة الأجور التي تقدمها للعاملين لديها ، ومن ثم فإن نجاح الدول في استقطاب هذه الشركات قد يؤدي إلى انخفاض البطالة ، وإلى زيادة القدرة الشرائية للعاملين لدى هذه الشركات ومن ثم المساهمة في خفض مستوى الفقر^(١).

لكن يقيد هذا الأثر بالتميز في نوعية وتقنية التكنولوجيا المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر ، فإذا كان يعتمد هذا الاستثمار على تكنولوجيا كثيفة رأس المال فإنه يحد من تشغيل عمالة وطنية ، كما أن التكنولوجيا تحتاج إلى عمالة مؤهلة تأهيلاً عالياً ليشغل تلك التقنية وهي ميزة نادرة غير متوافرة لدى العمالة في البلدان المضيفة النامية.

يتلخص أثر FDI في العمالة بأن الاستثمارات الأجنبية تحتاج إلى العمال بغض النظر عن مستوى التأهيل ، إذ يخضع العمالة إلى دورات تأهيلية وتدريبية للقيام بعمليات الإنتاج.

حتى أن العمالة في الدول المضيفة هي هدف يسعى له الاستثمار الأجنبي .

يتلخص هذا الهدف في مستويات الأجور المنخفضة التي تمتاز بها تلك الدول ، ومن ثم إعطاء ميزة تنافسية للإنتاج في الدول المضيفة لخفض تكلفة الأجور ومن ثم خفض التكلفة الإجمالية للسلعة ، وهذا يساعد بدوره على تصدير السلع للأسواق العالمية.

-يعمل الاستثمار الأجنبي على امتصاص جزء من البطالة.

-تعمل أجور العمال ورواتبهم على زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الإنتاج لتغطية الطلب الجديد عبر قانون المضاعف.

(١) الشركات عبر الوطنية في دول أعضاء الإسكوا، ٢٠٠٥، الإسكوا ص ١٦.

-تعرض الأجور المدفوعة للعمالة في المشاريع الأجنبية لأنها أعلى بقليل من الأجور المدفوعة للعمالة في السوق المحلي ومن ثم إعادة النظر في نظام الأجور والعمل على رفعه.

-توفير شريحة من العمالة تعنى باستخدام المهارات والخبرات في العمليات الإنتاجية والتسويقية والإدارية ، أيضاً القدرة على استخدام التكنولوجيا.

ب-الأثر في النقد الأجنبي وميزان المدفوعات :

١-الأثر في النقد الأجنبي:

تقوم الاستثمارات الأجنبية بتوفير النقد الأجنبي لتمويل مشروعاتها في البلدان المضيفة ومن ثم تسهم هذه الموارد النقدية الأجنبية بسد فجوة احتياجات الدول النامية اللازمة لعملية التنمية ، ومن جهة أخرى وجود الاستثمارات الأجنبية في البلدان المضيفة تساعد على زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية (الدول الأم، المنظمات الدولية) المقدمة إلى الدول النامية المضيفة^(١).

ولمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي في النقد الأجنبي مبدئياً نقارن التدفقات النقدية الداخلة لتلك الاستثمارات بالتدفقات النقدية الخارجة:

تدفقات نقدية داخلة	تدفقات نقدية خارجة
-حجم الاستثمار البدئي (نفقات، تأسيس، دراسة جدوى، الرسوم).	-حجم الأرباح المحمولة للخارج.
-رأس المال المدفوع بواسطة الشركة الأجنبية وبعملة أجنبية.	-تحويل أجزاء من رأس المال المشروع الأجنبي
-القروض بعملة صعبة من خارج الدول المضيفة.	-مرتبات -مكافآت- أجور العمالة الأجنبية المستخدمة في المشروع الأجنبي
-إعادة تدوير و توظيف الأرباح و بعملة صعبة	-مدفوعات فوائد القروض الأجنبية و أقساط القروض.
-استيراد الآلات والعدد مدفوع قيمتها بعملة أجنبية و بتمويل من خارج الدول المضيفة.	
-مساعداات ومنح مالية في الدول الأم أو منظمات دولية والتي سببها الاستثمار الأجنبي المباشر.	
الرصيد : تدفق سلبي (تدهور احتياطي النقد الأجنبي في البلد المضيف).	الرصيد : تدفق إيجابي (زيادة احتياطي النقد الأجنبي في البلد المضيف).

٢-الأثر في ميزان المدفوعات :

(١) عبد السلام أبو قحف , نظريات التمويل , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية, مصر. ٢٠٠١, ص١١٨.

ينعكس الأثر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة، وينعكس ذلك بصورة إيجابية على ميزان حساب رأس المال ، وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، وفي المرحلة التالية يسهم في تخفيف الشح في النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، إذ تسهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية، وقد يفوق هذا الأثر من حيث أهمية الأثر السلبي الذي يتركه تحويل رأس المال والأرباح على ميزان المدفوعات ويحدث كذلك التحسين في ميزان المدفوعات إذا أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم أو إعادة التصدير إلى الدولة الأم ؛ والأرجح أن تحقق الشركات الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير النجاح لأن لها سمعة راسخة من ناحية الجودة و موثوقية التوريد ، كما تتوافر لها المعرفة بالأسواق الخارجية ، وعلى العموم ففي البداية ترتفع واردات السلع الرأسمالية التي تحتاج إليها الشركات الأجنبية، وحين تبدأ هذه الشركات بالإنتاج فإن المنتجات النهائية والسلع الأخرى التي كانت تستورد من قبل الدول المضيفة ستميل إلى الانخفاض بصورة تدريجية حيث تقوم الشركات الأجنبية بإنتاج سلع لسد جزء من حاجة السوق الوطنية.

وبالطبع فإن صادرات الشركات الأجنبية سوف تزداد حين يزداد إنتاجها نظراً إلى العلاقة الإيجابية الوثيقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي والنتيجة الصافية هي انخفاض في الواردات مقابل زيادة في الصادرات وتحسين في ميزان المدفوعات ؛ ولكن الحكم على النتيجة الصافية هذه يتطلب المقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري و ميزان حساب رأس المال في الدول المضيفة مع حجم الموارد المحمولة منه من خلال تحويل رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب .

فإذا كان حجم الأثر الأول يفوق الثاني من حيث إيجابيته عندئذ يقال : إن الاستثمار الأجنبي يرتبط بعلاقة إيجابية بميزان المدفوعات في الدول المضيفة.

غير أن ارتباط التصدير بالاستثمار الأجنبي المباشر يصبح مصدر تقلب لعوائد التصدير في الدولة المضيفة ، ومن المحتمل أن يترك آثاراً ضارة على النشاطات الاقتصادية الوطنية، خاصة تلك التي ترتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقات مالية وإنتاجية وتسويقية وثيقة. وقد ينعكس ذلك لاحقاً على تدهور سعر العملة الوطنية وأسعار الموجودات المالية كالأسهم والسندات^(١).

وبشكل مختصر يؤثر FDI إيجابياً في ميزان المدفوعات :

(١) جميل ، هيل عجمي. الاستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية، عدد ٣٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٩، أبو ظبي ، الإمارات ص ٥٨.

يكون دخول رأس المال وجزء منه على شكل آلات مستوردة بعملة أجنبية ، ويكون رأس المال عادة بعملة أجنبية يتم تحويلها إلى عملة محلية ومن ثمّ تحسين القوة الشرائية للعملة المحلية وزيادة رصيد الاحتياطي للعملات الأجنبية.

دخول رأس المال الأجنبي يعمل على زيادة الطرف الدائن (الإيجابي) لميزان المدفوعات ومن ثمّ تقليص عجز ميزان المدفوعات أو زيادة فائضه، كما أن إعادة تشغيل الأرباح تعمل على زيادة رأس المال.

كما له أثر إيجابي في الميزان التجاري ، وذلك بزيادة صادرات الاستثمار الأجنبي من السلع يعمل على زيادة احتياطي العملات الأجنبية وتقليص عجز الميزان التجاري أو زيادة فائضه ، ومن جهة أخرى تعمل السلع المنتجة بواسطة الاستثمار الأجنبي لإشباع السوق المحلية على إحلال الواردات نتيجة إحلال هذه السلعة المنتجة محل سلع الواردات ومن ثمّ توفير النقد الأجنبي وتخفيض عجز الميزان التجاري أو زيادة فائضه وبالمقابل يؤثر FDI سلباً في ميزان المدفوعات في تحويل أجزاء من رأس المال أو كله عند انتهاء العقد ، أيضاً تحويل الأرباح والأجور ، كل ذلك يؤثر سلباً في ميزان المدفوعات.

ج-الأثر في التكنولوجيا :

يعدّ نقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة من أهم محاور الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يجلب هذا الأخير أعلى تقنيات الإنتاج لتساعده في عملياته الإنتاجية ضمن البلد المضيف^(١). لكن هذا الأمر ليس تلقائياً أو شاملاً بل يعتمد على عدد من العوامل التي قد تشجع على مثل هذا النقل أو تعيقه، ومن أهم هذه العوامل وجود إطار قانوني يحمي الملكية الفكرية ويسهم في خلق بيئة مناسبة لنقل التكنولوجيا دون الخوف من نشر هذه التكنولوجيا بطريقة غير شرعية.

كما أنّ وجود بيئة تنافسية في اقتصاد الدولة المضيفة وقوانين لحماية الملكية يساعد الشركات على نقل التكنولوجيا لزيادة قدرتها التنافسية في السوق المحلية. وإنّ توفر حرية التجارة وحرية التصدير وإلغاء القيود عليها أيضاً سيؤدي بالشركات المحلية والشركات عبر الوطنية إلى إدخال التكنولوجيا حتى تستطيع المنافسة في الأسواق الدولية، فضلاً عن أن بعض الدول اعتمدت سياسة تقديم تسهيلات للشركات عبر القومية (Tncs&FDI) التي تستمر في الصناعات ذات الطابع التكنولوجي بغرض تشجيع تدفق التكنولوجيا.

^(١) The Role Of FDI in economic Development in Escwa Member Countrie. 2000, unEscwa, P8
مرجع سبق ذكره.

تبين في دراسة أخرى أنَّ دور الشركات عبر الوطنية في مجال التصدير ونقل التكنولوجيا أكفأ من الدور الذي تقوم به آليات السوق إذ إنَّ الشركات الفرعية والتابعة تشكل مصدراً رئيساً لتطوير التكنولوجيا في الدول المضيفة بعد أن كانت مجرد أداة لتطوير التكنولوجيا التي مصدرها المقر في الدولة الأم^(١) ، وتؤدي كل من قرارات الشركات عبر الوطنية والظروف الاقتصادية في البلد المضيف وخاصة مستوى التنمية البشرية وتوفر الأيدي العاملة الجاهزة والمديرين الأكفاء ، تؤدي دوراً في نقل ونوعية التكنولوجيا كما تؤدي نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في مدى مساهمتها في نقل التكنولوجيا إذ أنَّ للاقتناء والاندماج دوراً أكبر في نقل التكنولوجيا من الشركة المقتناة التي غالباً ما تصبح شركة فرعية أو شركة تابعة للشركة الأم ، ومن ثمَّ تستطيع أن تستفيد من التكنولوجيا المتطورة لدى الشركة الأم.

ويرى كثير من الاقتصاديين أن رأس المال الأجنبي المستثمر في بلاد العالم الثالث النامي لا ينقل إليها تكنولوجيا إلا بمستوى التكنولوجيا الموجودة فيها أساساً ، وأن العمليات الصناعية التي تقوم بها الاستثمارات الأجنبية في بلاد مثل تايلاند، إندونيسيا تتركز أساساً في عمليات التجميع وصناعات " ربط المفك " المعتمدة على عمالة رخيصة دون رفع المستوى التكنولوجي ، ولعل أخطر آثار تلك السياسة تكمن في الأسعار المحولة ، حيث تقدم الشركات متعددة الجنسيات على رفع أسعار المستلزمات أو المدخلات الصناعية التي تستوردها لفروعها في البلاد النامية، وتخفيض أسعار صادرات تلك الفروع بحيث لا يبقى في الاقتصاد المحلي إلا ما يكاد يُغطى بالأجور المنخفضة^(٢).

باختصار : هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف لكن هذه العلاقة قد تكون قوية (تكنولوجيا عالية) ، أو متوسطة (تكنولوجيا عادية) ، أو ضعيفة (تكنولوجيا متقادمة) ، تحدد هذه المستويات عوامل تخص البلد المضيف والشركة الأم على السواء ، فتوفر عمالة مدربة واقتصاداً تنافسياً وظروفاً مواتية تعمل على نقل تكنولوجيا عالية إلى البلد المضيف.

-لنقل التكنولوجيا تكلفة أي إنها ليست مجانية وحسب إسهامات براساد Prasad^(٣) لهذه التكاليف أنواع :

- ١-التكاليف الناشئة عن تهيئة وإعداد المناخ أو بيئة العمل الملائمة للتكنولوجيا المنقولة (تنمية وتدريب القوى العاملة).
- ٢-التكاليف الناشئة عن مقاومة التغير أو عدم قبول التكنولوجيا الأجنبية.

(١) مرجع سبق ذكره ، الشركات عبر الوطنية في دول أعضاء الإيسكو، ص ١٣ .

(٢) فتوح أبو دهب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، مجلة شؤون خليجية يناير فبراير ٢٠٠٠، العدد ١٣، المجلد ٢.

(٣) مرجع سبق ذكره، أبو قحف ، عبد السلام ، نظريات التدويل ، ص ١٣١ .

٣- التكاليف الناشئة عن توفير خدمات البنية الأساسية اللازمة.

-تحرص الدول الأم والشركات عبر القومية على إبقاء التبعية التكنولوجية بينها وبين الدول المضيفة ، حتى لو صدرت تلك التكنولوجيا العالية لا يمكن استخدامها أو تشغيلها أو صيانتها (المعرفة التقنية) دون ربط مع مالك التكنولوجيا.
-لنقل التكنولوجيا شروط تحددها الدول الأم والشركات العابرة للقارات على الدول المضيفة.

$$TD_j = \left[\sqrt{\sum_{i=1}^n (X_{ij} - X_{ij}^*)} \right]$$

وفيما يأتي معامل الفجوة التكنولوجية

X_{ij} : المعامل الفني للدولة الأخرى أو إجمالي العالم

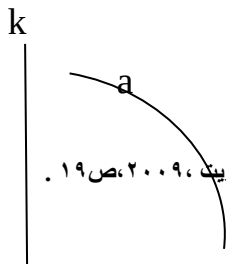
TD_j : معامل الفجوة n : عدد المدخلات

X_{ij} : المعامل الفني للدولة i i : القطاع المستخدم

إذ إنَّ كلما زادت قيمة TD_j زادت الفجوة والعكس صحيح ^(١) ، إن X_{ij} هو معامل للعوامل الاعتيادية الداخلة في الإنتاج ، (i) ويقاس بعملة معينة ، هذه العوامل الداخلة في الإنتاج من قطاعات أخرى يضمنها القطاع الذي تنتج في السلعة المعنية ، فقد تكون هذه العوامل مستوردة من الخارج أو عوامل رأسمالية أو عمالة كالعمالة الوافدة .

وإن X_{ij}^* هو المعامل الأمثل optimal من حيث تأثيره المحتمل في الإنتاج ، لذا فالفاوق بين X_{ij} ، X_{ij}^* يسمى الفجوة Gap أو المسافة Distance لأن القصد هو معرفة البعد عن الإنتاج الأمثل .

إذاً أن كمية TD_j تعطينا فكرة عن بلد معين عما نسويه الحد الأعلى المحتمل للإنتاج .
Production Possibility Frontier



أي نقطة عن المنحنى مثل a تمثل نقطة الحد الأمثل للإنتاج سواء كان لمنشأة معينة ، أم القطر ac أو الاستقامة المباشرة - حالة الكويت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٩، ص ١٩ .
ونقطة مثل b تمثل مستوى إنتاج معين دون الحد الأمثل .

الإنتاج ←

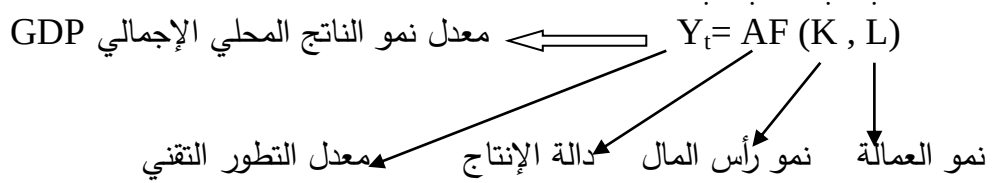
b^*

L

نظرياً فإن FDI يؤثر في التطور التكنولوجي من خلال أربع قنوات هي :
المحاكاة أو التقليد – المنافسة – الروابط الأجنبية – التدريب ^(١)

د. أثر FDI في النمو الاقتصادي :

تعرف النظرية الاقتصادية النمو كعامل داخلي (Endogenous Growth theory) حيث تنص على أنّ النمو الاقتصادي يحصل لأسباب كثيرة ، أهمها : حجم الاستثمارات الذي يقاس بإجمالي الاستثمارات ، فكلما ازدادت الاستثمارات زاد النمو الاقتصادي . وعلى الرغم من أن النظرية لم تحدد أيّاً من الاستثمارات هل المحلية أم الأجنبية ، إلا أن من المنطق زيادة الاستثمارات الأجنبية ستؤدي إلى نمو اقتصادي لأنها ستزيد من حجم إجمالي الاستثمارات .



في هذه النظرية A هي باطنية النمو /Endogenous/ لأنها تعتمد على معدل نمو الاستثمارات (I_t) أي

$$\dot{A}_t = g(I_t)$$

وهنا قد تكون

$(\dot{I}_t)$ محلية $(\dot{I}_t^d)$ وأجنبية $(\dot{I}_t^f)$ لا يمكن أن يكون هناك نمو اقتصادي دون $(\dot{A}_t)$ أي دون تطور تكنولوجي أو تقني ، إذ نستطيع الحصول على التطور التقني من خلال بنائه أو اقتناؤه أو استخدامه ^(٢).

المبحث الثالث :

تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر

تفيد دراسة اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم من خلال سلسلة محددة من السنوات معرفة تطور الظاهرة و إيضاح الأهمية النسبية لهذه الظاهرة في التأثير على الاقتصاد العالمي

^(١) موقع المعهد العربي للتخطيط ، محاضرات في FDI ، د. وشاح رزاق .
^(٢) المرجع السابق.

، و معرفة نقاط القوة والضعف ، وآفاق تطور هذه الظاهرة، ولما كانت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عالمية و تشغل حيزاً كبيراً بالمشاركة في الاقتصاد العالمي ومن ثمّ التأثير الملحوظ في هذا الأخير.

أولاً : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في العالم :

سيبين هذا القسم اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (وفق العالم ككل ، ووفق التقسيم الاقتصادي الجغرافي ، و وفق التقسيم القطاعي أو النشاط الاقتصادي) سَنَدْرُسُ مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم مع ربطها بمؤشرات اقتصادية أخرى ، و أخيراً سنبين أداء الدول في جذب و تصديره الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ)الاتجاه العام لتدفقات الـ FDI في العالم.

يتصدر تقرير الاستثمار السنوي الصادر عن منظمة الانكتاد المرتبة الرائدة في العالم في رصد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة والواردة (in- out) FDI flows في كلّ بلد من بلدان العالم ،كما يحسب الرصيد التراكمي لهذه البلدان وهو عبارة عن مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مدة من الزمن (in – out) FDI stock ، كما يرصد أيضاً تحركات شركات عابرة القومية tnc's وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر وصفقات الاندماج والاستحواذ M&A التي تقوم بها ، والمشاريع الجديدة GREEN FILED وترصد انفاق هذه الشركات على البحوث والتطوير R&D .

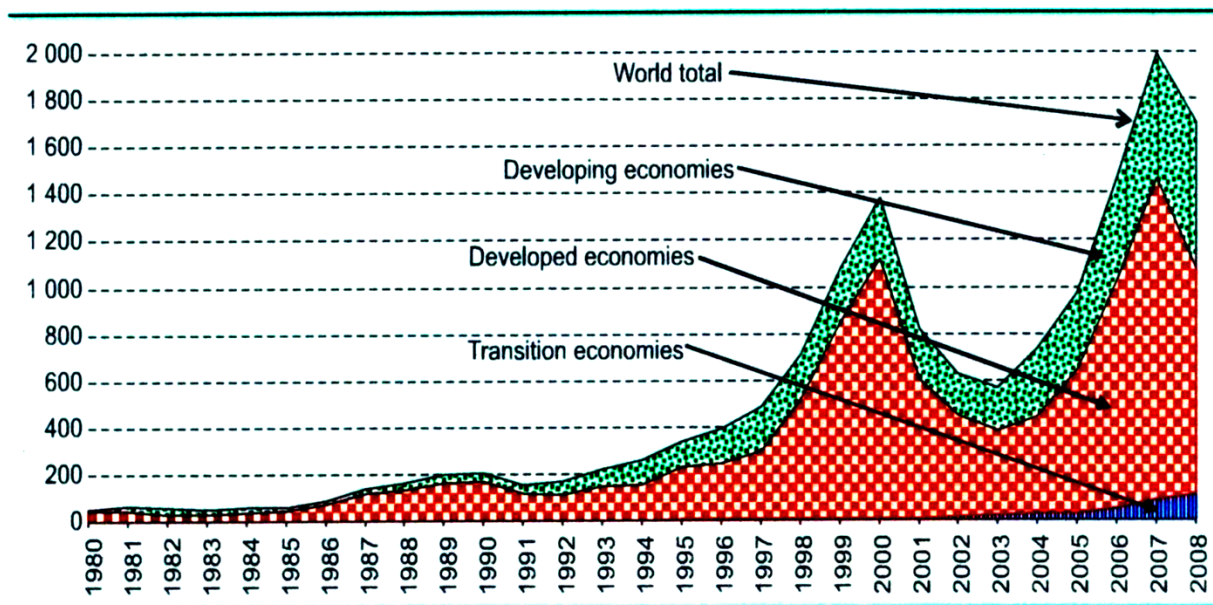
كما صدر عن الانكتاد مؤشر الإمكانات ومؤشر الأداء اللذان يقيسان إمكانيات بلد ما في جذب الاستثمار عن طريق قياس مناخ الاستثمار ، والمؤشر الآخر يقيس الأداء الفعلي للبلد من جذبه للاستثمار الأجنبي المباشر ، وفي مرحلة لاحقة تتمّ المقارنة بين هذين المؤشرين وترتيب الدول على أساس تلك المقارنة .

١ _ إجمالي العالم

ترصد معظم المنظمات و المؤسسات الاقتصادية الدولية و مراكز البحوث العلمية اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر من عدة محاور (التدفقات السنوية الداخلة و الخارجة في جميع بلدان العالم ،كذلك قياس الرصيد التراكمي لهذه السنوات،و قياسات أداء الدول في

جذب و دفع الاستثمار الأجنبي المباشر ، و دراسات أخرى) وتُدرج هذه الدراسات ضمن تقارير سنوية و نصف سنوية.

الشكل رقم (٣) التدفقات الداخلة لـ FDI حسب التقسيم الاقتصادي للعالم ١٩٨٠-٢٠٠٧-بليون دولار.



المصدر : Wir ,unctad 2009/2005 ,P3.

بنظرة شمولية إلى الشكل (٣) نلاحظ حتى نهاية عقد الثمانينيات كان إجمالي تدفقات الداخلة FDI العالمية في حدود ٢٠٠ بليون دولار ، وفي منتصف عقد التسعينيات تتبين زيادة التدفقات بشكل كبير جداً وصولاً إلى عام ٢٠٠٠ ، حيث بلغت التدفقات نحو ١٤٠٠ بليون دولار ، لكن سرعان ما هبطت التدفقات FDI بعد عام ٢٠٠٠ وصولاً إلى أدنى حد في عام ٢٠٠٣ ، حيث وصلت إلى ٦٠٠ بليون دولار ، ومرة أخرى بعد عام ٢٠٠٣ واصلت التدفقات FDI الصعود وصولاً إلى أعلى تدفق في عام ٢٠٠٧ حيث وصلت إلى ١٨٣٣ بليون دولار ، ولكنها انخفضت في عام ٢٠٠٨ إلى نحو ١٢٠٠ بليون دولار ناجم عن آثار الأزمة المالية العالمية . ويتوقع في ٢٠٠٩ أن يرتفع إلى ١٤٠٠ بليون دولار وعام ٢٠١٠ إلى ١٧٠٠ بليون دولار . خلاصة إنَّ تدفق FDI العالمي في صعود دائم منذ ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠ ، ثم عاد بالرجوع حتى عام ٢٠٠٣ ، ثم بدأ بالصعود حتى ٢٠٠٦ ، وصل إلى نقطة قابلت الارتفاع القديم عام ٢٠٠٠ وصولاً إلى أعلى تدفق تحققه عام ٢٠٠٧ خلال ٣ عقود زادت تدفقات FDI عالمياً من ٥٠ بليوناً إلى ١٨٣٣ بليون أي نحو ٣٧ ضعفاً ومن ثمَّ أهمية هذه التدفقات في الاقتصاد العالمي نظراً إلى أنَّ هذا الشكل من الاستثمارات يعبر عن حرية تنقل رأسمال فيما بين

البلدان في ظل عصر العولمة والاتصالات والمعلومات ، وبمعدل نمو ٧٧٪ بالنسبة إلى عام ٢٠٠٦.

يرجع هذا التطور الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انفتاح الاقتصاد العالمي ، و زيادة المبادلات التجارية العالمية بين الدول ، وزيادة الطلب العالمي للسلع و الخدمات و ارتفاع نسب النمو الاقتصادي للدول النامية .

٢- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI حسب التقسيمات الاقتصادية في العالم :

تعدّ الدول المتقدمة السبّاقة و الرائدة في حصيلتها من تدفق الداخل للـ FDI بحصة ١٢٤٨ بليون دولار ومعدل نمو ٧٥٪ عام ٢٠٠٧ قياساً بعام ٢٠٠٦ وسرعان ما دخلت إلى الخط البلدان النامية بحصة قليلة جداً بدأت بالتنامي في عقد التسعينيات ، ووصلت إلى الحصة الأكثر تحقّقاً في البلدان النامية عام ٢٠٠٧ بحصة ٥٠٠ بليون دولار ومعدل نمو ٨٣٪ عام ٢٠٠٧ قياساً بعام ٢٠٠٦.

أما البلدان المتحوّلة فبدأت بالدخول في الخط في عام ٢٠٠٠ ووصلت إلى الحصة الأكثر تحقّقاً بالنسبة إليها عام ٢٠٠٧ بحصة ٨٦ بليون دولار ، ومعدل نمو ٦٦٪ عام ٢٠٠٧ قياساً بعام ٢٠٠٦.

نلاحظ أنّ جميع التقسيمات الاقتصادية وصلت إلى أعلى مرتبة محققة عام ٢٠٠٧ وفق الترتيب التالي : في المقدمة البلدان المتقدمة ، وفي المرتبة الثانية البلدان النامية ، وفي المرتبة الثالثة البلدان المتحوّلة.

يعود تصدر البلدان المتقدمة إلى عدة عوامل منها توافر البنية التحتية الممتازة (وخاصة توفر الجسور و الطرق السريعة وخدمات الاتصالات الثابتة و المتحركة) و توافر الأسواق و ارتفاع الدخل الفردي ، و ارتفاع التكنولوجيا المستخدمة من قبل شركات عبر القومية في تلك البلدان.

ينطبق ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايد إلى البلدان النامية على عدة عوامل منها تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من دولها ، و رغبة هذه الدول في اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر ، كعامل رئيسي لتمويل التنمية بدلا من القروض الخارجية ، أيضاً كناقل رئيسي للتكنولوجيا من خلال الشركات عبر القومية ، فضلاً عن تحسن المناخ الجاذب للاستثمار في معظم البلدان النامية.

بالنسبة إلى البلدان المتحوّلة من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق ، فالعامل الرئيسي لهذه التدفقات تعطش اقتصاديات تلك الدول للاستثمار الخاص وخاصة الاستثمار الأجنبي

المباشر بعد الدخول في عملية الإصلاح الاقتصادي فضلاً عن رغبة كل من الطرفين (الدول المتحوّلة والاستثمارات الأجنبية) اعتماد ذلك النوع من الاستثمارات.

والجدول التالي سيوضح حصة تلك التقسيمات الاقتصادية من التدفقات الداخلة والخارجة

كنسب مئوية

الجدول (٢/١) تدفقات FDI لحصص المجموعات الاقتصادية في العالم وفق النسب المئوية

٢٠٠٥-٢٠٠٧ بليون دولار.

صافي تدفقات	التدفقات الخارجة لـ FDI				التدفقات الداخلة لـ FDI					
٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥		
-	٨١.١	٨٤.٨	٨٢.٢	٨٥	٥٦.٧	٦٨.١	٦٦.٧	٦٣.٨	البلدان المتطورة	%١٠٠ بلدان العالم
+	١٥.٨	١٢.٧	١٦.٠	١٣.٣	٣٦.٦	٢٧.٣	٢٩.٣	٣٣	البلدان النامية	
+	٣.١	٢.٦	١.٨	١.٦	٧.٧	٤.٧	٤.١	٣.٢	البلدان المتحوّلة	
+	٠.٥	٠.٣	٠.٦	٠.٣	٥.٢	٢.٩	٣.٢	٣.١	إفريقية	البلدان النامية
+	٣.٤	٢.٦	٤.٨	٤.١	٨.٥	٦.٩	٦.٦	٨	أمريكا اللاتينية والكاريبى	
+	١.٨	٢.٢	١.٨	١.٩	٥.٣	٣.٩	٤.٥	٤.٤	غرب آسية	
+	١٠.١	٧.٥	٨.٩	٧.٦	١٧.٦	١٣.٦	١٤.٩	١٧.٥	شرق آسية وجنوب شرق آسية و أوقوناسيا	

المصدر إعداد الباحث: تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩ - Wir

من الجدول (٢/١) نلاحظ أن تدفقات FDI الداخلة إلى البلدان المتطورة عام ٢٠٠٨ بنسبة ٥٦.٧٪ من العالم (محققة تراجعاً يقدر بـ ١١.٤٪ عن ٢٠٠٧) أي إنها البلدان الأكثر جذباً لـ FDI ، وهذا متوقف على عوامل كثيرة ، كما سبق ذكرها منها توفر بيئة استثمارية ممتازة من بنية تحتية ووسائل اتصال متطورة وتكنولوجية عالية المستوى.

ومن جهة أخرى تعدّ البلدان المتطورة من أكبر الدول تصديراً لـ FDI في العالم فقد بلغت حصتها من FDI المصدر نحو ٨١.٨٪ (محققة تراجعاً يقدر بـ ٣.٧٪ عن ٢٠٠٧) وهذا مؤشر يعكس مدى سيطرة الدول المتقدمة على FDI لما تملكه من رؤوس أموال هائلة وشركات عابرة للقارات ومعارف تقنية وتسويقية وتكنولوجية بالإضافة أيضاً إلى تحسن مناخ الاستثمار الجاذب في الدول النامية، لكن نجد أن أغلبية الاستثمارات المصدرة من الدول المتقدمة إلى الخارج هي استثمارات بين الدول المتقدمة ذاتها.

وأخيراً إن التدفقات الواردة من FDI إلى داخل البلدان المتقدمة أقل من التدفقات الصادرة إلى خارج تلك البلاد ، إلا أنها تحقق صافي تدفق سالب ، كما يظهر العمود الأخير من الجدول (٢/١).

* وصلت حصة الدول النامية من التدفقات الداخلة FDI عام ٢٠٠٨ إلى ٣٦.٦ ٪ (محقة تقدماً يقدر ب ٩.٣ ٪ عن ٢٠٠٧) من العالم وهي نسبة مازالت قليلة قياساً إلى كبر حجم الدول النامية وعدد سكانها.

أما ما يصدر من FDI من الدول النامية مع بعضها ومع العالم المتقدم والمتحول فهو يقدر بـ ١٥.٨ ٪ (محقة تقدماً يقدر ب ٣.١ ٪ عن ٢٠٠٧) ومن ثم تحقق الدول النامية صافي تدفق FDI موجب.

* وبنقصيل أكثر للدول النامية نلاحظ من الجدول (٢/١) أن دول شرق آسية وجنوب شرق آسية هي أكثر الدول النامية استقطاباً FDI بحصة ١٧.٦ ٪ من التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر FDI inflows العالمي و ٤٨ ٪ من FDI Inflows للدول النامية، وتحتل أمريكا اللاتينية المرتبة الثانية وبحصة ٨.٥ ٪ من FDI Inflows العالمي و ٢٣.٢ ٪ من FDI Inflows للدول النامية.

* أما دول غرب آسية فتتأثر ب ٥.٣ ٪ من FDI Inflows في العالم و ١٤.٥ ٪ من الدول النامية ، وهي نسبة قليلة مقارنة بالإمكانات المنطقة (موقع إستراتيجي بين القارات وثروات طبيعية وخاصة النفطية... الخ. (تصنف سورية ضمن منطقة دول غرب آسية)

٣-FDI حسب التقسيمات القطاعية:

يعمل FDI ضمن أي نشاط اقتصادي و نتيجة تطور الاقتصاد العالمي و نمو قطاع الخدمات بشكل كبير تواءم ذلك مع نشاط الشركات عبر القومية في مجال الخدمات و من ثم الاستثمار الأجنبي المباشر المتخصص في الخدمات.

جدول رقم (٢/٢) التقسيم القطاعي للرصيد التراكمي لـ FDI وحصة المناطق الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٦ (مليون دولار).

	العالم	المتقدمة	النامية	المتحولة	العالم %	المتقدمة %	النامية %	المتحولة %
الخدمي	٧٧٢٠٠٢٥	٥٨٣٨٦٦٦	١٧٨٤٦٠١	٩٦٧٥٨	٦٢	٦٢	٦٤	٤٦
الصناعي	٣٥٢٠٥٧١	٢٧٤١٢٧١	٧١٨٤٠٩	٦٠٨٩١	٢٨	٢٩	٢٦	٢٩
الأولي	٩٨٨٧٣٢	٧١٧٨٠٣	٢٢٩٦٠٥	٤١٣٢٤	٨	٨	٨	٢٠
أخرى	١١٧٢٩٧١	١٠٧٨١٠	٦٦٢٥٤	١١٨٩٥	٢	١	٢	٥
مجموع	١٢٤١٥٢٨٧	٩٤٠٥٥٥٠	٢٧٩٨٨٦٩	٢١٠٨٦٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : تقرير الاستثمار العالمي 2008 Wir - ص ٢٠٧ النسب محسوبة من قبل الباحث.

من الجدول (٢/٢) نلاحظ أن FDI يميل لقطاع الخدمات وبصفة كبيرة جداً في العالم والتقسيمات الاقتصادية ، كما يشكل القطاع الصناعي المرتبة الثانية من حصة FDI وأخيراً إن القطاع الأولي يقع في المرتبة الثالثة، هذا يدل على أهمية قطاع الخدمات ومواءمته مع FDI.

ب) مؤشرات اقتصادية عالمية و علاقتها مع بالاستثمار الأجنبي المباشر:

تفيد دراسة المؤشرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر ككل وربطها مع بمؤشرات

اقتصادية أخرى في معرفة الأهمية النسبية لهذا النوع من الاستثمار:

جدول (٢/٣) مدخلات مختارة لـ FDI والإنتاج العالمي ٢٠٠٧/١٩٨٢ " بليون دولار"

بيان	١٩٨٢	١٩٩٠	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	نسب النمو ٢٠٠٧	نسب النمو ٢٠٠٨
التدفقات الداخلة FDI	٥٨	٢٠٧	١٤١١	١٨٣٣	١٦٩٧	٢٩.٩	-١٤.٢
التدفقات الخارجة FDI	٢٧	٢٣٩	١٣٢٣	١٩٩٧	١٨٥٨	٥٠.٩	-١٣.٥
الرصيد التراكمي لتدفقات الداخلة FDI	٢٨٩	١٩٤١	١٢٤٧	١٥٢١١	١٤٩٠	٢٢.٠	-٤.٨
الرصيد التراكمي للتدفقات الخارجة FDI	٥٧٩	١٧٨٥	١٢٧٥	١٥٦٠٢	١٦٢٠	٢٢.٣	-٠.١
الدخل المحقق بواسطة تدفقات داخلة لرصيد FDI	٤٤	٧٤	٩٥٠	١١٢٨	١١٧١	١٨.٧	-٠.٩
الدخل المحقق بواسطة تدفقات خارجة لرصيد FDI	٤٦	١٢٠	١٠٨٨	١٢٢٠	١٢٧٣	١٧.٥	١.٧
صفقات الاندماج والسيطرة على الملكية	-	٢٠٠	١١١٨	١٦٣٧	٦٧٣	٤٦.٤	-٣٤.٧
مبيعات فروع الشركات الأجنبية	٢٧٤١	٦١٢٦	٢٥٨٤	٣١١٩٧	٣٠٣١	٢٠.٧	-٤.٦
إجمالي السلع لفروع الشركات الأجنبية	٦٧٦	١٥٠١	٥٠٤٩	٦٠٢٩	٦٠٢٠	١٩.٤	-٤.٤
مجموع الأصول لفروع الشركات الأجنبية	٢٢٠٦	٦٠٣٦	٥٥٨١	٦٨٧١٦	٦٩٧٧	٢٣.١	-٥
صادرات فروع شركات أجنبية	٦٨٨	١٥٢٣	٤٩٥٠	٥٧١٤	٦٦٦٤	١٥.٤	-١٥.٤
توظيف فروع شركات أجنبية (بالآلاف)	٤	٣	٣	٨١٦١٥	٧٧٣٨	١٦.٦	-٣.٧
الناتج المحلي الإجمالي الكوني بالأسعار الجارية	١٢٠٨	٢٢١٦	٤٨٩٢	٥٤٥٦٨	٦٠٧٨	١١.٥	١٠.٣
إجمالي تكوين رأس المال الثابت الكوني	٢٧٩٨	٥١٠٢	١٠٩٢	١٢٣٥٦	١٣٨٢	١٣.١	١١.٥

المصدر : تقرير الاستثمار العالمي 2009 Wir.

من الجدول (٢/٣) يتبين أن تدفقات الداخلة إلى FDI في تطور مستمر ، ففي عام ١٩٨٢ سجل هذا التدفق ٥٨ بليون دولار ، واستمر بالتنامي وصولاً إلى عام ٢٠٠٧ فقد سجل التدفق أعلى قيمة حيث بلغ ١٨٣٣ بليون دولار ، أي خلال ربع قرن زادت تدفقات الـ FDI ٣٢ ضعفاً وبنسبة نمو ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٦ بنحو ٢٩.٩٪، سرعان ما هبطت في عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية حيث بلغت ١٦٩٧ بليون دولار ونسبة نمو سالبة ١٤.٢٪ وهذا يدل على أهمية الـ FDI ونموه العالمي الكبير في كل عام ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التدفقات الخارجة للـ FDI.

*ملاحظة: نظرياً يجب أن يتساوى كل من التدفقات الداخلة مع التدفقات الخارجة للـ FDI على مستوى العالم ، إلا أننا نجد من خلال الجدول والإحصاءات العالمية تبايناً بسيطاً في تلك التدفقات وهذا ربما يعود إلى اختلاف الدول في حسابات صافي تدفق FDI إلى داخل الدولة المضيفة.

*وصل الرصيد التراكمي للتدفقات الداخلة العالمية للـ FDI عام ٢٠٠٧ إلى ١٥٢١١ بليون دولار ، في حين كان ذلك الرصيد عام ١٩٨٢ نحو ٢٨٩ بليون دولار ، أما الدخل الذي يحققه الرصيد التراكمي للتدفقات الداخلة للـ FDI فهو نحو ١١٢٨ بليون دولار أي ما يعادل ٧.٤٪ من الرصيد.

*أما صفقات الاندماج والسيطرة على الملكية التي تتم عبر الحدود فقد وصلت عام ٢٠٠٧ إلى ١٦٣٧ بليون دولار ، في حين كانت تلك الصفقات معدومة أو غير محددة في عام ١٩٨٢ لأنه في ذلك الوقت كان FDI يعتمد على إنشاء المشاريع الجديدة Green Field. إلا أنها تراجعت تراجعاً كبيراً عام ٢٠٠٨ ، حيث بلغت ٦٧٣ بليون دولار، وذلك لانتهاء عدد كبير من المصارف و إفلاس بعضها ، حيث كانت تمول مثل هذه الصفقات عبر الحدود.

وبمقارنة مبلغ صفقات الاندماج لعام ٢٠٠٧ بتدفقات الداخلة للـ FDI للعام نفسه نلاحظ أن تلك الصفقات تشكل ٩٠٪ من التدفقات الداخلة إلى FDI ، و ١٠٪ المتبقية من التدفقات الداخلة تعود إلى إنشاء مشاريع الاستثمارات الجديدة green Field للـ FDI في البلدان المضيفة، كما بلغت نسبة نمو صفقات الاندماج والسيطرة على الملكية عام ٢٠٠٧ منسوبة عام ٢٠٠٦ إلى ٤٦.٤٪ وهذا يظهر بوضوح مدى وصول العولمة عبر أقوى أدواتها الشركات العابرة للجنسية إلى أعلى مستويات السيطرة على الاقتصاد العالمي ، كما يظهر أيضاً تطور درجة الخصخصة التي تجريها البلدان النامية ، وأخيراً تظهر هذه النسبة سيطرة الاحتكارات العملاقة ومعاودة إحياء الشركات المفلسة عن طريق ابتلاعها من قبل شركات كبرى أخرى.

أما إجراء تلك المقارنة لعام ٢٠٠٨ ، فنجد أنَّ صفقات الاندماج تُشكِّل نسبة ٤٠٪ من التدفقات الواردة إلى FDI ، أي بتراجع نسبة ٥٠٪ عن العام السابق، ومن ثمَّ تشكل المشروعات الجديدة ٦٠٪ من هذه التدفقات.

*بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الكوني بالأسعار الجارية GDP عام ٢٠٠٧ نحو ٥٤٤٦٨ بليون دولار ، وإذا ما نسبنا التدفقات لـ FDI للعام نفسه إلى GDP نجد أن هذه التدفقات تشكل ٣.٣٥٪ من GDP العالمي. ونسبة ٣.١٪ لعام ٢٠٠٨.

يشكل الرصيد التراكمي للتدفقات الداخلة لـ FDI إلى GDP الكوني ٢٨٪ عام ٢٠٠٧ و ٢٤.٥٪ عام ٢٠٠٨ ، كما يشكل الدخل المحقق بواسطة الرصيد التراكمي للتدفقات الداخلة لـ FDI إلى GDP ٢.٠٦٪ عام ٢٠٠٧ و ١.٩٣٪ عام ٢٠٠٨.

*بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت الكوني عام ٢٠٠٧ نحو ١٢٣٥٦ بليون دولار. وعند مقارنة هذا الإجمالي مع بالرصيد التراكمي لتدفقات الداخلة لـ FDI نجد أنه ١٥٢١١ بليون دولار ، أي يفوق رصيد تراكمي FDI إجمالي تكوين رأس المال الثابت بـ ٢٣٪ ونسبة ٧.٨٥٪ للعام ٢٠٠٨.

كما يشكل نسبة التدفقات الواردة لـ FDI إلى GFCF عام ٢٠٠٧ نسبة ١٤.٨٤٪ ونسبة ١٢.٣٪ للعام ٢٠٠٨.

*لقياس عائدية الرصيد التراكمي لـ FDI بما يحققه من عائد تنسب الدخل المحقق بواسطة هذا الرصيد إلى الرصيد التراكمي مضروباً بـ ١٠٠ فنجد أن عائدية تساوي ٧.٤٢٪ عام ٢٠٠٧ ونسبة ٧.٨٥٪ عام ٢٠٠٨.

بالنسبة إلى مؤشرات الفروع الأجنبية، نجد أنه بلغ حجم مبيعاته نحو ٣١.٢ / ٣٠.٣ تريليون دولار للأعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ على التوالي، و قيمة سلع ٦.٢/٦.٣ ، و مجموع أصول ٧٠/٦٩ ، و قيمة صادرات ٦.٧/٥.٧ تريليون دولار لكل منها للأعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ على التوالي، وعدد موظفين ٨١.٦ مليون/٧٧.٤ مليون عامل للأعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ على التوالي .

إذاً من خلال تحليل مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الكوني نلاحظ أنه يسهم إسهاماً كبيراً في الاقتصاد العالمي، كما أنه يؤثر و يتأثر بالتغيرات الاقتصادية في العالم.

ج) أداء الدول في جذب وتصدير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI.

تتفاوت دول العالم في إمكاناتها و ظروفها و مواردها الاقتصادية و من ثمّ مناخها الجاذب أو المصدر للاستثمار ، وأخيراً مدى أداء دول العالم في تحصيل التدفقات الفعلية ضمن إطار مناخها الاستثماري-انظر طريقة احتساب ذلك المؤشر في المبحث الرابع مؤشرات FDI.

الجدول (٢/٤) ترتيب مؤشر أداء التدفقات الداخلة والخارجة لـ FDI لأعلى عشرة بلدان في العالم لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

التدفقات الخارجة Outflow FDI (البلدان المصدرة)			التدفقات الداخلة FDI inflow (البلدان المستقبلة)		
٢٠٠٧	٢٠٠٦	الاقتصاد	٢٠٠٧	٢٠٠٦	الاقتصاد
١	٣	لوكسمبورغ	١	٢	هونغ كونغ
٢	١	أيسلندا	٢	٣	بلغاريا
٣	٢	هونغ كونغ	٣	٤	أيسلندا
٤	٤	سويسرا	٤	٥	مالتا
٩	٥	باناما	٥	٨	بهاماز
٦	٧	بلجيكا	٦	٧	أردن
٧	٦	هولندا	٧	٦	سنغافورة
٨	١٢	كويت	٨	٩	استونيا
٩	١١	بحرين	٩	١٥	جورجيا
١٠	٨	سنغافورة	١٠	١٣	لبنان
١١	٩	أيرلندا	١١	٢٠	غويانا
١٢	١٣	سويد	١٢	١٢	بحرين
١٣	١٤	إسبانيا	١٣	١٠	بلجيكا
١٤	١٨	فرنسا	١٤	١١	كامبيا
١٥	١٧	استونيا	١٥	١٦	باناما
١٦	٢١	مملكة متحدة	١٦	١٩	منغوليا
١٧	١٥	إسرائيل	١٧	١٨	طاجيكستان
١٨	١٦	نرويج	١٨	٢٤	قبرص
١٩	٢٣	نمسا	١٩	٢٧	مولدوفا
٢٠	٣٣	دنمرك	٢٠	٣١	مصر

مصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2008 .Wir P13

من تحليل البيانات في الجدول (٤ / ٢) نرى :

*معظم البلدان الأكثر جاذبية واستقبالية لـ FDI في العالم حسب مؤشر الأداء هي دول ذات اقتصادات نامية ، وحقت هونغ كونغ المرتبة الأولى في جذبها لـ FDI كما حققت بعض الدول العربية الترتيب الآتي: الأردن المرتبة السادسة، ولبنان المرتبة العاشرة - علماً أن الأردن ولبنان هي بلدان جوار لسورية - والبحرين بالمرتبة الثانية عشرة ومصر بالمرتبة العشرين.

*أما حال البلدان المصدرة لـ FDI فكان معظمها من دول الاقتصادات المتقدمة وخصوصاً بلدان الاتحاد الأوروبي EU ، وقد حققت لوكسمبورغ المرتبة الأولى في تصديرها لـ FDI . كما حققت بعض الدول العربية الترتيب الآتي : الكويت في المرتبة الثامنة، والبحرين في المرتبة التاسعة .

*إن الدول التي ورد ترتيبها في كل من البلدان المصدرة لـ FDI وبالوقت نفسه مستقطبة لـ FDI هي مؤشر على تفاعل تلك الدول مع العالم الخارجي والاهتمام بحرية حركة رأس المال في الاقتصاد العالمي ، وهذه الدول هي : هونغ كونغ ، أيسلندا ، سنغافورة ، استونيا ، بلجيكا ، باناما ومن الدول العربية البحرين.

صنفت الانكثاد دول العالم وفق مصفوفة ماركوفية تتضمن أربعة احتمالات من خلال الجدول الآتي :

الجدول (٢/٥) مصفوفة تدفقات داخلية لـ FDI المحققة والممكنة ٢٠٠٦.

إمكانية عالية لـ FDI	أداء محقق عالٍ لـ FDI	أداء محقق منخفض لـ FDI
١-متقدم إلى الأمام مثال: بحرين.	٣-ما دون الإمكانية مثال: كويت.	
٢-أداء أعلى من الإمكانية مثال: مصر.	٤-ما دون الأداء مثال: سورية.	

المصدر : تقرير الاستثمار العالمي 2008 . Wir P 13

تحتوي الأسطر المصفوفة (الإمكانية) وتم تصنيفها إلى عالية وإلى منخفضة، ويعبر عنه بمؤشر الإمكانيات والذي يتألف بدوره من ٨ عوامل هي:

١. نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP grow

٢. متوسط دخل الفرد IRA

٣. نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي $X/GDP \times 100$

٤. عدد خطوط الهاتف لكل ١٠٠٠ نسمة.

٥. حجم استغلال الطاقة التجارية.

٦. نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير للدخل الفردي.

٧. نسبة الملتحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي السكان .

٨. تصنيف القطر السيادي.

تحتوي أعمدة المصفوفة (الأداء المحقق فعلاً) ما تم جذبه من FDI ، وتم تصنيفها إلى عالية وإلى منخفضة.

تقاطع الأسطر مع الأعمدة يعطينا أربعة احتمالات صنف الدول ضمن هذه الاحتمالات الأربعة أفضل هذه الاحتمالات (الاحتمال الأول : يمتلك السبب (إمكانية عالية) ومن ثمّ النتيجة : (أداء عالٍ) كالبحرين.

ومن ثم الاحتمال الثاني: لا يمتلك السبب (إمكانية منخفضة) و رغم ذلك النتيجة: (أداء عالٍ) أي فوق المتوقع مثل مصر .

والباقى الاحتمالان الثالث والرابع يشكلان ضعفاً في الأداء رغم توافر إمكانية عالية كالكويت ،أو عدم توافر إمكانية عالية ، وهذا منطقي (إمكانية منخفضة مع أداء منخفض) كسورية.

ملاحظة : الدول المتقدمة التي حققت المراتب الأولى في استقطاب وتوريد الـ FDI في العالم هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ، وذلك بالقيمة المطلقة لقيمة التدفقات بالدولار.

أما الدول النامية والمتحولة فقد حققت كل من (الصين وهونغ كونغ وروسيا) المراتب الأولى في استقطاب وتوريد الـ FDI في العالم.

ثانياً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية :

تتأثر سورية -كغيرها من البلاد- بمجريات الاقتصاد العالمي ، ومن ثمّ فهي تشجع جذب FDI إلى داخل بلادها ، ولا بد من ذكر موقع سورية في العالم الاقتصادي والجغرافي والإقليمي.

-التصنيف حسب المناطق الاقتصادية : الدول المتقدمة , الدول النامية, الدول الأقل نمواً, الدول المتحولة (تقع سورية ضمن البلدان النامية).

-التصنيف القاري : آسية, أوروبا, إفريقية, أمريكا الشمالية, أمريكا الجنوبية, أستراليا (تقع سورية ضمن قارة آسية).

-التصنيف القاري الجهوي لآسية: جنوب شرق آسية, شرق آسية, غرب آسية, جنوب آسية (سورية تقع ضمن منطقة غرب آسية فضلاً عن الدول العربية الآسيوية وتركيا).

-التصنيف حسب منظمات دولة فاعلة : أيسكوا, أيسكاب, اتحاد أوربي, آسيان, ناftا, اللجنة الاقتصادية لبلدان إفريقية أو مناطق تكتلات اقتصادية (سورية تقع ضمن منطقة عمل منظمة أيسكوا -دول عربية آسيوية ومصر-).

-تصنيف الشرق والغرب: شرق الأدنى, شرق أوسط, الغرب (سورية تقع ضمن منطقة شرق أوسط).

-تصنيف حسب منظمات إقليمية أو جغرافية: منظمة المؤتمر الإسلامي , الجافتا, الجامعة العربية, منظمة أوابك (سورية عضو في كل من تلك المنظمات).

-تصنيفات أخرى: دول البحر المتوسط (سورية من دول البحر المتوسط).

-تصنيف حسب نوع الاقتصاد والسوق : اقتصاد موجه, اقتصاد حر, اقتصاد سوق , اقتصاد مشوه, اقتصاد مختلط (تقع سورية ضمن اقتصاد السوق وبزمرة السوق الاجتماعي).

-تصنيفات الدخل ونوعية الاقتصاد : دخل عالٍ , دخل متوسط, دخل منخفض / اقتصاد ريعي, اقتصاد متنوع , اقتصاد صناعي (تقع سورية ضمن بلدان الدخل المنخفض وهي ذات اقتصاد يجمع بين الاقتصاد الريعي والمتنوع).

أ-حصة سورية من التدفقات FDI والمخزون التراكمي :

استقبلت سورية بعضاً من المشاريع الأجنبية المباشرة بشكلها الاستثمارات المشتركة و الاستثمارات المملوكة بالكامل منذ بدايات القرن العشرين ، وهذا مرتبط بشكل رئيسي بوجود الاحتلال العثماني و بعده الاحتلال الفرنسي آنذاك ، وصولاً إلى الاستقلال عام ١٩٤٦ حتى انتهاء الاشتراكية و التأميم مما ضعف وجود الاستثمار الأجنبي مروراً بصور مرسوم التعددية الاقتصادية ، ومن ثم قانون تشجيع الاستثمار الخاص ١٠ عام ١٩٩١ تدفق إثر ذلك الاستثمار

الأجنبي ، حتى يومنا هذا و بمعدل متزايد ، و خصوصاً منذ إصدار تعديل القانون ١٠ رقم /٧/ ٢٠٠٠ الذي يسمح للمستثمرين الأجانب التملك و الاستئجار و ميزات أخرى كثيرة.

مروراً بالمرسوم ٨ عام ٢٠٠٧ الخاص بتشجيع الاستثمار ، و المرسوم ٩ عام ٢٠٠٧ الخاص بإطلاق هيئة الاستثمار.

١- حصة سورية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
التدفقات نوعان ، تدفقات داخلة (رأس المال أو استثمار غير المقيمين الداخل إلى البلد المضيف مدة سنة) تدفقات خارجة (رأس المال أو استثمار المقيمين الخارج من البلد المضيف خلال سنة).

تدفقات خارجة							تدفقات داخلية							المنطقة أو الاقتصاد
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
١٨٥٧٧٣ ٤	١٩٩٦٥١ ٤	١٣٢٣١٥ ٠	٨٨٠٨٠ ٨	٧٣٠٢٥ ٧	٦١٦٩٢ ٣	٦٥٢١٨ ١	١٦٩٧٣٥ ٣	١٨٣٣٣٢ ٤	١٤١١٠١ ٨	٩٥٨٦٩ ٧	٦٤٨١٤ ٦	٦٣٢٥٩ ٩	٧١٦١٢ ٨	العالم
١٥٠٦٥٢ ٨	١٦٩٢١٤ ١	١٠٨٧١٨ ٦	٧٤٨٨٨ ٥	٦٣٧٣٦ ٠	٥٧٧٣٢ ٣	٥٩٩٨٩ ٥	٩٦٢٢٥٩	١٢٤٧٦٣ ٥	٩٤٠٨٦١	٦١١٢٨ ٣	٣٨٠٠٢ ٢	٤٤٢١٥ ٧	٥٤٧٧٧ ٨	بلدان متقدمة
٢٩٢٧١٠	٢٥٣١٤٥	٢١٢٢٥٨	١١٧٥٧ ٩	٨٣١٩٠	٢٩٠١٦	٤٧٧٧٥	٦٢٠٧٣٣	٤٩٩٧٤٧	٤١٢٩٩٠	٣١٦٤٤ ٤	٢٣٣٢٢ ٧	١٦٦٣٣ ٧	١٥٥٥٢ ٨	بلدان نامية
٢٢٠١٣٩	١٩٤٦٦٣	١٤١١٠٢	٧٩٤١٢	٦٩٤٢٢	١٧٢٣١	٣٥٩٩٤	٣٨٧٨٢٨	٣١٩٣٣٣	٢٧٢٨٩٠	٢١٠٠٢ ٦	١٤٧٥٤ ٥	١٠١٢٧ ٨	٩٢٠٠٩	آسية
٣٣٦٨٤	٤٤١٦٧	٢٣٢٠٣	١٢٢٧١	-٦	-٣٩٥٤	٩١٠	٩٠٢٥٥	٧١٤٩٣	٦٣٩٨٨	٤٢٦٢٢	٩٨٤٠	٦٥٢٢	٥٦٩١	غرب آسية
٥٧	٥٥	٥٥	٦١	٠٠	٠٠	٠٠	٢١١٦	٨٨٥	٦٠٠	٥٠٠	١٢٠٦	١٠٨٤	١٠٣٠	سورية
٠٠٠٠٣١	٠٠٠٠٢٧	٠٠٠٠٤١	٠٠٠٠٦٩	-	-	-	٠٠١٢٥	٠٠٠٤٨	٠٠٠٤٢	٠٠٠٥٢	٠٠١٨٦	٠٠١٧١	٠٠١٤٣	حصة سورية من العالم%
٠٠٠١٩	٠٠٠٢١	٠٠٠٢٦	٠٠٠٥١	-	-	-	٠٠٣٤	٠٠١٧٧	٠٠١٤٥	٠٠١٥٨	٠٠٥١٧	٠٠٦٥١	٠٠٦٦٢	من الدول النامية%
٠٠٠٢٦	٠٠٠٢٨	٠٠٠٣٩	٠٠٠٧٧	-	-	-	٠٠٥٥	٠٠٢٧	٠٠٢٢	٠٠٣٣	٠٠٨١	١٠٠٧	١٠١٢	من آسية %
٠٠١٧	٠٠١٢	٠٠٢٤	٠٠٤٩	-	-	-	٢٠٣٤	١٠٢٣	٠٠٩٣	١٠١٧	١٦٠٢٥	١٦٠٦٢	١٨٠١	من غرب

														آسية %
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--------

الجدول (٢/٦) تدفقات FDI وفق المنطقة والاقتصاد ٢٠٠٢-٢٠٠٨ مليون دولار و حصة سورية بالنسب المئوية

المصدر : تقرير الاستثمار العالمي Wir 2009 منشورات انكتاد.النسب المئوية من إعداد الباحث

بتحليل الجدول (٢/٦) نجد أن حصة سورية من تدفقات FDI الداخلة عام ٢٠٠٢ نحو ١٠٣٠ مليون دولار ، وهي في صعود حتى عام ٢٠٠٤ حيث بلغت هذه التدفقات ١٢٠٦ مليون دولار وانخفضت في عام ٢٠٠٥ إلى ٥٠٠ مليون دولار وصولاً إلى ٨٨٥ مليون دولار، وقفزت في ٢٠٠٨ إلى ٢١١٦ مليون دولار .

بلغت حصة سورية ٢٠٠٢ من العالم كنسبة من التدفقات الداخلة نحو واحد ونصف بالآلاف حتى عام ٢٠٠٧ بلغت نصفاً بالآلاف ، وصولاً إلى واحد و ربع بالآلاف عام ٢٠٠٨ .

أما مقارنة بالدول النامية فبلغت النسبة ٢٠٠٢ نحو نصف بالمئة وصولاً إلى خمس بالمئة ٢٠٠٧ وثلاث بالمئة ٢٠٠٨، ومن حصة غرب آسية فقد بلغت ٢٠٠٢ نسبة ١٨.١٪ وهي نسبة جيدة ووصولاً إلى ٢٠٠٧ نسبة ١.٢٣٪ و ٢.٣٤٪/٢٠٠٨ وهي نسبة ضعيفة جداً ، وهذا يعني أن بلدان غرب آسية تستقطب الاستثمارات بمعدل أكبر بكثير من سورية كبلد من بلدانها ، إلا أنها تضاعفت خلال عام واحد.

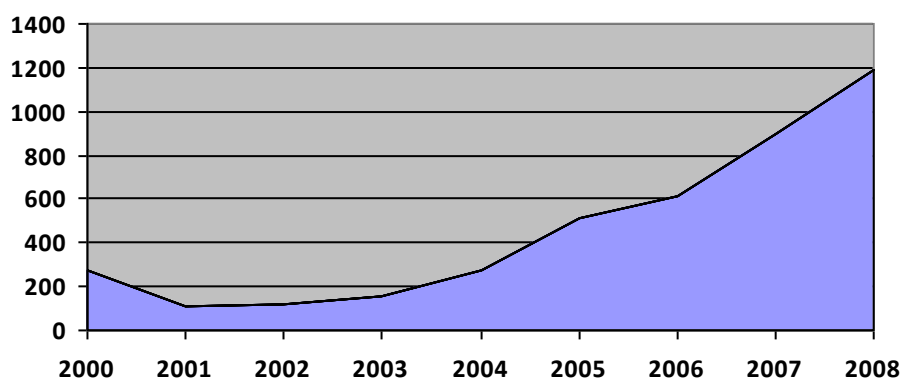
أما فيما يخص التدفقات الخارجة من سورية إلى العالم الخارجي فهي تكاد لا تذكر وقد بلغت ٥٥ مليون دولار عام ٢٠٠٧ ، أي بنسبة ٠.١٢٪ من دول غرب آسية .

جدول رقم (٢/٧) صافي تدفق FDI إلى سورية خلال المدة ٢٠٠٨/٢٠٠٠ مليون دولار.

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
صافي التدفق	٢٧٠	١١٠	١١٥	١٦٠	٢٧٥	٥٠٨	٦١٣	٨٩٨	١١٨٧

المصدر: تقرير الاستثمار السنوي الثالث في سورية ٢٠٠٨ هيئة الاستثمار السورية.

شكل رقم (٤) صافي تدفق FDI مليون دولار ٢٠٠٨-٢٠٠٠.



من الجدول (٢/٧) والشكل (٤) نلاحظ تزايد صافي تدفقات FDI منذ عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨.

*صنف تقرير الاستثمار العالمي من قبل الانكتاد دول غرب آسية وحصلتها من التدفقات FDI كما

يأتي :

الجدول رقم (٢/٨) تدفقات FDI وفق الفئات عام ٢٠٠٧ لدول غرب آسية -بليون دولار-.

النسبة	تدفقات داخلية	تدفقات خارجة
أكثر من ٥ بليون دولار	السعودية، تركيا، الإمارات	كويت، السعودية، الإمارات، قطر
١ حتى ٤.٩ بليون دولار	لبنان، عمان، الأردن، البحرين، قطر.	تركيا، البحرين.
٠.٥ حتى ٠.٩ بليون دولار.	سورية	عمان، العراق.
٠.١ حتى ٠.٤ بليون دولار.	اليمن، العراق، الكويت.	لبنان.
أقل من ٠.١ بليون دولار.	فلسطين المحتلة.	فلسطين المحتلة، سورية، اليمن، الأردن.

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٨ Wir إعداد الانكتاد.

كما هو واضح في الجدول تحصل سورية على تدفقات داخلية FDI بحدود تتراوح بين نصف بليون دولار وتسعة أعشار البليون دولار ، تقابلها تدفقات خارجة FDI بحصة أقل من عُشر بليون دولار ، وهي من أقل النسب في توريد FDI إلى الخارج ، وهذا يدل على محدودية هروب رؤوس الأموال السورية التي تنوي الاستثمار المباشر في دول أخرى.

٢ - حصة سورية من الرصيد التراكمي لـ FDI .

يقصد بالرصيد التراكمي لـ FDI مجموع التدفقات السنوية لـ FDI منذ بداية هذا التدفق حتى وصوله إلى آخر فترة .

(بمعنى آخر يساوي حصة المستثمر الأجنبي من رأس المال المساهم به + حصة المستثمر الأجنبي المباشر من الأرباح المحتجزة + المطلوبات طويلة الأجل + المطلوبات قصيرة الأجل أو الحسابات الدائنة لمجموعة المستثمرين المباشرين - مطالبات الموجودات قصيرة الأجل أو الحسابات المدينة على المستثمر المباشر - مطالبات الموجودات طويلة الأجل على المستثمر المباشر)^(١).

^(١) مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية عام ٢٠٠٨ تنفيذ ٢٠٠٩ ، إعداد المكتب المركزي للإحصاء و هيئة الاستثمار السورية و برنامج

الجدول رقم (٢/٩) الرصيد التراكمي لـ FDI الداخلي والخارجي للمدة ٢٠٠٨/١٩٩٥ مليون دولار.

رصيد FDI الخارجى FDI Stook outward				رصيد FDI الداخلى FDI Stook inword				
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٠	١٩٩٠	
١٦٢.٥٦٦٣	٦٠.٢٣٣٩ ١٥	٦١٤٨٢١١	١٧٨٥٢٦٧	١٤٩٠.٩٢٨ ٩	١٥٢١.٥٦ ٠	٥٧٨٦٧.٠	١٩٤١٢٥٢	العالم
١٣٦٢٣٦٢٦	٠.٤٢١٧٨ ١٣	٥٢٦٥١١٦	١٦٤.٠٤٠٥	١.٢١٢٨٩ ٣	٤٥٨٦١.٠ ١٠	٣٩٨٧٦٢٤	١٤١٢٦.٥	دول متقدمة
٢٣٥٦٦٤٩	٢٢٨٨.٧٣	٨٦١٨٤٢	١٤٤٨٦٢	٤٢٧٥٩٨٢	٤٢٤٦٧٣٩	١٧٣٨٢٥٥	٥٢٨٦٣٨	دول نامية
١٦٩٦٣٨٦	١٧٢١٦٧٥	٦١٢٧٢٠	٦٦٨٥٣	٢٥٧٥.٠٢	٢٧.٦٦٣٥	١.٧٨٥٢٧	٣٥٦٥٧٥	آسية
١٣١٩٨٥	٩٧٧٨٥	١٥٥١٦	٧٩٢٧	٣٦٢٥٥٩	٣٥٣٥٢١	٦٦٤٧٩	٤٣٨١٧	غرب آسية
٥٦٧	٥١.٠	١.٥	٤	١.٣٣٧	٩٦٨٤	٧٢٥٩	٥٩٣٤	سورية
٠.٠٠٣٥	٠.٠٠٣٢	٠.٠٠١٧	٠.٠٠٠٢٢	٠.٠٠٦٩	٠.٠٠٦	٠.١٢٥	٠.٣٠٥	حصة سورية من العالم %
٠.٠٢٤	٠.٠٢٢	٠.٠١٢	٠.٠٠٢٧	٠.٠٢٤	٠.٠٢٣	٠.٤١٧	١.١٢	حصة سورية من دول نامية %
٠.٠٣٣	٠.٠٠٣	٠.٠١٧	٠.٠٠٠٦	٠.٠٤	٠.٣٦	٠.٦٧	١.٦٦	حصة سورية من آسية %
٠.٤٣	٠.٥٢	٠.٦٧	٠.٠٥	٢.٨٥	٢.٧٤	١١	١٣.٢٤	حصة سورية من غرب آسية %

المصدر : تم حُسِبَت النسب من قبل الباحث بالاستناد WIR 2009

في ١٩٩٠ حققت سورية نسباً جيدةً ولاسيما حصتها من غرب آسية حيث بلغت ١٣.٢٤٪

* بلغ الرصيد التراكمي الداخلى لـ FDI في سورية ٩٦٨٤ مليون دولار عام ٢٠٠٧ ويشكل ما نسبته ستة إلى عشرة آلاف من الرصيد العالمى ، ويشكل اثنان وثلاثة أرباع بالمئة من منطقة غرب آسية، وربع بالمئة من رصيد الدولة النامية ، وهي معدلات قليلة مقارنة بدول العالم ، إلا أنها في صعود مستمر في سورية ، حيث تعدى هذا الرصيد عام ٢٠٠٨ عشرة مليار دولار ، كما تطورت باقي الحصص ، فقد حققت زيادة في كل من حصتها بالنسبة إلى العالم و الدول النامية و آسية و غرب آسية.

و باختصار إن الرصيد التراكمي لـ FDI يزداد بالقيمة المطلقة ، لكن يتناقص بالنسبة المئوية حتى ٢٠٠٧ ، ثم عاود بالارتفاع ٢٠٠٨ .

* كما بلغ الرصيد التراكمي الخارجى لـ FDI ٢٠٠٧ في سورية ٥١٠ مليون دولار مقارنة بالرصيد الداخلى لـ FDI نرى تفوق جذب FDI بمقدار ٢٠ ضعفاً عن دفع FDI في سورية .

من خلال المسح الذي قامت به هيئة الاستثمار بالتعاون مع UNDP تبين مساهمة البلدان في حجم

رصيد الاستثمار الأجنبي من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٢/١٠) رصيد الاستثمار الأجنبي حسب دولة المنشأ عام ٢٠٠٨ (ألف ل.س)

البلد	الرصيد	البلد	الرصيد	البلد	الرصيد	البلد	الرصيد
هولندا	٣٣٠٠	الفلبين	١,٩٠٩,٣٩٧	قطر	٤٤,٥٠٠	كوريا	٦٣,٠٢١
السعودية	٣,٨٩٤,٩٦٢	إسبانيا	٣٨٠,٠٥١	السودان	٣٧٢,٠٣٠	سويسرا	١,٨٥٧,٢٣٨
تركيا	٧٧٦,٩٠٦	الإمارات	١,٠٦٨,٢٦٢	تونس	٢٩,٤٠٠	سورية	٩,٤٠٨,٠٧٨
غير محدد	٢٧,٥٢٩,٢٤٤	قبرص	٣٨,٧٤٩	تنزانيا	١٦٩,٢٨٨	بريطانيا	١,٨٣٥,٥٣٢
البحرين	٣٢٠,١٤٠	التشيك	٣٤٤,٠٠٠	أوزبكستان	٧,٣٥٠	الولايات المتحدة	٢,٧٨٢
العراق	٢٤٦,٩١٦	الأردن	٣,٤٨٧,٨٣٧	الكويت	١,٢٨١,١٠٤	لبنان	٣,٠٨٠,٦٦٣
البرازيل	١,٠١٠,٩٩٩	فرنسا	١,١١٤,١٥٦	فنزويلا	٩٩٨,٤٢٩	كرواتيا	٥٠٠٠
كندا	٨,٥٢٦	ألمانيا	٥٦,٣٤٠	مصر	٦١٩,٥٢٠	إيران	١,٥٠٦,٩٣٣
الصين	٢,٢٧٢,٦٤٦	الهند	٢٢٦,٤٢٦	إندونيسيا	١,٤١٩,٩٩٩	الإجمالي	٦٥,٣٦٧,٥٩٧

المصدر: تجميع البحث من بيانات مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية عام ٢٠٠٨ تنفيذ ٢٠٠٩، إعداد

المكتب المركزي للإحصاء و هيئة الاستثمار السورية و برنامج UNDP، آذار ٢٠١٠

نلاحظ مساهمة المغتربين السوريين بالمرتبة الأولى نحو ١٠ مليار ل.س وبنسبة ١٤.٤ %، ثم

السعودية و الأردن و لبنان بنسبة ٦ %، ٥.٣ %، ٤.٧ % على التوالي، ومن البلدان الأجنبية حققت الصين النسبة ٣.٥ %.

أما من حيث توزيع رصيد الاستثمار الأجنبي على الأنشطة الاقتصادية فنورد الجدول الآتي :

جدول رقم (٢/١١) رصيد الاستثمار الأجنبي حسب النشاط الاقتصادي عام ٢٠٠٨ (ألف ل.س)

النشاط الاقتصادي	الرصيد	النسبة	النشاط الاقتصادي	الرصيد	النسبة
١ زراعي	٤٦٣,١٥٥	٠.٦	٢٣ صناعة الفحم والمنتجات النفطية وزيوت التشحيم وإنتاج كل أنواع الطاقة	٢٨٦,٠٠٠	٠.٣٨
١٠ تعدين ومحاجر	١,٥٥٠	٠.٠٠١	٢٤ صناعة المنتجات الكيميائية	٣٧٨,٩٣٩	٠.٤٥
١١ استخراجية	٦,٩٨٨,٠٣٥	٩.٣	٢٥ صناعة المنتجات المطاطية	٧٢٣,٧٣٩	٠.٩٨
١٥ غذائية	١,٧١٣,٠٤٩	٢.٣	٢٦ صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية والخزف	٢,١٤٩,٩٦٧	٣
١٧ غزل ونسيج وتريكو	١,١٩٧,٩٧٢	١.٦	٢٧ صناعة الفلزات الحديد والصلب	١,٤٠٩,٩٨٠	١.٩
١٨ ألبسة جاهزة	١٣,٢٥٠	٠.٠١	٢٩ صناعة الآلات والمعدات	٨٩,٣٠٠	٠.٠٩
٢١ صناعة الورق ومنتجات الورق	١٤٣,٦٨٠	٠.١٥	٣٢ صناعة الأجهزة الالكترونية والاتصالات	٥٣٦,٩٥٥	٠.٦٨
٣٤ صناعة المركبات ذات المحركات	٢,٣٩٥,٣٢٨	٣.٢	٤٠ إمدادات الكهرباء	٨,٤٦٩,٨٨٨	١١.٣
٣٦ صناعة الأثاث والموبيليا ومنتجات أخرى غير مصنفة	٥٨,٢٢٠	٠.٠٧	٥٠ التجارة والإصلاح	٥٦,٥٧٥	٠.٠٧
٥١ تجارة الجملة	٥٨٢,٨٢٠	٠.٧	٥٥ الفنادق والمطاعم	٥,٨٨٢,٩٤٢	٧.٨
٦٠ النقل البري	١٤٢,٤٨٢	٠.١٥	٦٣ الأنشطة الداعمة ووكالات السفر	٥٥,٣٥٥	٠.٠٦٩
٦٤ البريد والاتصالات	١٩,٤٩٢,٦٣٠	٢٦	٦٥ الوساطة المالية	١٢,٩٦١,٥٦١	١٧.٢
٦٦ التأمين	٧,٣٠٤,٢٣٨	٩.٧	٧٠ الأنشطة العقارية	١,٩١١,٤٩٧	٢.٥
٧٤ الأنشطة التجارية الأخرى	١٢,٥٠٠	٠.٠٠٩	٨٠ التعليم	٢,٩٤٨,٨٢٩	٣.٩٣
٩٣ الأنشطة الخدمية الأخرى	٧٨,٠٠٠	٠.٠٨٦	المجموع	٧٥,٠٢٢,٣٣٨	٪١٠٠

المصدر: تجميع البحث من بيانات مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية عام ٢٠٠٨ تنفيذ ٢٠٠٩، إعداد

المكتب المركزي للإحصاء و هيئة الاستثمار السورية و برنامج UNDP، آذار ٢٠١٠

تشكل أنشطة البريد والاتصالات والوساطة المالية والكهرباء و التأمين و الاستخراجية نسبة ٧٣.٥٪ من
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (أي التمرکز في قطاع البنية التحتية و القطاع المالي) .

ب-المشاريع المشملة للـ FDI في سورية.

يقصد بالمشاريع المشملة الشركات التي قدمت طلباً لتسجيل مشروعها في سورية من الجهات الحكومية في إطار القانون الناظم للاستثمار الأجنبي ، وأهم هذه القوانين (قانون رقم ١٠ / ١٩٩١ قانون تعديل القانون رقم ١٠ / ٢٠٠٠ وقانون تشجيع الاستثمار ٢٠٠٧ .
الجدول رقم (١٢ / ٢) مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب السنوات والنشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد العمال خلال السنوات ١٩٩١ / ٢٠٠٨ .

عدد فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد المشاريع المشملة حسب النشاط الاقتصادي					السنوات
		المجموع	أخرى	نقل	زراعي	صناعي	
٩٥٦	٣١٥٦.٨	١٠	٠	١	٢	٧	١٩٩٥/١٩٩١
٣٢١	١٣١٠.١	٧	٢	٢	١	١٧	٢٠٠٠/١٩٩٦
١٣١٦	٣٠٩٠.٥	١٤	٠	٢	٤	٨	٢٠٠١
٢٩٣٦	١٨٤٣٧.٥	١٢	١	٢	٠	٩	٢٠٠٢
١٨٠٧	٣٨٨٢.٦	٧	٢	١	١	٣	٢٠٠٣
٢٠١٥	٢٤٠٤٩.٢	١٥	١	٤	٠	١٠	٢٠٠٤
١١٤٦٢	٩٨٦٣٢.٧	٢٤	٥	٧	٢	١٠	٢٠٠٥
٦٥٤٢	١٣٢٣١٦.٦	٦٣	٣	٢١	٦	٣٣	٢٠٠٦
٤١٨٤	١٠٥٧٩.٦	٢٤	١	٥	١	١٧	٢٠٠٧
٧٨٥٩	٣٩٣٠٣٣.٢	٤٢	٢	٦	٢	٣٢	٢٠٠٨
٤٠٥٤٣	٦٩٢٧٩٦.٨	٢٣٣	١٧	٥١	١٩	١٤٦	مجموع المشاريع الأجنبية
٢٠٧٦٦١	١٦٠٧٩٠٠	٣٤٣٧	٣٤	١٧٦٠	١٧٦	١٤٦٧	المشاريع المشملة المحلية والأجنبية
١٩.٥	٤٣	٦.٧	٥٠	٢.٩	١٠.٨	٩.٩	نسبة FDI %

المصدر: تقرير الاستثمار السنوي الثالث في سورية, هيئة الاستثمار.

*من البيانات في الجدول رقم (٢/١٢) أن عدد المشاريع الأجنبية المشملة في تدفق مستمر وبلغ مجموعها نحو ٢٣٣ مشروعاً منذ صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ / ١٩٩١ حتى الآن ، وتشكل نسبة من إجمالي المشاريع المشملة نحو ٦.٧٪ هذا من حيث العدد ، أمّا من حيث تركيز الاستثمارات الأجنبية المشملة في القطاعات الاقتصادية، فكانت الحصة الكبرى للمشاريع الصناعية نحو ٦٣٪ من إجمالي المشاريع الأجنبية .

*من حيث التكاليف الاستثمارية للمشاريع الأجنبية المشملة فقد بلغت خلال الفترة المدروسة أقل من ثلاثة أرباع ترليون ليرة سورية بقليل أي نسبة ٤٣٪ حصة FDI من إجمالي الاستثمارات المشملة ، وهذا مؤشر على أهمية FDI ، حيث يشكل نصف التكاليف الاستثمارية المشملة تقريباً .

*من حيث العمالة نجد أن مجموع فرص العمل التي حققتها المشاريع الأجنبية المشملة بلغت أربعين ألف عامل ، وتشكل نسبة الخمس من مجموع فرص العمل للمشاريع المشملة كلها إذاً يسهم FDI بشكل جيد في القضاء على البطالة وتشغيل العمالة وتحقيق الدخل وزيادة الاستهلاك والإنتاج والرفاهية الاجتماعية .

*من حيث جنسية البلاد المستثمرة في سورية هناك أربعة عشر بلداً عربياً تتراوح عدد مشاريعهم ١٤٥ مشروعاً ، أغلبها في قطاع الصناعة.

وتقدر تكاليف الاستثمار لهذه المشروعات بربع ترليون ليرة سورية حيث تصدر السعودية في حصتها من تكاليف تلك الاستثمارات ، وذلك في السنوات ١٩٩١/٢٠٠٨ حيث كان عام ٢٠٠٨ يشكل ثلث هذه التكاليف للمشاريع المصدرة إلى سورية ، تليها الكويت ٥٢ مليار ل س ، والإمارات ٤١ والبحرين ٢٧ والعراق (١) ١٦ .

أي الأكثر استثماراً في سورية هي بلدان الخليج العربي .

جدول رقم (٢/١٣) مشاريع الاستثمار الأجنبي (الدول العربية) المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي وحجم تكاليف الاستثمارية خلال السنوات ١٩٨١-٢٠٠٨

الدولة	عدد المشاريع حسب النشاط الاقتصادي					التكاليف (مليون ل.س.)
	صناعة	نقل	زراعة	أخرى	المجموع	
العراق	١٤	١٧	٣	٠	٣٤	١٥٧٠٣.٧
الكويت	١٩	٢	٣	١	٢٥	٥٢٣٠٩.٩
لبنان	١٦	٤	٣	٠	٢٣	٣٩٩٥.٢
السعودية	١٦	٤	١	٠	٢١	٨٤٥١٢.٦
الأردن	٨	٦	٠	٠	١٤	٢٨٨٧.٢
الإمارات	٤	٠	٠	٣	٧	٤١٢٠٨.٥
مصر	٢	١	٠	٣	٦	١٠٨٧.٠
فلسطين	٣	٢	٠	٠	٥	١١٧٧.٤
الجزائر	٢	٠	٠	٠	٢	٢٠٤.٦
البحرين	٢	٠	٠	٠	٢	٢٧٢٩٩.٤
قطر	٢	٠	٠	١	٣	٤٧٣.٩
ليبيا	٠	٠	١	٠	١	٥٦.٧
اليمن	١	٠	٠	٠	١	٣٧.٥
المغرب	٠	٠	١	٠	١	٢٤١.٣

(١) تقرير الاستثمار السنوي الثالث في سورية ٢٠٠٨ ، هيئة الاستثمار .

٢٤.٦١٧.٩	١٤٥	٨	١٢	٣٦	٨٩	المجموع
----------	-----	---	----	----	----	---------

تقرير هيئة الاستثمار السنوي الثالث ص^{٨٤}.

و هناك خمسة وعشرون بلداً أجنبياً أيضاً حيث بلغت عدد مشاريعهم نحو ٨٩ مشروعاً ، أغلبها صناعي. وتكاليف استثمار بلغت أقل من نصف ترليون ليرة سورية في المدة ٢٠٠٨/١٩٩١. كان أكثرها تدفق عام ٢٠٠٨ بنسبة ٧٠٪ من الفترة كلها ، وكانت ألمانيا السبّاقة في حجم التكاليف الاستثمارية التي جلبتها معها وشكلت ثلاثة أرباع حجم التكاليف الاستثمارية الأجنبية غير العربية ، تليها إيران ٢٦ مليار ل.س، وتركيا ٢٣، وبريطانيا ١٥ مليار ليرة سورية أي الأكثر استثماراً في سورية هي البلدان الأوروبية الغربية.

في عام ٢٠٠٨ هناك مشروعان أحدهما صناعي والآخر غير محدد يعود إلى ألمانيا وبتكلفة ٣١٥١٤٨ مليون ل.س ، حيث تشكل ٩٢٪ من تكلفة استثمارات ألمانيا في سورية ، وتشكل ٧٠٪ من تكلفة استثمارات البلاد الأجنبية غير العربية مجتمعة خلال السنوات ١٩٩١ إلى ٢٠٠٨ ؛ وهذا يدل على أهمية هذين المشروعين الألمانين الصناعيين المشملين في ٢٠٠٨.

*بلغت تكاليف الاستثمار للمشاريع الأجنبية (ضمنها العربية) أقل من ثلاثة أرباع ترليون ليرة سورية بقليل ، معظمها في قطاع الصناعة (وتشكل كل من ألمانيا الرائدة في حصة هذه الاستثمارات تليها السعودية).

جدول رقم (٢/١٤) مشاريع الاستثمار الأجنبي (الدول غير العربية) المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار
حسب النشاط الاقتصادي وحجم تكاليف الاستثمارية خلال السنوات ١٩٨١-٢٠٠٨ (الوحدة مليون ل.س)

التكاليف	عدد المشاريع حسب النشاط الاقتصادي					الدولة
	مجموع	أخرى	زراعة	نقل	صناعة	
٢٣٠٠٨.٣	٢٨	١	٣	٥	١٩	تركيا
٣٤٢٢٢٦.٧	١١	٢	٠	٠	٩	ألمانيا
٢٥٦٠٧.٣	٨	٣	٠	٠	٥	إيران
١٦٥٠.٩	٥	١	٢	٠	٢	روسيا
٢٢٠٢.٣	٤	٠	١	١	٢	سويسرا
٦٥٠.٩	٣	٠	٠	١	٢	قبرص
١٥٠.٢٦	٣	٠	٠	١	٢	بريطانيا
٢٩٧٤.١	٣	٠	٠	٠	٣	فرنسا
١٢٦.٥	٢	٠	٠	١	٠	برازيل
٧٣٥.٩	٣	٠	٠	٠	٣	كوريا
٨٧٢.٥	٣	٠	٠	٢	١	الولايات المتحدة
٥٠٣٨.٩	٢	٠	٠	٠	٢	الصين
٦٤.٣	١	٠	٠	١	٠	ايطاليا
٤٩	١	٠	٠	١	٠	السويد
٦٠.٨	١	٠	٠	٠	١	اوزبكستان
٢٣.٨	١	٠	٠	١	٠	بلجيكا
٧٨٥.٥	٢	٠	٠	١	١	النمسا
٦٨.١	١	١	٠	٠	٠	هولندا
٤١٢.٧	٢	٠	٠	٠	٢	كندا
١٥٦.٤	١	٠	٠	٠	١	باكستان
٢٤٣٧.٩	١	١	٠	٠	٠	الهند
١٠٥.٦	١	٠	١	٠	٠	اسبانيا
٢٦٨٤.٠	١	٠	٠	٠	١	قبرص / مصر
١٢٦.٥	١	١	٠	٠	٠	أوكرانيا / سورية
٢٤٠.٨	١	٠	٠	٠	١	سعودية / كوريا

٤٥٢٤٢٠	٨٩	٥	٦	١٥	٥٧	المجموع
--------	----	---	---	----	----	---------

تقرير هيئة الاستثمار السنوي الثالث ص ٨٥.

ج- مشاريع FDI المنفذة في سورية :

وتعني المشاريع المنفذة فعلاً ، أو قيد التنفيذ وهي مرحلة تأتي بعد مرحلة التشميل ، ومن ثمّ ليس من الضروري أن تكون المشروعات المشملة تساوي المشروعات المنفذة ، في الواقع تكون المشروعات المنفذة أقل من المشروعات المشملة:

جدول رقم (٢/١٥) مشروعات FDI المنفذة وقيد التنفيذ خلال السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٤ مليون دولار.

القطاع	FDI المنفذ ٢٠٠٤	FDI المنفذ ٢٠٠٥	FDI المنفذ ٢٠٠٦	FDI المنفذ ٢٠٠٧	FDI المنفذ ٢٠٠٨	مجموع التراكمي للسنوات الخمس
النفط	١٥٧	١٠٠	١١١	٩٧	٤١٥	٨٨٠
السياحة	٦٠	٣٠٠	٢٢٥	٣٨٥	٤٩٠	١٤٦٠
استثمارات قانون تشجيع الاستثمار	١٣	٥٥	٧٧	١٠٠	٢٥٠	٤٩٥
التأمين	٠	٠	٩٣	٥٠	٢٣	١٦٦
المصارف	٤٥	٤٥	٦٤	١٣٠	٢٨	٣١٢
زيادة رأس المال للمصارف	٠	٠	٣٠	٣٠	٢٢	٨٢
أخرى	٤٥	٨٣	٥٩	٢٦٥	٥٤	٥٠٦
إجمالي	٣٢٠	٥٨٣	٦٥٩	١٢٤٢	١٢٨٢	٣٩٠١

المصدر: تقرير الاستثمار السنوي الثالث ٢٠٠٨ في سورية ص ٨٦ ، والمجموع التراكمي من إعداد الباحث

*نلاحظ أن قطاع السياحة يليه قطاع النفط هو الأكثر تكلفة للرصيد التراكمي لـ FDI ومنفذ فعلاً أو

قيد التنفيذ، و يرجع ذلك إلى توفر المناخ السياحي وتوفر النفط والغاز بكثرة في منطقة سورية

*إجمالي تكلفة المشاريع المنفذة حسب السنة في تزايد مستمر وصولاً إلى عام ٢٠٠٨ ، حيث بلغت

تكلفة المشاريع الأجنبية المنفذة أو قيد التنفيذ ملياراتاً وربع دولار.

*كما بلغت عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق قانون تشجيع الاستثمار خلال السنوات (

١٩٩١ - ٢٠٠٧) المنفذة ١١٧ مشروعاً بنسبة تنفيذ ٥٢٪ وبتكاليف استثمارية ٩٣.٥ مليار ليرة

سورية و ١٤٥٩٥ فرصة عمل .

ثالثاً: مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر

أ- مؤشر الرقم القياسي للتدفقات الداخلة للـ FDI الفعلي للبلد ، للدولة j (١)

$$IND_j = \frac{FDI_j^{in}}{GDP_j} \div \frac{FDI_w^{in}}{GDP_w}$$

ويعرف هذا المؤشر بمؤشر الأداء Performance Index التابع لمنظمة الانكتاد .
 ويفيد هذا المؤشر في معرفة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلد ما من إجمالي هذه التدفقات في العالم ، ليس هذا فحسب بل ينسبها إلى حصة هذا البلد من الناتج المحلي الإجمالي إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي ؛ وهو بذلك يراعي مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر مقيساً بالأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي ، باختصار هو مؤشر أداء دولة ما في جذب الـ FDI إلى الداخل .

IND_j : المؤشر

FDI_j^{in} : التدفقات الداخلة (الواردة) للاستثمار الأجنبي المباشر للدولة (j)

FDI_w^{in} : التدفقات الداخلة (الواردة) للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (w)

GDP_j : الناتج المحلي الإجمالي للدولة (j)

GDP_w : الناتج المحلي الإجمالي للعالم (w)

الجواب : كلما اقترب المؤشر إلى الواحد، أدّى ذلك إلى ارتفاع في الأداء للبلد (j) ، وكلما اقترب المؤشر إلى الصفر دل ذلك على انخفاض شديد في الأداء للبلد (j) ، وإن حصول الدولة على معدل واحد فأكثر دل ذلك على انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الـ FDI

تطبيق على حالة سورية :

(١) أحمد الكواز ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، حالة الكويت ، المعهد القومي للتخطيط ، ٢٠٠٩، ص ٨ .

الجدول رقم (٢/١٦) تطور المؤشر الرقم القياسي في سورية خلال السنوات (٢٠٠٨-٢٠٠٠) مليون دولار

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٢١١٦	٨٨٥	٦٠٠	٥٠٠	١٢٠٦	١٠٨٤	١٠٣٠	١١٠	٢٧٠	$\frac{in}{FDI_j}$
١٦٩٧٣٥٣	١٨٣٣٣٢٤	١٤١١٠١٨	٩٥٨٦٩٧	٦٤٨١٤٦	٦٣٢٥٩٩	٧١٦١٢٨			$\frac{in}{FDI_w}$
٤٥٨٣٠	٤٠٣٨٠	٣٣٩٦٠	٢٩٨٦٠	٢٤٧٢٠	٢١٣٤٠	٢٠٣٢٠	١٩٠٤٠٠	١٨٠٠٠٠	GDP _j
٦٧٨٠٠٠٠٠	٥٤٥٦٨٠٠٠	٤٨٩٢٥٠٠٠	٤٤٤٨٦٠٠٠	٤٠٦٧١٠٠٠	٣٦٣٢٧٠٠٠	٣٢٦٦١٠٠٠			GDP _w
١.٨٤	٠.٦٥	٠.٦١	٠.٧٨	٣.٣	٢.٩	٢.٣			IND _j

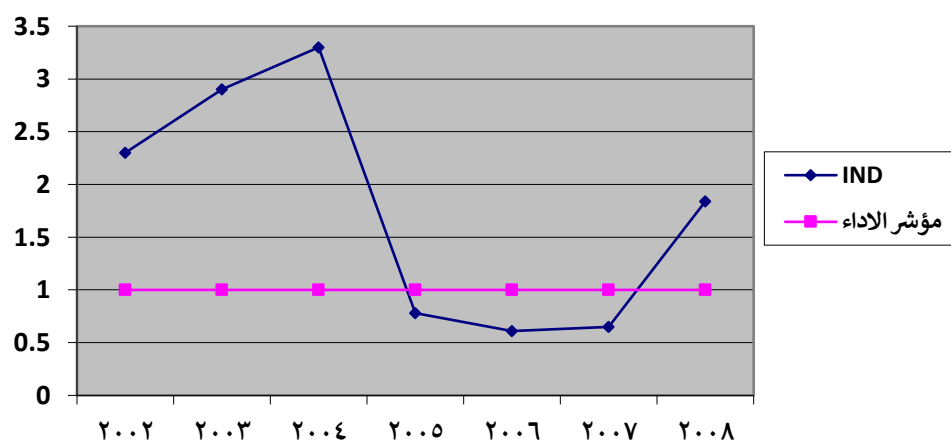
in in

المصدر : إعداد الباحث IND_j البيانات $\frac{in}{FDI_j} - \frac{in}{FDI_w} - GDP_w$ من تقرير wir لعدة سنوات

والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، GDP_j من المجموعة الإحصائية لعدة سنوات

وتم تحويل الليرة إلى الدولار (٥٠ ل.س = ١ دولار)

نجد أن مؤشر IND_j متذبذب فالفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٢ كانت قيمة المؤشر فوق الواحد ، وهذا جيد جداً ، لكن ضمن السنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٥ انخفض المؤشر إلى تحت الواحد ثم عاود الارتفاع في ٢٠٠٨ إذ يدل ذلك على تحسن في أداء الجذب .



ب- مؤشر الرقم القياسي للتدفقات الخارجية لـ FDI الفعلي للبلد ، للدولة ج^(١)

(١) أحمد الكواز ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، حالة الكويت ، المعهد القومي للتخطيط ٢٠٠٩ م .

وهو كالمؤشر السابق لكن يختلف في قياس مؤشر أداء لـ FDI الصادر ، ويفيد هذا المؤشر في معرفة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة لبلد ما من إجمالي هذه التدفقات في العالم ، ليس هذا فحسب إنما ينسبها أيضاً إلى حصة هذا البلد من الناتج المحلي الإجمالي إلى إجمالي ناتج المحلي العالمي ، وهو بذلك يراعي مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر مقيساً بالأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي . باختصار هو مؤشر أداء دولة ما في دفع الـ FDI إلى الخارج .

$$OND_j = \frac{FDI_j^{OUT}}{GDP_j} \div \frac{FDI_w^{OUT}}{GDP_w}$$

OND_j : المؤشر

FDI_j^{OUT} : التدفقات الخارجة (الصادرة) للاستثمار الأجنبي المباشر للدولة (j)

FDI_w^{OUT} : التدفقات الخارجة (الصادرة) للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (w)

GDP_j : الناتج المحلي الإجمالي للدولة (j)

GDP_w : الناتج المحلي الإجمالي للعالم (w)

الجواب : كلما اقترب المؤشر إلى الواحد فما فوق أدى هذا إلى ارتفاع في الأداء للبلد (j) في تصدير الـ FDI وكلما اقترب المؤشر إلى الصفر دل ذلك على انخفاض شديد في الأداء للبلد (j) تطبيق على حالة سورية :

الجدول رقم (٢/١٧) تطور المؤشر الرقم القياسي للتدفقات الصادرة في سورية خلال السنوات (٢٠٠٨-٢٠٠٠) مليون

دولار

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
١٨٥٧٧٣٤	١٩٩٦٥١٤	١٣٢٣١٥٠	٨٨٠٨٠٨	٧٣٠٢٥٧	٦١٦٩٢٣	٦٥٢١٨١			FDI _j ^{OUT}
٥٧	٥٥	٥٥	٦١	٤٨	٥٧	١١٩	٩	٤٣	FDI _w ^{OUT}
٤٥٨٣٠	٤٠٣٨٠	٣٣٩٦٠	٢٩٧٢٠	٢٤٧٢٠	٢١٣٤٠	٢٠٣٢٠	١٩٤٠٠	١٨٠٠٠	GDP _j
٦٧٨٠٠٠٠٠	٥٤٥٦٨٠٠٠	٤٨٩٢٥٠٠٠	٤٤٤٨٦٠٠٠	٤٠٦٧١٠٠٠	٣٦٣٢٧٠٠٠	٣٢٦٦١٠٠٠			GDP _w
٠,٠٤٥	٠,٠٣٧	٠,٠٦٦	٠,١١	٠,١١	٠,١٦	٠,٢٧			OND _j

FDI_j^{OUT} - FDI_w^{OUT} - GDP_w من تقرير wir لعدة سنوات

المصدر : إعداد الباحث OND_j البيانات - FDI_j^{OUT} - FDI_w^{OUT} - GDP_w من تقرير wir لعدة سنوات والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، GDP_j من المجموعة الإحصائية لعدة سنوات

وتم تحويل الليرة إلى دولار (٥٠ = ١ دولار)

نجد أن مؤشر OND_j ينخفض سنوياً باتجاه الصفر ، وهذا يدل على تراجع في أداء دفع FDI من سورية إلى الخارج .

ج- مؤشر الأهمية النسبية للتدفق الداخلي لـ FDI إلى GDP بالأسعار الجارية:

وهو مؤشر ليس له دلالة قياسية إنما يفيد في معرفة مدى مشاركة قيمة تدفقات الواردة من الـ FDI كنسبة من الناتج المحلي في ذاته البلد .

$$R = \frac{FDI_{in}}{GDP} \times 100$$

R : المؤشر

in

FDI : استثمارات أجنبية مباشرة داخلية إلى بلد ما .

GDP: الناتج المحلي إجمالي .

ويُقاس هذا المؤشر بالقيمة المطلقة أي كلما زاد ناتج المؤشر دل ذلك على زيادة أهمية مساهمة FDI في ناتج المحلي الإجمالي للبلد ذاته .

تطبيق على سورية :

الجدول رقم (٢/١٨) مؤشر الأهمية للتدفق الداخلي في سورية (مليون دولار).

	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
GDP	٤٥٨٣٠	٤٠٣٨٠	٣٣٩٦٠	٢٩٧٢٠	٢٤٧٢٠	٢١٣٤٠	٢٠٣٢٠	١٩٤٠٠	١٨٠٠٠	
FDI	٢١١٦	٨٨٥	٦٠٠	٥٠٠	١٢٠٦	١٠٨٤	١٠٣٠	١١٠	٢٧٠	
R	%٤.٦	%٢.٢	%١.٧٧	%١.٧	%٤.٩	%٥.٠٨	%٥.٠٧	%٠.٥٧	%١.٥	

المصدر: إعداد الباحث GDP تم تحويل الليرة إلى دولار (٥٠ = ١ دولار)

يتسم المؤشر بتذبذبه خلال المدة المدروسة ، فقد كان منخفضاً في بداية المدة وسرعان ما ازداد حتى ٢٠٠٥ ثم عاود الهبوط ، ثم عاود الارتفاع الطفيف حيث بلغت هذه التدفقات الواردة نحو ٤.٦ % من حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية .

د- مؤشر الأهمية النسبية للتدفق الداخلي للـ FDI إلى تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بالأسعار الجارية GFCF^(١).

وهو مؤشر له دلالة قوية حيث تعتمد عليه منظمة الانكتاد في أوضاع الدول وترتيبهم وبيان معلومات لمتخذي القرار ، فهذا المؤشر يعمل على قياس حصة التدفق الوارد للـ FDI لبلد ما من إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، ومن ثمّ يمكن معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي برأسمال الثابت للبلد .

$$S = \frac{FDI_{in}}{GFCF} \times 100$$

S : مؤشر

in

FDI : استثمارات أجنبية مباشرة واردة.

GFCF: تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GROSS FIXED CAPITAL FORME)

وكلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على مدى أهمية اعتماد الدولة على الاستثمار الأجنبي المباشر وكلما انخفضت دل ذلك على ضعف جذب الـ FDI وضعف اعتماد الدولة على هذا الاستثمار الأجنبي وهو مؤشر بالقيمة المطلقة أي كلما زاد ناتج المؤشر دل ذلك على زيادة أهمية مساهمة FDI في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للبلد ذاته .

تطبيق على سورية :

جدول رقم (٢/١٩) تطور مؤشر الأهمية النسبية للتدفق الداخلي للـ FDI إلى تكوين رأس المال الثابت الإجمالي

بالأسعار الجارية GFCF في سورية (مليون دولار)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٨١٧٥	٨٢٤٣	٧٤٣٠	٦٩٣٥	٥٤٩٠	٤٩٩٤	٤١٢٨	٣٥٧٢	3122	GFCF
٢١١٦	٨٨٥	٦٠٠	٥٠٠	١٢٠٦	١٠٨٤	١٠٣٠	١١٠	٢٧٠	FDI
%٢٦	%١٠.٧٣	%٨.٠٧	%٧.٢	%٢٢	%٢١.٧	%٢٥	%٣.١	%٨.٦٥	S

المصدر: إعداد الباحث GFCF من المجموعة الإحصائية ٢٠٠٩ و تم تحويل الليرة السورية إلى الدولار (١=٥٠) ،

FDI من WIR ٢٠٠٩ + مؤسسة العربية لضمان الاستثمارات ، S احتسبت من قبل الباحث

بتحليل تطور المؤشر S واستبعاد ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ نجد أن المؤشر في تنامي مستمر وصولاً إلى نسبة ٢٦٪ من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي لسورية ، ومن ثمّ أهمية هذه التدفقات الواردة في تمويل رأس المال الثابت .

هـ- مؤشر الأهمية النسبية للرصيد التراكمي الوارد لـ FDI إلى GDP بالأسعار الجارية^(١). وهو مؤشر ينسب قيمة الرصيد التراكمي لـ FDI ، (التدفقات الواردة المتراكمة لمدة من الزمن) إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، ومن ثمَّ كلما زادت قيمة ذلك المؤشر دل على أهمية الرصيد التراكمي الوارد للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المدروس ، ومدى مساهمة ذلك الاستثمار التراكمي في اقتصاد هذا البلد .

$$M = \frac{\text{STOCK INWORD FDI}}{\text{GDP}} * 100$$

M : المؤشر

STOCK INWORD

FDI: رصيد التراكمي لـ FDI

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

حالة سورية :

جدول رقم (٢/٢٠) تطور مؤشر الأهمية النسبية للرصيد التراكمي الوارد لـ FDI إلى GDP بالأسعار الجارية (مليون دولار) .

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٤	٢٠٠٠	
١٠٣٣٧	٩٦٨٤	١٢٤٩١	٧٢٧٩	STOCK INWORD FDI
٤٥٨٣٠	٤٠٣٨٠	٢٤٧٢٠	١٨٠٠٠	GDP
%٢٢.٥	%٢٤	%٥٠.٥	%٤٠.٤	M

المصدر إعداد الباحث ، والبيانات من WIR لعدة سنوات، GDP من المجموعة الإحصائية من تحليل تطور المؤشر (٢/٢٠) M نجد أنّه مرتفع جداً ، فهو يشكل حوالي نصف GDP لعام ٢٠٠٤. وهذا يدل مدى وجود استثمارات أجنبية متراكمة واردة في سورية إلا أنها عاودت الانخفاض عام ٢٠٠٧ نحو ربع GDP لكنها ما تزال نسبة كبيرة ، وهذا يرجع إلى أحد السببين الآتيين أو كليهما :

- إما صغر حجم GDP في سورية ومن ثمَّ يظهر الاستثمارات الأجنبية المتراكمة كبيرة جداً (رأي الباحث).
- أو كبر مساهمة الاستثمارات الأجنبية المتراكمة في سورية .

الفصل الثالث

سياسات واستراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول : تجارب دول نامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والدروس المستفادة منها:

المبحث الثاني : نقاط القوة والضعف الجاذبة والطارء للاستثمار الأجنبي المباشر FDI في سورية .

المبحث الثالث :السياسات والاستراتيجيات المتبعة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول : تجارب دول نامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والدروس المستفادة منها:

من الأهمية بمكان عرض تجارب عدة دول نامية في جذب واستقطاب الـ FDI وذلك لأمرين ، الأمر الأول : تسهيل المقارنة بالتجربة السورية وبيان نقاط القوة والضعف في جذب وطرده الـ FDI ، الأمر الثاني : تبين مدى أهمية الـ FDI في اقتصادات العالم والتأثير فيها ، والاستفادة من سياسات الدول الأخرى لتطبيقها وإسقاطها على سورية .

ويعرض هذا المبحث أربع تجارب هي :

التجربة الكورية الجنوبية ، التجربة التركية ، التجربة البرازيلية ، تجارب البلدان العربية .

أولاً- التجربة التركية :

تمتلك تركيا كغيرها من البلدان النامية برنامج إصلاح اقتصادي ، إذ قامت بعدة إجراءات لتنفيذ ذلك البرنامج من تحرير للأسعار المحلية وتحرير لأسعار الفائدة وسعر الصرف ، كما خفضت النفقات وخاصة الأجور وزادت في الضرائب (ضريبة القيمة المضافة) ، وقامت أيضاً بتحرير التجارة الخارجية ونفذت برامج للخصخصة وإصلاح القطاع العام .

كما تمتلك تركيا نظام حوافز لجذب FDI في مناطق وقطاعات معينة .

و أصدرت تركيا قانوناً منظماً للـ FDI يتماشى مع تحرير الاقتصاد التركي وانضمامها إلى عضوية الاتحاد الجمركي لأوروبا المتحدة ، كما يسمح هذا القانون للمستثمر مزاوله نشاطه بمجرد الإعلان عنه دون الحاجة إلى إصدار ترخيص .

كما لم يفرق القانون بين المستثمر التركي والمستثمر الأجنبي ، وعدم وجود أي قيود على ملكية الأجانب لأسهم الشركات .

ومنح القانون حرية تشغيل العمالة الأجنبية وتحويل الأرباح ورسوم رأس المال وحرية الاستثمار في أي منطقة أو قطاع وبنسبة كاملة .

كذلك لم يلزم القانون المستثمر الأجنبي بتحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية .

وشجع القانون التركي لتنظيم الاستثمار الأجنبي كما شجع الاستثمار في القطاعات الآتية :

الخدمات ، بناء السفن ، اليخوت ، البنى التحتية ، أنشطة البحوث والتطوير ، وحماية البيئة ، الصناعات الالكترونية ، القطاعات المولدة للتكنولوجيا .

أمّا نظام الحوافز الضريبي لتشجيع الاستثمار فيتسم بالعديد من محفزات الاستثمار، مثل إعفاء الآلات المستوردة من الرسوم والضرائب وخصم جزء من تكلفة الاستثمار الخاضع للضريبة.

كما هنالك ميزة تأجيل الضرائب ومنح إعفاء تام من رسوم المباني والإنشاءات .

وأخيراً تقدم الحكومة التركية العديد من الحوافز النقدية كتقديم تسهيلات ائتمانية وإعانات حكومية وإعانات الطاقة .

والسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في مشاريع البنى التحتية وفق BOT^(١).

الجدول رقم (٣/١) تطور مؤشرات FDI للاقتصاد التركي ٢٠٠٥/٢٠٠٩ (مليار دولار)

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
تدفقات واردة	١٠	٢٠	٢٢	١٨
نسبة التدفقات من GFCF	١٠	١٧	١٥.٦	١٢.٣
السنة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الرصيد التراكمي	١١	١٩	١٤٦	٧٠
نسبة الرصيد من GDP	٥.٦	٧.٢	٢٢.٢	٩.٦

المصدر: إعداد الباحث و البيانات من WIR 2005/2009.

إن حجم تدفقات FDI الواردة إلى تركيا كبيرة ، وهي في تزايد وشكلت نحو ٢٢ مليار دولار في ٢٠٠٧ ، أي نسبة ١٥.٦٪ من حجم تكوين رأس المال الثابت التركي .
ونسبة ٣١.٢٪ من حصة غرب آسية إذ تشكل الأكثر دول المنطقة في جذب FDI ونسبة ٤.٤٪ من حصة الدول النامية كافة .

أمّا بالنسبة إلى رصيد التراكمي فقد بلغ عام ٢٠٠٧ نحو ١٤٦ ملياراً ، أي نسبة ٢٢.٢٪ من حجم GDP التركي أي نحو ربع GDP ونسبة ٤١٪ من رصيد الكلي لغرب آسية، وتعد من أكبر دول المنطقة من حيث مخزون التراكمي لـ FDI ونسبة ٣.٤٣٪ من مخزون الدول النامية للتراكومات FDI.
يعود حجم التدفقات الهائلة الواردة لدولة تركيا إلى تطبيق تركيا لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتحسن كبير في مناخها الاستثماري .

كما تعدّ تركيا ملاذ المستثمرين المتوقعين ، فقد حازت تركيا في مؤشر الأداء والإمكانات حسب الانكساد على ما يأتي :

الجدول رقم (٣/٢) مؤشري الأداء والإمكانات الـ FDI في الاقتصاد التركي خلال السنوات (١٩٩٠ - ٢٠٠٧)

الأداء	الإمكانات	توافق بين الأداء وإمكانات
١٩٩٠	٦٩	أدنى من الإمكانات
١٩٩٥	١٠٥	أدنى من الإمكانات
٢٠٠٠	١٢٤	أدنى من الإمكانات
٢٠٠١	١١١	أدنى من الإمكانات
٢٠٠٢	١١٠	أدنى من الإمكانات
٢٠٠٣	١٠٦	أدنى من الإمكانات
٢٠٠٤	١١١	أدنى من الإمكانات
٢٠٠٥	١٠٧	أدنى من الإمكانات
٢٠٠٦	٨٦	—
٢٠٠٧	٨٤	

(١) انظر: أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٧٧.

إعداد الباحث بالاستناد إلى (WIR ١٩٩٠/٢٠٠٩)*

حسب الجدول السابق رغم أن إمكانيات تركيا من حيث المناخ العالم الاستثماري أعلى من أدائها في تدفق الاستثمار ، إلا أنها تجذب استثمارات أجنبية كبيرة .

كما بلغت حصة تركية من الشركات الشريكة عام ٢٠٠٨ نحو ٢٨٧١ صفقة ، مقابل ٣ صفقات لسورية فقط ، وبلغت الفروع الأجنبية نحو ٢١٠٧٩ فرع مقابل ١٥ فرعاً لسورية ، حيث تعكس تلك الأرقام مدى اندماج الاقتصاد التركي مع الاقتصاد العالمي.

الدروس المستفادة من التجربة التركية في جذب FDI :

- التطبيق الجدي لبرامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة .
- تقديم حوافز للمستثمرين عن طريق القوانين و المساواة بين المستثمر التركي و المستثمر الأجنبي.
- إقامة العديد من المناطق الحرة والمدن الصناعية .
- تشجيع الاندماج والانفتاح مع الاقتصاد العالمي .
- التعاون مع الاتحاد الأوروبي .
- الترويج والتشجيع للبيئة الاستثمارية و الاستثمارات من قبل الحكومة التركية .

ثانياً- تجربة البرازيل :

أدّى الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً كبيراً في تطوير القاعدة الصناعية ، وجاء ذلك نتيجة سياسة الاستقرار والانفتاح والتحرر الاقتصادي .

وتعدّ البرازيل أكبر متلقٍ لـ FDI في أمريكا اللاتينية والكاريبي .

ومنذ أواسط التسعينيات اعتمدت السلطات البرازيلية على تدفقات FDI للمساعدة في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي :

- تمويل عجز ميزان المدفوعات .
- تمويل عجز الموازنة العامة (من خلال خصخصة شركات القطاع العام).
- تحديث قطاعي الإنتاج والخدمات لتطوير الإنتاجية وتعزيز القدرات التنافسية .
- فضلاً عن تطبيق السياسات والإجراءات الآتية :
- التوسع الكبير في عمليات الدمج والتملك .
- الاهتمام ببرامج الخصخصة .

كما تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البرازيل في قطاع صناعة السيارات وبما يشكل نحو ٥٠٪ من قيمة التدفقات (كشركات جنرال موتورز ، فورد فيات ، فلوكسواجن) ^(١).

(١) حسان خضر , الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا, مجلة جسر التنمية, المعهد العربي للتخطيط, الكويت, ٢٠٠٤, ص ١٩.

الجدول رقم (٣/٣) تطور مؤشرات FDI للاقتصاد البرازيلي ٢٠٠٥/٢٠٠٩ (مليار دولار)

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
تدفقات واردة	١٥	١٩	٣٤.٦	٤٥
نسبة التدفقات من GFCF	١١	١١	١٥	١٥
السنة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الرصيد التراكمي	٣٧	١٢٢	٣٢٩	
نسبة الرصيد من GDP	٨.٥	١٩	٢٥	١٨.٣

المصدر: إعداد الباحث و البيانات من WIR 2005/2009

تشكل تدفقات FDI حجماً كبيراً ومنتزاعاً سنوياً حيث بلغ ٢٠٠٧ نحو ٣٤.٦ مليار دولار أي بنسبة ١٥٪ من GFCF وهي تقريباً كنسبة تركيا ، وبالنسبة إلى مخزون FDI فإنه يزداد ازدياداً كبيراً حتى وصل إلى ٣٢٩ مليار دولار أي بنسبة ٢٥٪ من GDP وهي تقريباً كنسبة تركيا ، إذاً تعكس مؤشرات FDI أهمية كبرى ومدى مساهمتها في اقتصاد البرازيل الناهض وهو مشابه لدولة تركيا.

الجدول رقم (٣/٤) تطور ترتيب الدول لمؤشري الأداء و الإمكانات للاقتصاد البرازيلي

مؤشر الأداء	مؤشر الإمكانات	التوافق بين المؤشرين
١٩٨٩	٧٧	أداء أقل من الإمكانات
١٩٩٠	٩٠	=
١٩٩١	٩٥	=
١٩٩٢	٩٥	=
١٩٩٣	١٠٤	=
١٩٩٤	١٠٣	=
١٩٩٥	٩١	=
١٩٩٦	٨١	=
١٩٩٧	٦٥	أداء أعلى من الإمكانات
١٩٩٨	٥٢	=
١٩٩٩	٤٥	=
٢٠٠٠	٣٧	=
٢٠٠١	٣٧	=
٢٠٠٢	٤٦	-
٢٠٠٣	-	-
٢٠٠٤	-	-
٢٠٠٥	٨٨	أداء أقل من الإمكانات
٢٠٠٦	٩٧	=
٢٠٠٧	٩٧	-

المصدر: ١٩٨٩-٢٠٠٢ (wir2004) 2003-2007 (wir2005/2009)

على الرغم من ترتيب البرازيل في مؤشر الإمكانية أفضل من ترتيبها في مؤشر الأداء ، أي إن البرازيل تستقبل FDI أقل من إمكاناتها إلا أنها من الاقتصادات النامية الكبرى في مجال جذب FDI .

الدروس المستفادة من التجربة البرازيلية في جذب FDI

- تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وفق وصفات الصندوق والبنك الدوليان .
- إدخال إستراتيجية الاعتماد على FDI في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي وتعزيز الصناعات التحويلية .
- الاهتمام بالخصخصة والانفتاح على العالم الخارجي وتشجيع عمليات الدمج والتملك .

ثالثاً- تجربة كورية الجنوبية في جذب FDI :

عملت الحكومة الكورية على تنفيذ عدة إصلاحات في اقتصادها منها تحرير الاستثمار وتحديد أسعار فوائد منخفضة لتشجيع الصناعة واستخدام برامج ائتمان موجه ، كما تم لاحقاً تحرير سعر الفائدة تدريجياً . كما أن سعر الصرف الثابت والمرتبط بالدولار الأمريكي عمل على زيادة الصادرات ، كذلك إنَّ استقرار أسعار الصرف العملة الكورية جذب أموالاً أجنبيةً ، أيضاً عملت الحكومة على تحرير القطاع المالي تدريجياً وإلغاء بعض القيود على تركات رؤوس الأموال .

وقامت بخصخصة البنوك المحلية ، كما ألغت القيود على الاقتراض بالعملة الأجنبية ، واتبعت كورية سياسة مالية تقييدية للتحكم بالعجز المالي ودعمت صناعات التصدير وروجت الصادرات الكورية ، كما اتبعت برنامجاً لتحرير الواردات، أما إجراءات الحكومة بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تم تحديد نسبة الملكية في رأس مال المشروعات للشريك الأجنبي وقامت بتقييد رقابة على FDI في قطاعات معينة سرعان ما تم تحرير سياسات الاستثمار وزيادة الحوافز الضريبية ، و تبسيط الإجراءات وتوفير خدمة الخطوة الواحدة للمستثمر الأجنبي ، كما تم إنشاء مناطق استثمار أجنبية هذا فضلاً عن تقديم العديد من الحوافز والإعفاءات كالآتي ^(١):

- تقديم حوافز ضريبية للأنشطة التكنولوجية والخدمية .
- تقديم إعفاء من ضريبة الدخل والشركات ١٠٠٪ مدة ٧ سنوات ، ثم تخفيض ضريبي بنسبة ٥٠٪ في السنوات الثلاث التالية .
- إعفاء ضرائب محلية مدة ٥ سنوات بمقدار ١٠٠٪ و ٣ سنوات إضافية بمقدار ٥٠٪ .
- إعفاء السلع المستوردة من الرسوم الجمركية مدة ٣ سنوات .
- إعفاء من ضريبة الدخل والشركات لحق الامتياز وامتلاك التكنولوجيا المتقدمة بنسبة ١٠٠٪ مدة ٥ سنوات .
- تطوير مناطق الاستثمار الأجنبي .
- تقديم قروض لشراء الأرض بغرض تأجيرها للمستثمر الأجنبي .
- تدريب العمالة .

(١) انظر أميرة حسب الله محمد ،مرجع سبق ذكره ص١١٧ .

- تخفيض رسوم الإيجار والمباني ١٠٠٪ للمنشآت FDI المتوطنة في مناطق الاستثمار الأجنبي والشركات ذات التكنولوجيا المتقدمة .
- تخفيض أو إعفاء من عمولة تحويل الأرض الزراعية إلى موقع صناعي .
- تبسيط الإجراءات حيث تم تخفيض عدد المستندات المطلوبة للإخطار والموافقة على المشروع إلى نحو ٥٠٪ .
- تأسيس المركز الكوري لخدمة الاستثمارات بهدف إزالة معوقات الاستثمار .
- إنشاء لجنة الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (٣/٥) تطور مؤشرات FDI للاقتصاد الكوري ٢٠٠٥/٢٠٠٩ (مليار دولار)

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
تدفقات واردة	٧	٤.٩	٢.٦	٧.٦
نسبة التدفقات من GFCF	٣	٢	١	٢.٨
السنة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الرصيد التراكمي	٥	٣٨	١٢٠	
نسبة الرصيد من GDP	٢	٧.٤	١٢.٣	٩.٨

المصدر: إعداد الباحث و البيانات من WIR 2005/2009

رغم أن تدفقات FDI في هبوط منذ عام ٢٠٠٥ إلا أنها جيدة ، ففي عام ٢٠٠٨ شكلت هذه التدفقات ٧.٦ مليار دولار ونسبة ٢.٨٪ فقط من GCFC أي لا يعتمد الاقتصاد الكوري على FDI في تكوين رأس المال الثابت إذ إن معدلات الادخار كبيرة جداً في كورية .

كما أن المخزون التراكمي للـ FDI في عام ٢٠٠٧ يشكل ١٢٠ مليار دولار وبما يعادل ١٢.٣٪ من GDP ، وهنا يتبين أهمية مخزون FDI في كورية إذ يشكل نسبة جيدة من الناتج المحلي الإجمالي .

رابعاً: تجارب دول عربية

أ- تجربة مصر

تعدّ مصر من البلدان النامية السبّاقة في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و الخصخصة ، كما تعتمد اعتماداً رئيساً على جذب الاستثمار الأجنبي وخاصة الشركات المتعددة الجنسية إليها لتسريع عملية التنمية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وتقوية الصناعات التحويلية وتعزيز التصدير للعالم الخارجي .

ومن حوافز الاستثمار المقدمة : إعفاء الشركات من الضرائب على الأرباح من ٥ إلى ٢٠ سنة .

كما تقدم ضمانات ضد التأميم والمصادرة وإمكانية تحويل الأرباح ، وعدم التدخل الإداري لتحديد السعر . وتم إنشاء مناطق حرة خاصة (المناطق الاقتصادية الخاصة) من ميزات ضريبة فقط ١٠٪ على أرباح الشركات .

ورد في قانون الاستثمار المصري أنه يجب ألا يقل عدد العمالة المصرية في الشركة عن ٩٠٪ وألا يقل مجموع أجورهم عن ٨٠٪ وألا يقل عدد الفنيين والإداريين عن ٧٥٪ وألا يقل مجموع أجورهم عن ٧٠٪ . ومن ميزات الإصلاح الاقتصادي في مصر أنه يتم إعداد برامج خصخصة^(١) لتقليص دور القطاع العام. لكن في دراسات عديدة لمعرفة معوقات الاستثمار في مصر تبين أن البيروقراطية وطول إجراءات الترخيص والتسجيل للمشاريع وانتشار الفساد تسهم أسهاماً رئيسياً في دفع الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد حازت مصر عام ٢٠٠٧ الترتيب ٧٧ عالمياً من أصل ١٤٠ في مؤشر الفساد ، وهي نسبة مرتفعة.

وتعدُّ شركات متعددة الجنسية الأمريكية هي المستثمر الأكبر في مصر ٣٠٪ من إجمالي الشركات المتعددة الجنسية في مصر تليها المملكة المتحدة ١٧٪ .

كما بلغ عدد الشركات الشقيقة عام ٢٠٠٤ في مصر ١٠ وعدد الفروع للشركات الأجنبية ٢٧١ ، كما صنفت شركة اوراسكوم كونستراكشن المصرية (وهي شركة عابرة للقارات) المرتبة ٤٥ من أضخم شركات عابرة القارات و التي مركزها الأم في دول نامية برأسمال قدره ٥مليار \$ منها ٣.٣ مليار \$ فروع أجنبية^(٢). أمّا بالنسبة إلى جذب الاستثمار الأجنبي فقد استطاعت مصر جذب العديد من شركات عابرة القارات وعلى رأسها شركة فودافون للاتصالات العملاقة(حققت المرتبة الأولى عالمياً عام ٢٠٠٧ في حجم الإيرادات).

وفيما يأتي مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري :

الجدول رقم(٣/٦) تطور مؤشرات FDI للاقتصاد المصري ٢٠٠٥/٢٠٠٩ (مليار دولار)

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
تدفقات واردة	٥.٤	١٠	١١.٦	٩.٥
نسبة التدفقات من GFCF	٣٢.٢	٤٩.٨	٤٢.٧	٢٩.٢
السنة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الرصيد التراكمي	١١	٢٠	٥٠.٥	٦٠
نسبة الرصيد من GDP	٢٨	٢٠	٣٩.٦	٣٧

المصدر: إعداد الباحث و البيانات من WIR 2005/2009

تضاعف الاستثمار الأجنبي الوارد في عام ٢٠٠٧ قياساً بعام ٢٠٠٥ كما شكلت تلك التدفقات الواردة ٥٠٪ من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي لعام ٢٠٠٦ ، إلا إنها انخفضت إلى ٢٩.٢٪ عام ٢٠٠٨ و بالنسبة إلى الرصيد التراكمي فقد بلغ ذروته لعام ٢٠٠٨ نحو ٦٠ مليار \$ (نسبة ٣٧٪ من GDP) ومن ثمَّ إن الاستثمار الأجنبي في مصر مكون رئيسي في هيكل اقتصادها .

(١) الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الاسكوا ،دراسة حاتي الإمارات و مصر، ٢٠٠٥، ص ٥١.

(٢) WIR 2009

كما حازت مصر في مؤشر الأداء والإمكانات حسب منظمة الانكاد على ما يأتي :
الجدول رقم (٣/٧) المؤشرات الأداء والإمكانات FDI في الاقتصاد المصري للفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٧)

توافق بين الأداء وإمكانات	إمكانات	أداء	
جذب أعلى من الإمكانات	٧٠	١٤	١٩٩٠
=	٨٣	٥٧	١٩٩٥
جذب أقل من الإمكانات	٧٠	١٠٦	٢٠٠٠
=	٧٢	١١٢	٢٠٠١
=	٧٣	١١٦	٢٠٠٢
=	٧٥	١٢٤	٢٠٠٣
=	—	١٠٨	٢٠٠٤
جذب أعلى من الإمكانات	٨٢	٦٧	٢٠٠٥
=	٨٥	٣١	٢٠٠٦
—	—	٢٠	٢٠٠٧

إعداد الباحث بالاستناد إلى WIR (١٩٩٠/٢٠٠٩)*

في التسعينيات كان أداء مصر في جذب استثمارات أعلى من إمكاناتها ، كذلك الأمر حتى ٢٠٠٧ عدا الفترة ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤
كما حققت مصر عام ٢٠٠٨ المرتبة الثالثة كأكبر متلقي لـ FDI على مستوى القارة الإفريقية بعد نيجيريا و أنغولا ، و سبقت جنوب أفريقية بفارق نصف مليار \$ تقريباً .

ب-تجربة اليمن : في دراسة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد اليمني تبين أنه رغم تشجيع الاستثمار بالقانون رقم ١٢ لعام ١٩٩٠ ، مازال حجم الاستثمارات متواضعاً ^(١)، ويعود ذلك إلى بطء في عملية الإصلاح الاقتصادي و ضعف البيئة الاستثمارية .

وفيما يأتي مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد اليمني :

الجدول رقم (٣/٨) تطور مؤشرات FDI للاقتصاد اليمني ٢٠٠٩/٢٠٠٥ (مليار دولار)

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
تدفقات واردة	٠.٣-	١.١	٠.٤٦	٠.٤٦
نسبة التدفقات من GFCF	٩-	٢٨.١	١٠.٣	٦.٧
السنة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الرصيد التراكمي	٠.١٨	١.٣	٢.٤	٣.٣

* الإحصائيات في هذه الصفحة مأخوذة من WIR ٢٠٠٩ كما أن النسب محسوبة من قبل الباحث .

(١) انظر عدنان غانم مجلة جامعة دمشق ، مرجع سبق ذكره .

نسبة الرصيد من GDP	٤.٧	١٣.٩	١١	١٢.٢
--------------------	-----	------	----	------

المصدر: إعداد الباحث و البيانات من WIR 2005/2009

وحجم هذه التدفقات هي الأقل في منطقة غرب آسية بعد فلسطين و العراق
إذا يشكل كل من التدفقات الواردة و الرصيد التراكمي نسبة العشر لكل من GFCF و GDP عام ٢٠٠٧.
ج- تجربة الجزائر : عملت الحكومة الجزائرية على تنفيذ العديد من الإجراءات لتحسين بيئتها الاستثمارية منها:

- قيام المجلس الوطني للاستثمار والذي يرسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار .
- قيام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والذي يتمثل مهمتها في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع .
- إنشاء شبك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار .
- إنشاء صندوق دعم الاستثمار لتمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار .
- ومن الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي :
- خفض الرسوم الجمركية .
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للسلع الداخلة في الاستثمار .
- إعفاء من رسوم نقل الملكية .
- تتكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالمصاريف المتعلقة بالأشغال والمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع .
- إعفاء مدة ١٠ سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والرسم العقاري ^(١).
- وفيما يأتي مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الجزائري :

الجدول رقم (٣/٩) تطور مؤشرات FDI للاقتصاد الجزائري ٢٠٠٥/٢٠٠٩ (مليار دولار)

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
تدفقات واردة	١	١.٨	١.٧	٢.٦
نسبة التدفقات من GFCF	٤.٧	٦.٣	٥.١	٦.٨
السنة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الرصيد التراكمي	١.٥	٣.٥	١١.٨	١٤.٥
نسبة الرصيد من GDP	٢.٥	٦.٤	٩	٩.١

(١) واقع وتحديات FDI في الدول النامية

تزداد التدفقات سنوياً وصولاً إلى ٢.٦ مليار \$ وبنسبة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي نحو ٧٪، وهي نسبة ليست كبيرة ، كما بلغ الرصيد التراكمي نحو ٤.٥ مليار \$ وبنسبة ٩٪ من الناتج المحلي وفي دراسات عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تبين أن معظم الشركات الأجنبية الواردة إلى الجزائر تستثمر في مجال الطاقة (البترول و الغاز).

د- تجربة الكويت :

فيما يأتي بعض خصائص الاقتصاد و البيئة الاستثمارية في الكويت

- معدل الادخار ٢١٪ يفوق معدل الاستثمار ١٧٪ و من ثم لا توجد فجوة لتمويل الاستثمار.
- الميزان التجاري يحقق فائضاً مستمراً خلال مدة كبيرة من الزمن .
- إن عامل جذب FDI هو الاستفادة من نقل التقنيات وتوسيع الأسواق .
- لا يوجد FDI في قطاع استخراج النفط بالكويت لكن هناك مفاوضات لعقود الخدمات الفنية.
- هناك مشروعات مشتركة في صناعات البتروكيماوية .
- بعد عام ٢٠٠٠ تم الترخيص لأربعة بنوك أجنبية .
- يجب أن لا تقل نسبة العمالة الوطنية عن ٥٠٪.
- إصدار القانون رقم ٨ سنة ٢٠٠١ بشأن تنظيم FDI .
- يستطيع المستثمر الأجنبي الاستثمار في أي قطاع جديد عدا استكشاف وإنتاج النفط والغاز وعدا إصدار الصحف والمجلات وفتح دور نشر وعدا المضاربة.
- يجوز للمستثمر الأجنبي إنشاء شركة مغلقة ١٠٠٪ من الملكية بتوجيه من وزير التجارة كما تطبق الكويت برامج للإصلاح الاقتصادي والخصخصة^(١) .

• وفيما يأتي مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الكويتي :

الجدول رقم (٣/١٠) تطور مؤشرات FDI للاقتصاد الكويتي ٢٠٠٥/٢٠٠٩ (مليار دولار)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٠.٠٥٦	٠.١٢	٠.١٢	٠.٢٣	تدفقات واردة
٠.٢	٠.٨	٠.٨	١.٧	نسبة التدفقات من GFCF
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٥	١٩٩٠	
١	٠.٩٤	٠.٦١	٠.٣٧	الرصيد التراكمي
٠.٦	٠.٨	١.٦	٠.٢	نسبة الرصيد من GDP

(١) FDI حالة الكويت أحمد الكواز ص ١٧، مرجع سبق ذكره.

المصدر: إعداد الباحث و البيانات من WIR 2005/2009

رغم أن الكويت لديها الإمكانيات الكبيرة لجذب FDI إلا أنّ التدفقات الواردة محدودة ولا تشكل سوى أقل من ١٪ من GFCF ، كما أن المخزون التراكمي لل FDI أيضا لا يشكل سوى ١٪ من GDP ، ويرجع ذلك إلى احتمال عدم اعتماد الحكومة الكويتية على الاستثمار الأجنبي لتمويل التنمية من جهة وعدم الحاجة إلى تمويل الاستثمارات الداخلية (معدلات الادخار تفوق معدلات الاستثمار).

هـ- تجربة الإمارات :

تختلف السياسات والقوانين لكل إمارة :

- تكوين المؤسسات الفردية
- تعيين وكيل تجاري
- فتح فرع للشركة أو مكتب تمثيل
- الاشتراك في إحدى الشركات الوطنية .
- تأسيس شركات مهنية .
- الاستثمار برأسمال غير وطني في المناطق الحرة .

و حازت المرتبة الأولى عربياً في تحقيق القيمة الأدنى لمؤشر تفشي الفساد و ٢٩ عالمياً بين ١٤٦ دولة ، وهذا ما يمنحها ميزة تنافسية ومن ثمّ جذب استثمارات أجنبية متنوعة.

تشكل الاستثمارات الأوربية نحو ٥٠٪ من ملكية الاستثمارات الأجنبية ، أما القطاعات فتشكل الخدمة ٢٤٪ والمقاولات ١٧٪ وتجاري ١١٪ وصناعي ٦٪ .

في دراسة لاستبانة الإسكوا لوحظ أن المناخ الاستثماري الملائم هو الحافز الرئيسي للاستثمار في الإمارات ، وأن قانون الاستثمار والسياسات الاقتصادية الكلية ملائم جزئياً والضوابط والأنظمة الحكومية واضحة ومستقرة جزئياً وأن النظام الضريبي فعال وواضح ومحفز والنظام القانوني فعال جزئياً والبنية التحتية متوافرة وعصرية والنظام النقدي ملائم وفعال ، كذلك القانون التجاري وقانون العمل ملائم جزئياً ، وأن نسبة ٦٩٪ من FDI تستثمر من أجل إشباع السوق المحلية والمصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار هو FDI ٧٦٪^(١).

• وفيما يأتي مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الإماراتي :

الجدول رقم (٣/١١) تطور مؤشرات FDI للاقتصاد الإماراتي ٢٠٠٥/٢٠٠٩ (مليار دولار)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
------	------	------	------

(١) الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الاسكوا ، دراسة حاتي الإمارات و مصر، ٢٠٠٥، ص ٢٧.

١٣.٧	١٣.٣	١٢.٨	١٠.٩	تدفقات واردة
٢٤.٩	٢٦.٧	٣٠.٤	٣٨.٦	نسبة التدفقات من GFCF
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٠	١٩٩٠	
٧٠	٥٤.٨	١.١	٠.٧٥	الرصيد التراكمي
٢٦.٧	٢٥.٥	١.٥	٢.٢	نسبة الرصيد من GDP

المصدر: إعداد الباحث و البيانات من WIR 2005/2009.

نلاحظ كبر حجم التدفقات الواردة إذ بلغت ١٣.٧ مليار دولار وبنسبة ٢٥٪ من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ، إذ تعد الإمارات ثالث أكبر متلقٍ للـ FDI في منطقة غرب آسية بعد تركيا والسعودية .

أيضاً نلاحظ تطور الرصيد التراكمي خلال سبع سنوات نحو ١٠٠ ضعف وبنسبة ربع الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تعدّ الإمارات أيضاً ثالث أكبر رصيد بعد تركيا والسعودية لمنطقة غرب آسية .

و- تجربة الأردن

طبقت الأردن مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية ، فقد قامت بتحرير التجارة الخارجية .

كما طبقت برامج الخصخصة وأنشأت مؤسسة لتشجيع الاستثمار ، وعقدت عدة اتفاقيات تسهم في دعم الاستثمار الأجنبي كما أطلقت النافذة الاستثمارية لتسهيل الإجراءات للمستثمرين ^(٢).

• وفيما يأتي مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الأردني :

الجدول رقم (٣/١٢) تطور مؤشرات FDI للاقتصاد الأردني ٢٠٠٩/٢٠٠٥ (مليار دولار)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٢	١.٨	٣.٢	١.٨	تدفقات واردة
٣١.٨	٤٢.٧	٨٥.١	٥٤.٩	نسبة التدفقات من GFCF
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٠	١٩٩٠	
١٨	١٤.٦	٣.١	١.٥	الرصيد التراكمي

(٢) عدنان داوود محمد العذاري ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، السنة السادسة عشرة ، العدد ٤٦ ، عام ٢٠٠٩

نسبة الرصيد من GDP	٣٦.٥	٣٧.١	٩١.٩	٨٩.٩
--------------------	------	------	------	------

المصدر: إعداد الباحث و البيانات من WIR 2005/2009.

يحظى الأردن بتدفقات كبيرة جداً نسبة إلى حجم اقتصاده- من حيث المؤشرات الواضحة أعلاه- فهو يعتمد اعتماداً رئيساً وبشكل كبير على هذه التدفقات فقد بلغت عام ٢٠٠٨ نحو ٢ مليار دولار وبنسبة ٣٢٪ من GFCF ، كما بلغ الرصيد التراكمي ١٨ مليار دولار وبنسبة ٩٠٪ من GDP وهي من أعلى النسب ، ومدى الاعتماد الكبير للاقتصاد الأردني على الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية وخاصة أن الأردن ضعيف الموارد الطبيعية وضعيف الزراعة والتصنيع .

إذاً تتفاوت الدول في جذب FDI وفقاً لظروفها و برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها .

كما يمكن تقسيم منطقة دول الايسكو أ و دول غرب أسية حسب قدرة بلدانها على جذب FDI إلى ثلاث فئات :

فئة جذب كبير للـ FDI كتركيا و السعودية و الإمارات و الأردن و مصر و البحرين.

فئة جذب وسط للـ FDI كسورية و لبنان و قطر و عمان.

فئة جذب ضعيف للـ FDI كالعراق و فلسطين و اليمن و الكويت.

إذ إنّ العلاقة بين البيئة الاستثمارية الكلية للبلد وجذب الاستثمار الأجنبي علاقة طردية وقوية فالسعودية والإمارات وتركيا وبحرين تتمتع ببيئة استثمارية جيدة جداً .

كما أنّ العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية المدروسة والاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً يؤدي دوراً كبيراً في جذب الاستثمار الأجنبي كالأردن ومصر .

وتصنيف كل من سورية ولبنان وقطر وعمان في أداء وسط لجذب FDI يعود إلى عدم النضوج الكامل للبيئة الاستثمارية والإصلاحات الاقتصادية في تلك البلدان .

كما أنّ حصول بلدان كالعراق وفلسطين واليمن على تصنيف ضعيف يعود إلى ضعف البيئة الاستثمارية والوضع الأمني المتردي ، كما أن الكويت على الرغم من أنها ذات بيئة استثمارية قوية إلا أن جذب الاستثمار الأجنبي يحتاج إلى اهتمام أكبر للحكومة في تحسين وضع المستثمرين الأجانب .

المبحث الثاني : نقاط القوة والضعف الجاذبة والطاردة للـ FDI في سورية ضمن إطار البيئة الاستثمارية .

تمتلك جميع البلدان في العالم عوامل جذب وعوامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر .

تتفاوت الدول في ظروفها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن ثم تختلف ظروف دول ما عن أخرى فيما تمتلكه من مقومات جذب أو مقومات دفع للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه يمكن حصر نقاط الضعف بشكل عام كنقاط مشتركة بين البلدان وخاصة النامية منها كما يأتي :

- الإجراءات الإدارية المعقدة والبيروقراطية والفساد .

- المقاطعة الاقتصادية والحصار الاقتصادي .
- الحروب والنزاعات وتدهور الاستقرار الأمني والسياسي .
- عدم الاستقرار الاقتصادي .
- ضعف الإطار الناظم لعمليات الاستثمار .
- ضعف البنية التحتية .
- ارتفاع معدلات تضخم والانخفاض المستمر لقيمة العملة وانخفاض القوى الشرائية .

أولاً: نقاط الضعف الطارئة للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية :

- الإجراءات الإدارية و البيروقراطية
- الفساد ، عدم الشفافية .
- المقاطعة الأمريكية الاقتصادية .
- تدخل قوانين الاستثمار
- انخفاض متوسط حصة الفرد من GDP.
- الوضع الأمني والسياسي العام في منطقة الشرق الأوسط.
- بطء في عملية الإصلاح الاقتصادي .
- ندرة برامج الخصخصة للقطاع العام أو انعدامها ، ومن ثم صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود .
- انتظار الانضمام لمنطقة التجارة العالمية .
- ضعف برامج الترويج للفرصة الاستثمارية و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ضعف الاهتمام بمعايير الجودة والمحاسبة الدولية وحماية الماركات التجارية والملكية الفكرية.
- إبعاد بعض القطاعات الإستراتيجية عن المستثمرين المحليين والأجانب (كالمياه و الكهرباء)
- وجود ثغرات في البنية التحتية .
- ارتفاع معدلات التضخم .

أ- **الفساد** : في دراسة لـ Jaspersen / ٢٠٠٠ يعمل الفساد على تخفيض FDI كنسبة من GDP ودراسة لـ Smarzynska / ٢٠٠٠ يعمل الفساد على تخفيض إمكانية الاستثمار ويرفع إمكانية المشروعات المشتركة ، وتعمل الرشوة حسب دراسة Hines ١٩٩٥ بأنها تخفض تدفقات FDI الأمريكية في الدول الأكثر فساداً^(١).

(١) انظر الاستثمار الأجنبي المباشر حالة دولة الكويت ، د. أحمد الكواز ، معهد التخطيط العربي ، ص ٢٢.

كما يعدُّ الفساد الإداري والمالي من أهم المشاكل التي تعرقل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ليس لدول الإسكوا فقط (سورية من ضمنها) بل إلى كل الدول النامية ^(٢).

وفي دراسة لباحثين اقتصاديين سوريين تبين أن نسب الفساد في سورية بلغت ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ^(٣).

إذ تبين أن العلاقة بين الفساد الإداري و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة عكسية.

ب - المقاطعة الأمريكية الاقتصادية لسورية :

تمثل الولايات المتحدة أكبر الدول المصدرة والموردة للشركات العابرة القومية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم مقاطعة الولايات المتحدة لأحد من بلدان العالم تسهم بدور كبير في الحرمان من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن دخول الشركات الفرعية إلى الشركات الأم الأمريكية .

بدأت المقاطعة منذ عام ١٩٨٠ حين تم إدراج سورية ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب الدولي من قبل الولايات المتحدة، و وتالتت العقوبات حتى عام ١٩٩٨ حيث عارضت الولايات المتحدة إجراءات فتح أنبوب النفط بين سورية والعراق ، ومازالت المقاطعة مستمرة حتى الآن .

وكان من أشكال العقوبات المختارة لفرضها على سورية عام ٢٠٠٢ الصادر عن مجلس النواب الأمريكي :

- ١- حظر تصدير المنتجات الأمريكية إلى سورية عدا الأغذية والأدوية .
 - ٢- حظر استثمار أو عمل شركات أمريكية في سورية .
 - ٣- حظر تنقل الدبلوماسيين السوريين في دائرة نصف قطرها ٢٥ ميلاً من مركز عملهم في الولايات المتحدة .
 - ٤- منع شركات النقل الجوي السورية من الانطلاق أو الهبوط في الولايات المتحدة أو التحليق في أجوائها .
 - ٥- تخفيض اتصالات الولايات المتحدة الدبلوماسية مع سورية .
 - ٦- منع الكيانات الأمريكية أو الأشخاص من القيام بإجراء أي معاملات ملكية مع الحكومة السورية .
- وقد تم اختيار العقوبة الأولى والرابعة ، وبذلك لم يختاروا العقوبة الثانية التي لها تأثير مباشر في تدفقات الاستثمار المباشر الأمريكي إلى سورية .
- ويرجع استهداف قطع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى عاملين :
- العامل الأول : الضغط والعزلة ، فالاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأجل ويعزز علاقات التعاون .

^(٢) سياسات جذب الاستثمار المباشر في منطقة الاسكوا .

^(٣) د. قدرى جميل، محاضرات في التخطيط الاقتصادي في سورية ، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دمشق ، ٢٠٠٧م

العامل الثاني : إمكانيات التحكم وسهولة السيطرة الخارجية على تدفق الـ FDI إلى الدول المعاقبة اقتصادياً يساعد في ذلك التشابكات الاقتصادية العالمية للشركات الكبرى وحساسية رأس المال تجاه المخاطر المحتملة عند خرق العقوبات الاقتصادية .

ومع ذلك مازالت شركات أمريكية تدخل إلى السوق السورية ، كما أن الشركات القديمة الأمريكية العاملة في سورية أيضاً مازالت تستثمر خاصة في قطاعات الطاقة ، لكن يلاحظ ظهور المشكلات بعد انتهاء عقود الاستثمار كشركة/ كونوكو الأمريكية/ للغاز ، حيث انتقلت الشركة إلى الحكومة السورية ومن ثمّ تحتاج إلى معرفة تكنولوجية وقطع غيار من الصعب تأمينها بمعزل عن المساعدات الأمريكية^(١).

ج - الوضع الأمني والسياسي العام في منطقة الشرق الأوسط :

تمثل منطقة الشرق الأوسط منطقة أطماع دول كبيرة ومنطقة تأزم (كالكيان الصهيوني وتصادم الاستيطان وتنفيذ حروب- الوضع في العراق - إيران وملفها النووي - تهديد مستمر من قبل الولايات المتحدة - فلسطين المحتلة - قضية السلام في المنطقة) .

تعمل هذه الظروف العامة على انخفاض حصة التدفقات الداخلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إذ يبحث هذا الاستثمار عن الوضع السياسي والأمني الجيد ، وعلى مدى طويل نسبياً بما يتناسب و عمر المشروع .

د - بطء في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي :

تعتمد سورية الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي التدريجي وليس الانتقال بالصدمة ؛ لذلك يتطلب وقتاً أطول بكثير لتنفيذ عمليات الإصلاح الاقتصادي كالتخلي عن الدعم الحكومي للأسعار لبعض المواد ، تسليم القطاع العام وخصخصته ، تشجيع رأس المال الخاص والمحلي والأجنبي ، الانفتاح على العالم الخارجي وإلغاء تقييدات الواردات ، إصلاحات سياسات نقدية ومالية .

هـ- ندرة برامج خصخصة للقطاع العام أو انعدامها :

إن تحفظ الحكومة في سورية من تنفيذ برامج الخصخصة ، يعود إلى عدة أسباب منها عدم تخلي الحكومة عن القطاع العام الاقتصادي .

وعدم تخليها أيضاً عن الدور الاجتماعي الذي تؤديه مؤسسات القطاع العام الاقتصادية وغير الاقتصادية (التعليمية والصحية والثقافية) .

ومن المعروف أن تنفيذ برامج الخصخصة يعمل على تدفق الاستثمارات الخاصة محلية كانت أم أجنبية، وعدم تنفيذ تلك البرامج يخفض تلك التدفقات .

و- السوق المالية في بدايتها :

(١) انظر محمود جديد ، العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية في سورية ، رسالة ماجستير دمشق ٢٠٠٩ ، ص ١٢٦ ، ص ١٢٩ .

تعدّ السوق المالية من أهم مرتكزات الاقتصادات بما تقوم به من تجميع للمدخرات واستثمارها مباشرة ، كما تعدّ مرتكزاً للشركات المساهمة الكبيرة والقابضة وغيرها ، وبذلك يتم جذب تدفقات من الاستثمار المحلي والأجنبي .

وإنّ حداثة عهد السوق المالية في سورية أحرّ كثيراً من فرص الاستثمار وتدفقات الاستثمار ، إذ تحتاج السوق إلى وقت طويل حتى تصبح قادرة على النهوض بتنفيذ الاستثمارات .

ز- الانفتاح على العالم الخارجي وانتظار الانضمام لمنظمة WTO:

إنّ التدخل الحكومي في حركة الصادرات والواردات والرسوم الجمركية يخفض من كفاءة التبادلات التجارية ، و كانت منظمة التجارة العالمية تدعو الدول إلى فتح الأسواق للعالم الخارجي ومن ثمّ تسهيل تدفقات الاستثمارات الأجنبية .

وإنّ انضمام دولة ما إلى WTO يمنحها ميزات عديدة ومن ثمّ يعتمد المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار في البلد التي هي عضو في المنظمة ، حيث تشير دراسة للانكتاد إلى وجود علاقة قوية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ومعدل انفتاحها التجاري وخاصة خلال السنوات ١٩٨١ - ١٩٩١^(١) .

ح- إبعاد بعض القطاعات الإستراتيجية عن القطاع الخاص المحلي والأجنبي :

تحتكر الدولة بعض القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني كتوليد الكهرباء وتوصيل المياه والهاتف الثابت ، ومن ثمّ تقيد هذه الاحتكارات وتعيق تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر كونها قطاعات مرغوباً فيها قبل الشركات عابرة القارات .

ط- ارتفاع معدلات التضخم :

يعدّ الاقتصاد السوري مصاباً بالتضخم وارتفاع الأسعار وبنسب كبيرة ؛ مما يؤثر بشكل مباشر في القيمة الاسمية للسلع وانخفاض العملة والقوة الشرائية ، ومن ثمّ ينخفض الطلب ، ويعكس ذلك سلباً على الاستثمار ومعدلات النمو ، فالمستثمر الأجنبي المباشر يستثمر في البلاد التي تتسم بانخفاض معدلات التضخم .

ي- انخفاض متوسط حصة الفرد من GDP :

بلغ GDP عام ٢٠٠٨ نحو ٢ تريليون ل.س ، كما بلغ عدد سكان سورية نحو ٢٠ مليون نسمة للعام ذاته ، ومن ثمّ بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو مئة ألف ل.س (أي نحو ألفي دولار سنوياً) إذ تعدّ من الدخول المنخفضة في العالم ، مما يعكس هذا على عزوف المستثمر الأجنبي المباشر للاستثمار في سورية ، إذ يهمل ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي لأنّ هذا الأخير مؤشر على قدرة الفرد على الإنفاق ، ومن ثمّ قياس الطلب المحلي المتوقع ، ومن ثمّ الإنتاج لتغطية ذلك الطلب .

ك- انخفاض درجة حماية الملكية الفكرية والماركات التجارية :

من أسباب نفور المستثمر الأجنبي المباشر من الاستثمار في البلد المضيف تخوفه من سرقة المنتج ، أو براءة الاختراع ، أو الماركة التجارية ، أو تقليد المنتج ، أو الملكية الفكرية.

(١) موقع المعهد العربي للتخطيط ، محاضرات في FDI ، د. وشاح رزاق .

وعلى الرغم من صدور قوانين حماية الملكية الفكرية و براءات الاختراع في سورية إلا أنها تحتاج إلى شفافية أكثر وتطبيق تلك القوانين بشكل فعال .

ل- وجود ثغرات في البنية التحتية :

رغم توافر بنية تحتية مقبولة في سورية إلا أنها غير كافية لخدمة عمليات الاستثمار الضخمة ، وخاصة كون سورية ذات موقع جغرافي واستراتيجي ، ومن ثمّ تحتاج إلى تعزيز أكثر في قطاعات النقل وتوليد الطاقة .

ثانياً- نقاط القوة الجاذبة لـ FDI في سورية :

على الرغم من وجود بعض السلبيات و المثالب في البيئة الاستثمارية السورية إلا أنّ سورية تتمتع بكثير من الميزات و نقاط القوة في بيئتها الاستثمارية ، و لاسيّما الجهود الإصلاحية التي قامت بها الحكومة منذ عقدين من الزمن ، و من ثمّ عمل ذلك و يعمل على خلق جاذبية أكثر للاستثمار الأجنبي في سورية.

أ-استقرار سعر صرف الليرة السورية :

تعدّ أسعار صرف الليرة السورية مستقرة نسبياً منذ ١٩٩٠ -بغض النظر عن معدلات التضخم - ويعود ذلك إلى مراقبة أسعار الصرف من قبل البنك المركزي ، وتمّ أيضاً فك الليرة السورية مع الدولار واستبدال بعض من احتياطي العملات الأجنبية باليورو ، كما تمّ ربط الليرة السورية بحقوق السحب الخاصة .

كل هذا يعمل على إرساء استقرار أسعار الصرف إذّ ما يهتم المستثمر الأجنبي بالمرتبة الأولى استقرار أسعار الصرف الليرة السورية بما يضمن الحفاظ على حقوقه من أرباحه ورأسماله بقيمة وارداته وصادراته ، كما يشكل استقرار أسعار صرف العملة المحلية أحد أهم العوامل المشجعة على الاستثمار ، وانخفاض العجز الخارجي يعدّ مؤشراً لاستقرار أسعار الصرف^(١).

ب- تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيد :

منذ عام ٢٠٠٠ تمّ تحقيق معدل نمو وسطي بين ٤.٥٪ و ٦.٥٪ على الرغم من هبوط ذلك المعدل في عام ٢٠٠٣ إلى ١٪ ، و تعدّ نسبة ٦.٥٪ جيدة جداً بالنسبة إلى بلدٍ نامٍ ، وهذا يعمل على جذب استثمارات أجنبية لأنه مؤشر مهم جداً يعكس وضع الاقتصاد ، ومن ثمّ زيادة فرص الاستثمار فيه لوجود طاقات معطلة تحت مستوى التشغيل الكامل وأخيراً تحقيق أرباح جيدة وريعية عالية في الاستثمار باقتصادٍ نامٍ .

(١) رسلان خضور ، سياسات الاستثمار في سورية ، أعمال الندوة الاقتصادية السورية الألمانية، ص ٧٢

(كما يعدّ النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي العاملين الأكثر حسماً في جذب الاستثمار فمعظم تدفقات رأس المال الخاصة تذهب إلى الدول النامية التي تملك برنامجاً لاستقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح الهيكل الاقتصادي ، وتملك معدلات نمو عالية^(١)).

ج- انخفاض المديونية الخارجية وعبء الديون :

تتسم المديونية الخارجية في سورية بانخفاض قيمتها ومن ثمّ عبئها (حيث بلغت قيمة القروض الخارجية لعام ٢٠٠٨ نحو ١٣ مليار ل.س وهو مبلغ منخفض نسبياً) ، وكانت القيمة الكبرى لروسية ، لكن تم تسديدها عن طريق التبادل التجاري ، ومؤخراً تم تسديد ديون مستحقة لرومانيا ودول أخرى . وسبب انخفاض الديون أن معظم القروض التي أخذتها سورية كانت على شكل مساعدات من دول عدة ولاسيماً دول الخليج .

د- توفر سوق مالية وشركات تأمين ومصارف ومكاتب صرافة المرخصة :

تسهم السوق المالية في جذب المدخرات وتمويل استثمارات متنوعة ، إذ يحدد المستثمر الأجنبي قبل اتخاذ قراره بالاستثمار في بلد ما على معرفة حال السوق المالية فيما إذا كانت فاعلة في هذا البلد ، والسوق المالية في سورية حديثة العهد وتتطلب بعض السنوات حتى تصبح ناضجة وتخدم عملية الاستثمار .

كما تسهم شركات التأمين في تقديم كافة أنواع التأمين الضرورية كلّها لخدمة الاستثمارات مما يكسب المستثمرين ثقة أكبر بالاستثمار بالبلد المعني ، حيث تتنوع شركات التأمين في سورية بين القطاع العام وقطاع الخاص وبين نظام التقليدي والنظام التكافلي ، ومن ثمّ تغطيه جميع أنواع التأمين التي تخدم المستثمرين .

كما تعدّ المصارف بكل أنواعها الممول الرئيسي للاستثمارات وتنظيم عمليات الاستثمار .

هـ- صدور قوانين منع الاحتكار وغسل الأموال وتشجيع المنافسة وحماية العلامات الفكرية والماركات تعمل هذه القوانين على تحسين البيئة القانونية للمستثمرين ، فقامون منع الاحتكار يجذب المستثمرين الباحثين عن سوق المنافسة .

ففي دراسة قياسية ل Maskus لعام ٢٠٠٠ بعنوان حقوق الملكية الفكرية و سياسة FDI تبين من خلالها (تسهم الزيادة التي تعادل ١٪ بحماية الاختراعات في البلد المضيف بزيادة رصيد الاستثمار الأمريكي بنحو ٠.٥٪^(١)).

(١) جميل ، هيل عجمي. الاستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية، عدد ٣٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٩ ، أبو ظبي ، الإمارات، ص٣٦

(١) موقع المعهد العربي للتخطيط ، محاضرات في FDI ، د. وشاح رزاق .

كما أن من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الشركات العابرة القومية هو وجود قانون لحماية العلامات الفكرية والماركات إذ تم إصدار المرسوم ٢٠٠٤/٩٢ انضمام سورية إلى نظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات التجارية ، وإلى معاهدة التعاون في مجال براءات الاختراع (pc+) الخاص بتسجيل الاختراعات ، كما تم إصدار القانون ٢٠٠٣/٥٩ الخاص بغسيل الأموال ، فأُحدثت هيئة مكافحة غسيل الأموال (ACML)^(٢) .

و-توافر بيئة تحتية مقبولة :

إن البنية التحتية في سورية ذات مستوى مقبول ، وتعمل الحكومة على تحسينها عن طريق الاستثمار بالبنية التحتية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص على المشاركة باستثماراتها.

ز-الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسورية :

ويشكل ميزة لتجارة الترانزيت ومدخلاً إلى أسواق أخرى إقليمية وعالمية .

ويعدّ الموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري والمحددة لاتجاهاته ، وهو يؤثر فيه من خلال الميزات التي يتيحها لجهة تأمين الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية أو إلى الموارد الطبيعية بأقل التكاليف الممكنة^(٣).

ح-ضمان الاستثمار عن طريق منظمات محلية وإقليمية وعالمية :

يعدّ توفر ضمان الاستثمار في البلد المضيف العامل الأقوى في اتخاذ قرار الاستثمار من قبل المستثمر وسورية عضو في كل من المركز الدولي لتسوية المنازعات للاستثمار ICSID ، وعضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA في عام ٢٠٠٢ ، وعضو في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات التي تقدم الضمان ضد المخاطر غير التجارية (تأمين ، مصادرة ، حروب أهلية) .

(ومحلياً : أنشأت محكمة بداية المدنية عام ٢٠٠٤ غرفة رقم ٢/ في كل المحافظات مهمتها النظر في الدعاوى المتعلقة بالنزاعات الناشئة حول قانون الاستثمار^(١)).

ط- توافر مناطق حرة ومناطق صناعية :

بلغ عدد المناطق الحرة في سورية (٩) مناطق يسهم فيها المستثمرون الأجانب .

(٢) تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية لعام ٢٠٠٧، إصدار هيئة الاستثمار السورية
(٣) - منذر خدام ، الأسس النظرية للاستثمار ، منشورات وزارة الثقافة ، مرجع سبق ذكره.

(١) د.مصطفى العبد الله الكفري ، اقتصادات الدول العربية و العمل الاقتصادي المشترك، ص ٩٥

كما بلغ عدد المناطق الصناعية (٤) مناطق موزعة توزيعاً إقليمياً متناغماً يسهم فيها المستثمرون الأجانب أيضاً ، إذ تؤدي تلعب هذه المناطق دوراً كبيراً في جذب استثمارات أجنبية مباشرة.

ي- تشجيع الحكومة المستثمرين وتقديم الحوافز و إصدار القوانين المشجعة :

تنصب جهود الحكومة في توفير المناخ الملائم للمستثمرين وتشجيع القطاع الخاص ، وتعمل بأقصى طاقاتها من أجل توفير ذلك المناخ الذي يشكل الإطار الفعلي والمحفز لعملية الاستثمار .

وفي تحقيق هدفها في جذب الاستثمار تعمل الحكومة على إصدار القوانين الملائمة المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمناخ الاستثماري ، كذلك بالمستثمر المحلي والأجنبي.

ك- توافر السوق المحلية والإقليمية :

إذاً يبلغ عدد سكان سورية ٢٠ مليوناً (مستهلك) فهي سوق كبيرة نسبياً خاصة أن الدخل الأكبر يذهب إلى الاستهلاك نظراً لانخفاض مستوى الأجور .

كما تشكل اتفاقيات سورية مع دول الجوار والدول العربية (اتفاقية GAFTA) والدول الأوروبية (الشراكة الأوروبية) اتساعاً لنطاق السوق ، ومن ثمّ يمتد السوق ليصبح عدد سكان المنطقة نحو ٥٠٠ مليون (مستهلك) إذ يعدّ حجم السوق من العوامل المؤثرة في قرار توطن الاستثمار الأجنبي ، فكبر حجم السوق المحلي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي ، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر الطلب الجاري) وعدد السكان (مؤشر الحجم المطلق) للسوق^(٢).

ل-توافر الاستقرار السياسي والأمني:

(يعدّ من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي ، على عكس حالة الفوضى والانفلات الأمني ، وكذلك حالة الحرب من العوامل النابذة للاستثمارات الأجنبية المباشرة^(٣)).

ويشكل الاستقرار السياسي والأمني في سورية ميزة تنافسية مشهوداً لها في دول المنطقة والعالم.

م-توافر الموارد الطبيعية والموارد البشرية :

تتمتع سورية بتوافر كمية هائلة من الثروات الطبيعية المتنوعة التي تشكل مدخلات العملية الإنتاجية للاستثمارات المحلية والأجنبية .

كما تتمتع سورية بتوافر الموارد البشرية الكبيرة والمتنوعة والفنية والمؤهلة والمدربة والمتعلمة .

(٢) أميرة حسب الله محمد ، مرجع سبق ذكره

(٣) د. صقر، شرف، إسماعيل ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصادات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (٢٨)، عدد (٣)، سنة ٢٠٠٦، ص ١٦٤

ن-توافر فرص استثمار متعددة في سورية والربحية العالية :

هذه الفرص ناجمة من جهة عدم وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل ، ومن جهة أخرى توافر موارد طبيعية وأخرى تدعم هذه الاستثمارات ، فالاستثمارات الزراعية (توافر الأراضي الصالحة للزراعة والمناخ ومياه الري) والاستثمارات السياحية (يتوافر الكثير من الآثار والمناظر الطبيعية) واستثمارات الطاقة (يتوافر النفط والغاز) .

س-سياسات اقتصادية جيدة الأداء والاستقرار الاقتصادي :

يتأتى الاستقرار الاقتصادي من سياسات اقتصادية فعالة ، فالنسبة إلى السياسة النقدية تم إصدار مرسوم بإقامة مجلس النقد والتسليف (كهيئة مستقلة) تتبع للبنك المركزي غايتها تنظيم الأمور النقدية. كما تم توحيد أسعار الفائدة وتركها لعوامل السوق وبالنسبة إلى السياسة المالية : هناك إصلاح ضريبي وتخفيض الدعم الحكومي ورفع أسعار الطاقة والتخلي عن التسعير الإداري لبعض السلع والخدمات . أما بالنسبة إلى السياسة التجارة الخارجية فقد عملت الحكومة على تخفيض الرسوم الجمركية وقيود الواردات ، وشجعت الانفتاح على العالم الخارجي ، كما قامت بتقديم طلب للعضوية في WTO .

ع-تطبيق الإصلاح الاقتصادي :

بدأ برنامج الإصلاح فعلياً منذ تشجيع مرسوم التعددية الاقتصادية مروراً بإصدار القانون ١٩٩١/١٠ تشجيع الاستثمار ، ولكن بدأ بشكل كبير عند إعلان الحكومة ، وإقرار اقتصاد السوق الاجتماعي في عام ٢٠٠٤ ، وإصلاح السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية ، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والانفتاح على العالم الخارجي ، وتوفير أسعار الفائدة ، وإعطاء صلاحيات أكبر للحكومة الاقتصادية في التطبيق التدريجي لبرامج الإصلاح والدخول في اقتصاد السوق .

والاستعانة بكثير من المنظمات الدولية والإقليمية للمساعدة في تطبيق برامج الإصلاح /Escwa/Imf/ WB/ Undp .

ورد في المؤتمر القطري التاسع للحزب : تأكيد سياسية التعددية الاقتصادية وضرورة تحديث القوانين الاقتصادية واستخدام الأساليب الحديثة في إدارة الاقتصاد ووضع رؤية اقتصادية حديثة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني وأدوات التحديث والتطوير لإنجاح عملية الإصلاح الاقتصادي^(١) . كما ورد في الخطة الخمسية التاسعة ، أهمية إصلاح السياسات الاقتصادية وتحسين المناخ الاستثماري وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

ويهدف البرنامج الإصلاح الاقتصادي إلى :

الاستقرار الاقتصادي و احتواء التضخم و تحسين كفاءة تخصيص الموارد والنمو الاقتصادي المستمر وتحسين مستويات المعيشة .

كما يتسم الإصلاح الاقتصادي في سورية بـ:

(١) د. مصطفى العبد الله الكفري ، الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في سورية ، اتحاد الكتاب العرب ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩ .

تحرير النشاط الاقتصادي من القيود / تشجيع القطاع الخاص / الاعتماد على آليات السوق / تطوير القطاع العام / اعتماد سياسة التنمية الموجهة نحو الداخل والخارج^(١) .

ص-توافر احتياطي كبير من العملات الأجنبية :

حيث بلغ حجم الموجودات الأجنبية في البنك المركزي نحو خمس التيرليون ل.س و ٧٧.٥ مليار ل.س في البنوك التجارية^(٢)، ومعظم العملات الأجنبية تحت بند اليورو والدولار . وإن وجود هكذا احتياطي العملات الصعبة يعمل على تعزيز الاقتصاد الوطني و استقراره و من ثم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

ق-توافر هيئة حكومية ترعى المستثمرين :

شغل مكتب الاستثمار فيما قبل المرجع الحكومي للمستثمرين ، ومع إصدار مرسوم إحداث هيئة الاستثمار عوضاً عن مكتب الاستثمار ، أعطي صلاحيات أوسع وأكثر نفوذاً لرسم السياسة الاستثمارية التي تقرها الحكومة . وهذه الهيئة تشكل عاملاً مهماً لجذب الاستثمار الأجنبي كون المستثمر يحتاج إلى مصدر معلومات ودعم ورؤية وإستراتيجية توفرها له تلك الهيئة .

ر-إقامة علاقات إستراتيجية اقتصادية استثمارية وتجارية مع دول العالم :

خصوصاً بالجهود التي تقيمها الحكومة على رأسها الرئيس بشار الأسد فهو يعزز علاقات التعاون مع دول العالم في المجالات كافة ، وخصوصاً العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والترويج للاستثمار .

ش-عقد اتفاقات استثمارية ثنائية :

في دراسة قياسية بـ blonigen & davies ، عام ٢٠٠٠ بعنوان : تأثيرات الضرائب الثنائية على نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي ، حيث تزيد كل سنة إضافية من الاتفاقية الثنائية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للخارج بـ ٧٪ على شكل تدفقات و ٩٪ على شكل أرصدة للسنوات (١٩٦٦ - ١٩٩٢)^(٣) .

المبحث الثالث

السياسات والاستراتيجيات المتبعة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تحسين البيئة الاستثمارية

تؤدي كل من المنظمات و الحكومات و هيئات ترويج الاستثمار دوراً كبيراً في رسم السياسات الخاصة بجذب الاستثمار الأجنبي، وفي هذا المبحث سيتم تحديد سياسات منظمة الاسكوا و مدى توافق التجربة

(١) انظر المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٢) النشرة الدورية للبنك المركزي في سورية، ٢٠٠٨ .

(٣) أحمد الكواز - FDI ، حالة الكويت .

السورية مع المقومات التي وضعتها الاسكوا ، ومن ثم عرض سياسات هيئة الاستثمار السورية و أخيراً سياسات الحكومة السورية في جذب الاستثمار الأجنبي .

أولاً - أهم مقومات نجاح سياسات واستراتيجيات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر

حسب منظمة الاسكوا: (١)

منظمة الاسكوا هي منظمة تابعة للأمم المتحدة في منطقة غرب آسية ، وهي اختصار لـ اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسية ، ويشارك في عضويتها جميع البلدان العربية الآسيوية فضلاً عن مصر (١٤ دولة) ، وتهتم بتعزيز عملية التنمية في هذا الإقليم الجغرافي ، ومن ثمّ تنشر بحوثها في مواضع اقتصادية و اجتماعية متعددة ، ومن جملة هذه البحوث الموضوعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، وقد توصلت المنظمة إلى تحديد أهم مقومات نجاح سياسات واستراتيجيات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تلمس تلك المقومات الوضع الفعلي للمنطقة و تأمين دراسة تحليلية و واقعية و شاملة.

أ- توافر الإرادة على أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية للحاجة إلى صياغة وتنفيذ ومراقبة إستراتيجية وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعدّ توافر هذه الإرادة العامل الأساسي لنجاح هذه الإستراتيجية بشرط أن تُترجم هذه الإرادة إلى خطوات تشريعية وتنفيذية تمهيداً لزيادة هذه التدفق . فعلى المستوى التشريعي ، يجب وضع القوانين الملائمة لمثل هذا التدفق ، وفي مقدمتها قوانين حماية الملكية الفردية والفكرية ، وقوانين دعم المنافسة ، وقوانين الشركات ، وقوانين تحرير التجارة ورأس المال ، وقوانين الخصخصة وغيرها ، فسن هذه القوانين يوفر الأمان والضمان للمستثمر الأجنبي بأن استثماراته تتمتع بحماية تكفلها قوانين وضعتها السلطات التشريعية وليس مجرد تدابير حكومية يمكن أن تتغير بتغير الحكومة ، كما أن هذه القوانين تدل على تمسك الدولة على أعلى مستوى بتنفيذ إستراتيجية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وعلى المستوى التنفيذي ، يجب على الحكومة أن تكفل تحويل هذه التشريعات الصادرة إلى قوانين وإجراءات حكومية تنفيذية تسهل وتحمي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، وينبغي أن تكون تلك القوانين والإجراءات الحكومية واضحة ومستقرة وأن توفر الشفافية اللازمة التي تشجع المستثمر الأجنبي ، كما يجب على الحكومة إقرار وتنفيذ سياسة اقتصادية كلية مستقرة بحيث يتم السيطرة فيها على العجز المالي والتجاري ومستوى التضخم مع استقرار سعر الصرف بعد أن يتم تحريره ، بحيث يعكس القدرة الشرائية للعملة المحلية ، ويؤدي تحقيق هذه الأهداف إلى تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهو الأمر الذي يسهم في دعم تدفق هذا الاستثمار .

(١) الاسكوا ، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الاسكوا : تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٣ ، ص ٢١ .

ب- تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

تمثل الحوافز المشجعة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عبئاً اقتصادياً ومالياً ، ومن ثم يجب أن يكون المردود الاقتصادي لهذا التدفق أكثر من الأعباء المالية ، وتعدُّ هذه الأعباء ، المتمثلة في الإعفاء من الضرائب والرسوم وتقديم التسهيلات المالية الأخرى ، بمنزلة خسارة مالية للخزانة العامة ، ومن ثم فإن المكاسب النهائية لهذا التدفق يجب أن تفوق هذا الخسائر ، وإلا فلا داعي لدعم هذا التدفق ، ويجب أن تكون الأهداف الموضوعية واضحة ومحددة ، سواء أكانت تتمثل في زيادة الصادرات ، أو إشباع السوق المحلي ، أو زيادة الكفاءة الاقتصادية ، أو استثمار واستغلال الموارد الطبيعية هو تحديد نوعية الاستثمار الأجنبي الملائم لتحقيق كل من هذه الأهداف ، فالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يطمح إلى إشباع حاجات السوق المحلي يختلف عن ذلك الذي يسعى إلى زيادة الصادرات ، وكلاهما يختلف عن ذلك الذي يهدف إلى استغلال الأيدي العاملة المحلية الرخيصة وغيرها ، كما أن تحديد الهدف من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحديد الحوافز المقدمة بحيث لا يكون هدفاً عاماً مجرداً بل يتجه إلى نوعية الاستثمار الذي يراد تدفقه طبقاً للهدف الاقتصادي المعلن ، في حين تكون هذه الحوافز موجهة ، مما يحقق الهدف بأقل تكلفة ممكنة على الخزينة العامة .

ج- أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي ، وخاصة القطاع الخاص ، وليست متنافسة أو متناقضة معها :

ويعني ذلك النظر إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه عملية مؤقتة إلى حين زيادة الاستثمار المحلي كما ونوعاً بحيث يستطيع قيادة عملية النمو الاقتصادي ، إذ إنَّ الاعتماد الكلي أو شبه الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني ، وخاصة في حالة الأزمات الاقتصادية العالمية أو المحلية ، فعلى الرغم من الاستقرار النسبي الذي يتسم به الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنةً بغيره من التدفقات المالية الخارجية ، فقد ينخفض لظروف عالمية أو محلية ، كما حدث في عام ٢٠٠١ ، عندما انخفض على المستوى العالمي بنحو ٥٠ % ، ومن ثم ، يجب أن تكون استراتيجية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر متماشية مع استراتيجية دعم الاستثمار المحلي بحيث ينخفض ، على المدى الطويل ، الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر ويظل في حدود ضيقة ومحددة ، في مجال نقل التكنولوجيا مثلاً . ويتطلب هذا عدم التمييز في التعامل بين الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر سواء من ناحية التخفيضات الجمركية أو الضريبية أو تقديم التسهيلات المالية وغيرها ، أي إنَّ سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر يجب ألا تؤدي إلى هروب الاستثمار المحلي ، بل أن تعمل على زيادة هذا الاستثمار حتى تكون المحصلة النهائية هي زيادة في الاستثمار المحلي وليس العكس .

د- العمل على إيجاد تكامل أو تعاون وثيق بين فروع الشركات الأجنبية ووحدات الإنتاج المحلية:

لا يمكن لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أن ينجح في تحقيق أهداف التنمية إلا إذا كان هناك ارتباط بين وحدات الإنتاج المحلية مثيلاتها التابعة للاستثمار الأجنبي المباشر ، فانتفاع وحدات الإنتاج

المحلية من التقنية الحديثة ووسائل الإنتاج والإدارة المتطورة هو العامل الرئيسي في تحقيق الأثر الإيجابي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المحلي ، وتمثل زيادة كفاءة عوامل الإنتاج ، ونتيجة تطبيق أحدث وسائل الإنتاج والتكنولوجيا المتطورة ، أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، ويعد نجاح الحكومة في خلق هذا الترابط والتعاون أهم العوامل في تحقيق أهداف إيجابية من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .

هـ - ربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة :

يجب أن تكون هذه السياسة رافداً لتحقيق الأهداف الاقتصادية العليا ، ويعني ذلك ألا تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر معزولة عن السياسة الاقتصادية الكلية ، وهذا يتطلب تحديد القطاعات التي ترغب الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ، والأهداف المراد تحقيقها في كل قطاع والوسائل المطلوبة ، وإستراتيجية جذب الاستثمار بما في ذلك خصخصة كل هذه القطاعات أو أجزاء منها ، وما إلى غير ذلك ، أي من الضروري ربط التنمية القطاعية بسياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما يتطلب ذلك تحديد القطاعات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية بحيث تساعد على نجاح سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن شأن التركيز على هذه القطاعات أن يساعد على نجاح هذه السياسة بأقل تكلفة ، خاصة إذا اقتصر توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر على هذه القطاعات أو الصناعات فقط ، وهو ما يعني اعتماد سياسة تراعي نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر وليس فقط كمية الاستثمار الأجنبي المباشر المراد جذبها لتحقيق أقصى قدر من الأثر الإيجابي على الاقتصاد الوطني وبأقل تكلفة على الخزينة العامة .

و - تحسين المناخ الاستثماري العام وخلق فرص للاستثمار تستطيع جذب الاستثمار الأجنبي

المباشر :

يتطلب تحسين مناخ الاستثمار استقرار السياسة الاقتصادية الكلية ، بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري واستقرار السياسة المالية والنقدية ، والتحكم في التضخم ، كما أن خلق فرص للاستثمار ، بما في ذلك انتهاز سياسة الخصخصة ، يؤدي إلى دعم جهود الدولة في نجاح سياستها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

ز - نجاح أية إستراتيجية لدعم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يقتضي معرفة الدوافع التي

يسعى هذا الاستثمار إلى تحقيقها حتى يتم التركيز على واحد أو أكثر من هذه الدوافع :

هناك ثلاثة دوافع أساسية تمثل أهم دوافع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، أولها هو استغلال الموارد الطبيعية المتاحة واستثمارها في البلد المضيف ، وهذه تشمل كل أنواع الموارد بما في ذلك النفط والغاز والماس والذهب وغيرها ، والدافع الثاني هو البحث عن الأسواق الجديدة إما من أجل تعزيز الصادرات من الدول التي يعد موقفاً لهذا الاستثمار ، أو إنشاء فروع للصناعات في الدولة المضيضة لإشباع السوق المحلي ، ويعتمد تعزيز الصادرات أو إنشاء وحدات إنتاج في البلد المضيف بالدرجة الأولى على

تكلفة الإنتاج ، من ناحية وعلى تكلفة التصدير من دولة المقر إلى دولة السوق ، من ناحية أخرى ، ففي الدول التي تتبع سياسة إحلال الواردات يلجأ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إنشاء فروع للإنتاج في الدولة المضيفة بغرض الالتفاف على القيود التي تفرضها الدولة المضيفة على هذه الواردات ، أمّا في الدول التي تتبع سياسة تحرير الواردات فقد يتجه الاستثمار إلى التصدير من دولة المقر إلى الدولة المضيفة ، إذ إنّ التكلفة هي العامل الرئيسي الذي يقرر اعتماد أي من النهجين ، ويتمثل الدافع الثالث للاستثمار الأجنبي في السعي إلى تحسين الفرص التنافسية لمنتجاته على المستوى العالمي ، وذلك بتقليل تكلفة الإنتاج عن طريق توزيع وحدات الإنتاج أو جزء منها في دول ذات تكلفة منخفضة ، وخاصة فيما يتعلق بتكلفة العمالة في ظل وجود عمالة مدربة ورخيصة نسبياً في الدول المضيفة مقارنة بدولة المقر التي غالباً ما تكون دولة متقدمة ، ومن أهم الصناعات التي انتهجت هذا النهج صناعة السيارات وصناعة الأجهزة الإلكترونية .

ح- توافر خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات التي تشملها والأهداف المطلوب تحقيقها والخدمات الحكومية المتوافرة لخدمة هذه الاستثمارات:

ويعني ذلك تعريف المستثمر الأجنبي بأهم الفرص المتاحة وحجمها والقطاعات الرئيسية المراد تنميتها ، فالمعرفة هي أهم عنصر يجب على الحكومات توفيره للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل دعم هذا التدفق ، وتعدّ الخرائط الاستثمارية عنصراً رئيساً في جهود الدولة للترويج لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما تشمل هذه الجهود إبرام الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم التسهيلات ، ومن أهمها إلغاء الازدواج الضريبي وتسهيل إعادة انتقال الأرباح ورأس المال وغيرها ، وإقامة المعارض التي تبين الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة والخدمات الحكومية المتوافرة لخدمة هذه الفرص ، ويمكن القول: إن خطة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر تشبه - إلى حد بعيد - خطة دعم السياسة ، إذ يؤدي الجانب الترويجي دوراً مهماً في نجاح هذه الخطة ، وهو الأمر الذي يتطلب توافر مزيد من الموارد البشرية المدربة والقادرة على إقناع المستثمرين بأهمية الاستثمار في الدول المصنعة ، والتركيز على الجوانب الإيجابية التي تقدمها هذه الدول ، وعلى القوانين التي يمكن للمستثمرين الأجانب الاعتماد عليها لضمان نجاح استثماراتهم .

ط- تعزيز التنمية البشرية وخاصة إصلاح قطاع التعليم بما يتماشى ومتطلبات السوق من العمالة المدربة في مختلف التخصصات :

يؤدي توافر الأيدي العاملة المدربة والرخيصة نسبياً مقارنة مع بمثلتها في الدول المجاورة والمتقدمة دوراً أساسياً في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ تمثل العمالة عنصراً مهماً من تكلفة الإنتاج ومن ثمّ من الاستثمار الأجنبي ، وخاصة ذلك الاستثمار الذي يهدف إلى المنافسة في الأسواق المحلية ، إذ يسعى إلى خفض هذه التكلفة عن طريق عدة وسائل ، من أهمها : توفير العمالة المدربة والرخيصة نسبياً ، كما ينبغي على الدول التي ترغب في دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أن تسعى إلى زيادة

الاهتمام بنظام التعليم والتدريب بما يتناسب و متطلبات السوق المحلية من جهة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى .

ي- تكوين سمعة مشجعة لدى المستثمرين الأجانب ثم إيجاد فرص للاستثمار (أي خلق استثمارات أجنبية) والعمل على خدمة الاستثمارات القادمة بحيث تبقى وتنفذ التزامات طويلة الأجل بدلاً من خروجها بسرعة نظراً إلى عدم كفاءة الحوافز أو عدم تنفيذها أو بطء الخدمات الأساسية لهذه الاستثمارات أو عدم توافرها :

ويعني ذلك أن خطة الترويج تتكون من ثلاث مراحل ، تتضمن الأولى الدعاية والترويج ، بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية ، وعقد لقاءات مع المستثمرين ، وإبرام الاتفاقيات مع مختلف الدول .

وتشمل المرحلة الثانية خلق الاستثمار ، بما في ذلك إيجاد الفرص المؤاتية والمشجعة للاستثمار فيها ، والقطاعات الجاذبة لهذه الاستثمارات ، وبناء المؤسسات ، وإصدار القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر .

أما المرحلة الثالثة فتتمثل في المحافظة على الاستثمارات القادمة عن طريق توفير الخدمات الحكومية اللازمة والبنية التحتية الحديثة وغيرها من الخدمات التي تشجع على بقاء هذه الاستثمارات وعدم هروبها ، مما يشجع على قدوم استثمارات إضافية بفضل الجهود القائمة لخدمة هذه الاستثمارات ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحملة الترويجية يجب أن تشمل جميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص ووسائل الإعلام المختلفة والمكاتب التجارية في الخارج والسفارات وغيرها من المؤسسات التي يمكن أن تسهم في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، فضلاً عن ذلك ، يجب أن تتوفر البيانات والمعلومات والخرائط الاستثمارية المفصلة التي توضح أرقاماً وبيانات عن الاقتصاد الوطني ، والقطاعات الرئيسية ، وأرقام النمو الاقتصادي ، وحجم الاستثمارات المخصصة وغيرها ، على أن تكون هذه الجهود تحت إشراف وتنسيق مكتب مختص مثل مكتب تشجيع الاستثمار أو وزارة التخطيط أو أية جهة حكومية تتوفر فيها الإمكانيات المادية والبشرية والقانونية التي تسمح لها بالحصول على البيانات والأرقام والتنسيق مع مختلف الأجهزة الحكومية ، كما يمكن لها أن تفتح فروعاً في الخارج ، أو أن تتسق مع المكاتب التجارية الحكومية بالخارج حسب الإمكانيات المتوفرة ، ويمكن للحكومة أن توكل للقطاع الخاص مهمة الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر .

وقد قامت عدة حكومات بمثل هذه الخطوة ، ومنها إندونيسيا وتايلاند ، كما استعانت دول أخرى بالإمكانات المتوفرة للقطاع الخاص وعملت على توظيفها في المؤسسات الحكومية القائمة من أجل الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن بينها كندا والمملكة المتحدة .

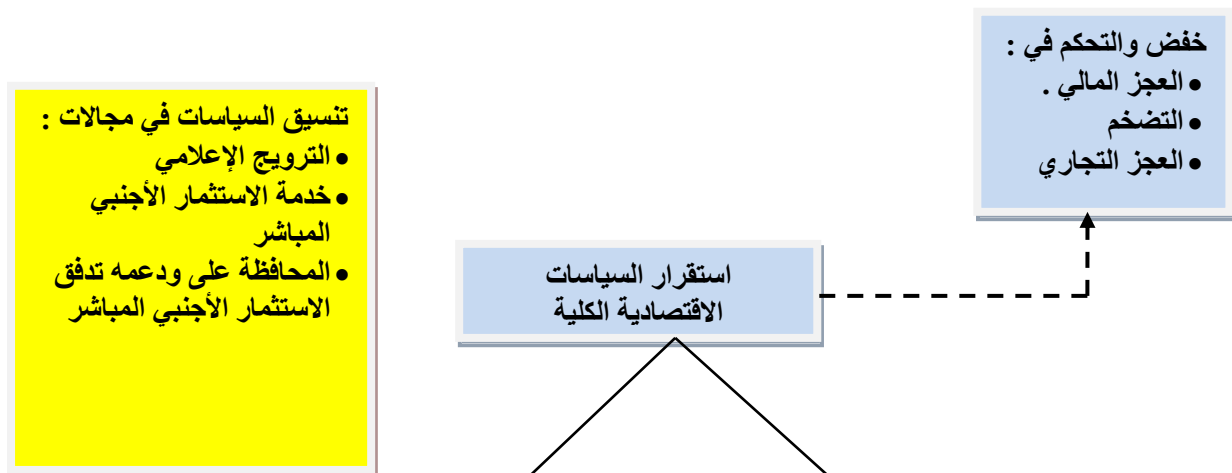
ك- الربط بين مؤسسات القطاع الإنتاجي المحلية والشركات الأجنبية المستثمرة :

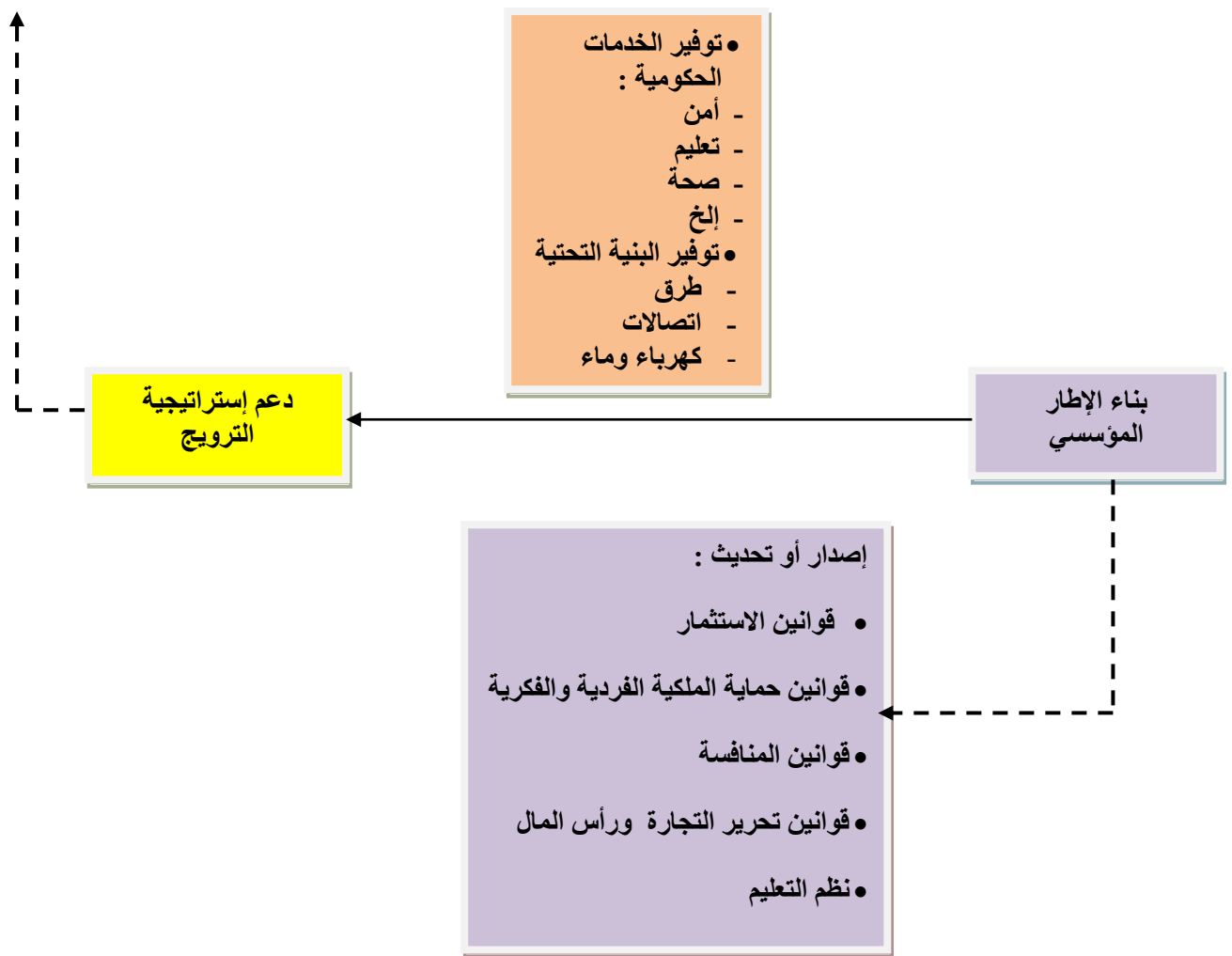
ويهدف ذلك إلى انتفاع مؤسسات القطاع الإنتاجي من الإمكانيات المالية والعينية والتدريبية المتوافرة لدى الشركات الأجنبية المستثمرة لتوسيع نطاق الاستفادة من تدفق هذه الاستثمارات ، ويمكن للحكومة أن تقوم بدور مهم عن طريق تشجيع الشركات الأجنبية على إقامة علاقات إنتاج وبرامج تدريبية مع مؤسسات القطاع الإنتاجي المحلي ، وذلك عن طريق تقديم تسهيلات إضافية أو تقديم تسهيلات إضافية للشركات الأجنبية التي تقوم بتعزيز تعاونها مع الشركات المحلية ، سواء بتقديم إعفاءات ضريبية إضافية أو تقديم تسهيلات حكومية أخرى ، ومن شأن سياسة التدخل الإيجابية لتعزيز التعاون بين الشركات المحلية والأجنبية أن تؤدي إلى الإسراع بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم الانتفاع منه ، مما يدعم الجهود الخاصة بتعزيز الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات المحلية ، وهو من أهم الأهداف التي يرجى تحقيقها ، وهنا تؤدي الحكومات دوراً محورياً عن طريق الوسائل المالية المتوافرة لديها لتشجيع الشركات الأجنبية أو فروعها على توسيع التعاون في مجالات الإنتاج والتدريب مع الشركات المحلية .

ل- الاعتماد على سياسة تقديم الحوافز والإعفاءات الموجهة بدلاً من الإعفاءات والحوافز العامة التي اتجهت إليها كثير من الدول النامية ومنها دول الإسكوا :

لما كانت الحوافز والإعفاءات التي توفرها الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني ولاسيماً الميزانية العامة للدولة ، سعياً إلى تحقيق مردود إيجابي ، تتجه كثير من الدول إلى ربط هذه الميزات والحوافز والإعفاءات بقطاعات معينة تتميز فيها هذه الدول بميزة نسبية بحيث تعود نتيجة هذه القطاعات بأعظم الفائدة على البنية الاقتصادية الشاملة ، وقد ثبت أن إتباع سياسة الحوافز الموجهة targeted incentives هو أكثر جدوى من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات والحوافز تشمل القطاعات والصناعات كلها ، بما في ذلك التي لا تتميز فيها الدولة بأية ميزة نسبية .

الشكل رقم (٥) المكونات الأساسية لخطة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودعمه .





المصدر: سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الإسكوا، ص ٢٣.

ثانياً: مدى توافق التجربة السورية مع مقومات الجذب التي توصي بها منظمة الايسكوا.

اختار الباحث المقومات التي وضعتها الاسكوا لإسقاطها على التجربة السورية ، و من ثم تحديد الانطباعات أو الاختلافات ، إن وجدت .

أ. المقوم الأول :

ينطبق هذا المقوم بالنسبة إلى سورية من على المستويات السياسية (رؤية القيادة القطرية في أهمية إعطاء الدور الأكبر للاستثمارات القطاع الخاص ، زيارات السيد الرئيس بشار الأسد إلى الدول بهدف ترويج الاستثمار في سورية .

كما ينطبق على المستويات التنفيذية (في الخطة السابقة والحالية) تشجيع القطاع الخاص ، والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ، والعمل على تحسين البيئة الاستثمارية ، والتعاون مع المنظمات الدولية في هذا الغرض .

كما يطبق كل من رئيس الحكومة ونائبه الاقتصادي وهيئة الاستثمار سياسات وإجراءات تشجيع الاستثمارات وجذبها .

ب. المقوم الثاني :

كان الغرض من جذب الـ FDI إلى سورية هو وعي الحكومة في أن عملية التنمية تحتاج إلى قاطرة نمو ، وهذه القاطرة يمكن أن تكون الاستثمار الخاص بشكليه المحلي والأجنبي ، وهذا الأخير له آثار إيجابية في اقتصاد البلد المضيف من نقل لتكنولوجيا ، وسد فجوة الادخار ، وجلب الشركات عابرة القارات ، وتشغيل العمالة ، وتقوية المهارات والخبرات الإدارية والتسويقية ، وانفتاح على العالم الخارجي من خلال عمليات الاستيراد والتصدير الناجمة عن الـ FDI .

ج. المقوم الثالث :

تفتقر سورية لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي ، ومن ثم لا يمكن التكهن في بيان التساؤل التالي : هل الاستثمار الأجنبي مكمل للاستثمار المحلي أم متنافس معه ؟ إلا أنه في دراسات عالمية تبين أن هذه العلاقة إيجابية ولكنها سببية أي إنَّ زيادة الاستثمار الأجنبي تعمل على تحفيز الاستثمار المحلي أو العكس .

د. المقوم الرابع :

إن وضع وحدات الإنتاج المحلي في سورية ما زال في مرحلة النمو الأولية ، وتتسم الصناعة المحلية بالضعف النسبي وعدم المنافسة في الأسواق الخارجية ، ومن ثمَّ هذا الشرط قد يتحقق بشكل جزئي حسب متطلبات نوع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستثمر في سورية (فإذا كان هدف الاستثمار الأجنبي المباشر هو إنتاج الملابس الجاهزة فهو يستطيع أن يأخذ النسيج والخيوط من السوق المحلية فيما إذا كانت توافق شروط الجودة لهذه الشركة الأجنبية .

هـ. المقوم الخامس :

ترتبط سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر مع السياسة الاقتصادية العامة في سورية ، إذ أقرت الخطة الخمسية التاسعة والعاشر ، والمؤتمر القطري التاسع للحزب والتشريع رقم /٨/ عام ٢٠٠٧م أهمية دور القطاع الخاص لعملية الاستثمار المحلي والأجنبي وتشجيع هذا الأخير من خلال تغيير في إجراءات وسياسات الحكومة الاقتصادية لصالح تعزيز المناخ الاستثمار المناخي في سورية لمزيد من هذا الجذب .

كما أن الحكومة عن طريق هيئة الاستثمار تعمل في توجيه المستثمرين الأجانب إلى قطاعات معينة كالسياحة ، والطاقة ، والصناعات التحويلية ، والخدمات عن طريق دراسات جدوى اقتصادية ، وتوفير البنية التحتية ، وتوفير المدن الصناعية ، وتقديم الحوافز والتسهيلات الضريبية والجمركية والمالية . توجيه مستثمرين أجانب أيضاً إلى أقاليم معينة غالباً ما تكون أقاليم نائية (مثال : تقديم إعفاء ضريبي مدة عشر سنوات للمستثمر في المنطقة الشرقية ، وتسليط الضوء من قبل الحكومة من خلال حملات الترويج للمنطقة الشرقية والمناطق النائية الأخرى ، وذلك عن طريق تقديم عدة حوافز وتسهيلات .

و- المقوم السادس :

شهدت سورية استقراراً اقتصادياً خلال الفترة الماضية ، وقامت بإجراء عدة إصلاحات اقتصادية من إصلاح للسياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية (إصلاح نظام ضريبي وتخفيض الدعم ، توحيد أسعار الصرف ، استبدال الاحتياطي الأجنبي بحقوق السحب الخاصة SDR والاعتماد على اليورو بدلاً من الدولار ، إدخال عدة قطاعات ضمن عمل القطاع الخاص كالبنوك والتأمين والوساطة والطاقة والجامعات والمدارس ، وإنشاء المدن الصناعية وتشجيع السوق المالية ، تخفيض المعدلات الجمركية وتخفيض القيود الكمية للجمارك) كل هذا أدى و يؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري العام . إلا أن برامج الخصخصة الموجهة للقطاع العام في سورية مازالت نادرة أو معدومة ، وهذا بدوره يخفض من فرص خلق الاستثمار .

ز- المقوم السابع :

بالنسبة إلى الدافع الأول فهو محقق في سورية ، إذ حيث تمتلك ثروات باطنية وخاصة النفط والغاز ، وتسعى كثير من الشركات العابرة للقارات إلى الاستثمار في سورية للتنقيب وإنتاج النفط والغاز وغيرها من الموارد الطبيعية ، أمّا الدافع الثاني : فمن جهة أولى السوق المحلية ذات حجم طلب كبير وغير مشبع بالكامل من يكون هدف المستثمر الأجنبي المباشر الإنتاج لإشباع الطلب المحلي ، ومن جهة ثانية تمتلك سورية برنامج إحلال الواردات في الثمانينيات والتسعينيات ، و من ثمّ يكون دافع المستثمر الأجنبي الاستفادة من تشريعات البلد في حماية مثل هكذا إستراتيجية ، والانتقال إلى المرحلة الثانية وهي تعزيز الصادرات .

وبالنسبة إلى الدافع الثالث : تمتاز سورية بوجود العمالة الكثيرة المدربة والمؤهلة وتتمتاز بانخفاض الأجور ، وهذا ما يدفع المستثمر الأجنبي بالمفاضلة بين تكاليف الإنتاج في الوطن الأم أو غيرها وبين تكاليف الإنتاج في سورية ، ومن ثمّ إذا كانت الأخيرة أكثر انخفاضاً من الأولى يتخذ قراراً في الاستثمار في سورية .

ح- المقوم الثامن :

من أهم سياسات الاستثمار في سورية هي إطلاق الخارطة الاستثمارية التي تتضمن توليفة من مشاريع متنوعة لقطاعات مختلفة في مناطق متعددة وتقديم دراسات جدوى اقتصادية لمثل هذه المشاريع ، كما

تم إدراجها ضمن موقع الشبكة الالكترونية لتسهيل الإجراءات والترويج للمستثمرين الأجانب وتعريفهم بأهم فرص الاستثمار وفق تقديرات الحكومة .

ط- المقوم التاسع :

عملت الحكومة وتعمل على تطوير التعليم ما قبل الجامعي والجامعي وما بعد الجامعي ، وبذلك من خلال السماح للقطاع الخاص الدخول في قطاع التعليم و تطوير المناهج و إدخال اللغات والمعلوماتية وعلوم الحاسوب إلى التعليم وإنشاء الجامعات الخاصة والتعليم المفتوح والتعليم عن بعد و تطوير التعليم الفني والمهني في جميع الاختصاصات و زيادة الإنفاق على البحوث العملية والعمل على زيادة نسبة طلاب الدراسات العليا وإرسال البعثات من الطلبة إلى الجامعات الأجنبية ، وربط مخرجات التعليم بسوق العمل ، وإقامة الندوات بشأن ذلك .

ي- المقوم العاشر :

إن المرحلة الأولى محققة عن طريق مشاركة هيئة الاستثمار السورية في مؤتمرات الاستثمار ورجال الأعمال والمصارف الدولية ، وإبرام الاتفاقيات الاستثمارية والتجارية وأخرى .

كما أن المرحلة الثانية : محققة أيضاً إذ تسعى الحكومة وهيئة الاستثمار السورية في خلق الاستثمار من خلال برامج الترويج الاستثماري وإصدار القوانين والتشريعات المحفزة والجاذبة .

أما المرحلة الثالثة : في الحفاظ على الاستثمارات القائمة في سورية فهي موضع متذبذب إذ لا بد من متابعة حاجات المستثمرين وبيان مطالبهم وتقديم التسهيلات والضمانات في كل أمورهم ، إذ لا يكفي أن نشجع ونحفز المستثمرين الأجانب الجدد ، لا بل يجب متابعة أخبار المستثمرين القدامى وتحفيزهم لإبقائهم وضمان إعادة استثمار أرباحهم و توزيعاتهم ولذلك تعمل هيئة الاستثمار على إنشاء مكتب المتابعة .

ك- المقوم الحادي عشر :

هذا المقوم ما زال تطبيقه في سورية طور الولادة حيث تتدر علاقات التعاون الإنتاجية بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين ، وذلك لعدم وجود إستراتيجية واضحة، ولا تتم هذه العلاقات أيضاً لعدم توافر الشفافية .

إلا أنه من خلال تطوير بيئة الأعمال وتشجيع المستثمرين والمنتجين المحليين على إقامة علاقات تعاون إنتاجية وتدريبية وتطويرية مع نظرائهم المستثمرين الأجانب ، وبذلك تكون مهمة هيئة الاستثمار موجهة في خلق هذا التكامل .

ل- المقوم الثاني عشر:

بالنظر في قوانين تشجيع الاستثمار ١٩٩١/١٠ و ٢٠٠٧/٨ فقد حُدِّثت قطاعات معينة تستفيد من الإعفاءات وهي المشاريع الزراعية والصناعية والنقل والاتصالات والتقانة والبيئة والخدمية والطاقة ومشاريع تشجيع الصادرات وتوليد الكهرباء والطاقة البديلة ومصانع الأسمدة ، ويتسم هذا التحديد بأنه عام وشامل ويجب أن يكون أكثر تحديداً .

ومن جهة أخرى نلاحظ سياسة الحكومة في توجيه الاستثمارات تتم أيضاً من خلال تحديد المناطق الإقليمية والجغرافية ، فتمنح ميزات وإعفاءات إضافية للمستثمرين في المناطق النائية (الشرقية [دير الزور والرقعة والحسكة وإدلب] والجنوبية [الجولان والسويداء ودرعا]) ، كما تمنح الاستثمارات ضمن المدن الصناعية ، إعفاءات وحوافز أيضاً) .

ثالثاً: سياسات هيئة الاستثمار في جذب الاستثمار (وخاصة الأجنبية)

تمتلك هيئات الاستثمار القدرة على جذب الاستثمار وتوجيهه ، من خلال السياسات و الاستراتيجيات التي تعمل على وضعها و تنفيذها، و من أهم تلك السياسات و الإجراءات و الاستراتيجيات ما يأتي :

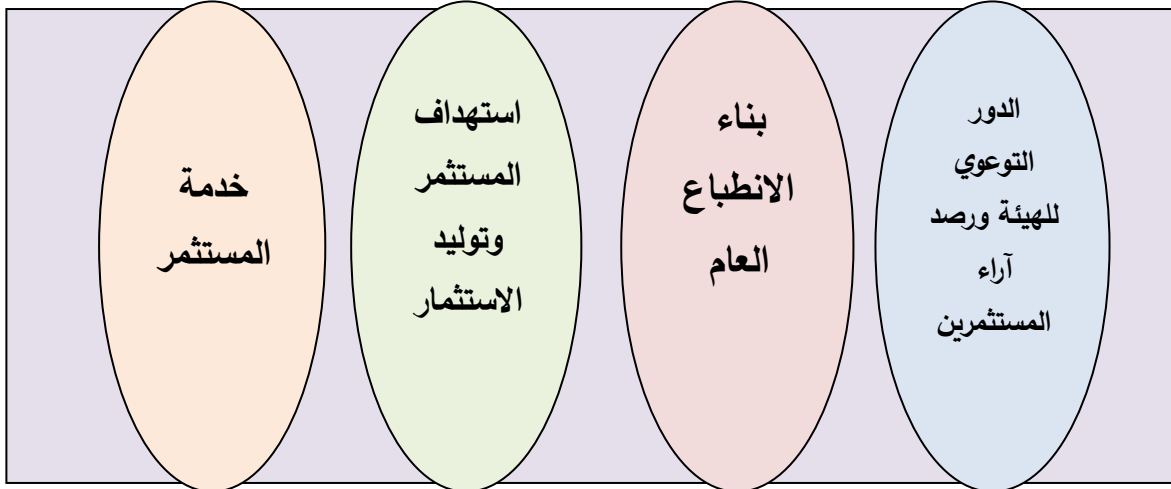
- سياسات الترويج.
- إجراء النافذة الواحدة.
- إجراء الخارطة الاستثمارية و الموقع الالكتروني للهيئة .
- إجراءات التطوير الإداري داخل الهيئة.
- خطط التواصل مع الدوائر الحكومية الأخرى .

- عقد الاتفاقيات و الندوات.
- إجراءات متابعة المستثمرين .
- البحوث و الدراسات التي تقوم بها الهيئة بنفسها أو بمساعدة غيرها.
- استراتيجيات الربط مع هيئات أخرى أو منظمات دولية ومحلية .

أ-سياسات الترويج:

- يعدُّ الترويج للاستثمار من أهم محاور التعريف بالبيئة الاستثمارية و جذب الاستثمار الأجنبي.
- و تمر عملية الترويج للاستثمار بأربع مراحل رئيسية (الشكل رقم ٤) :
- ١- رصد آراء المستثمرين الأجانب .
 - ٢- بناء الانطباع العام عن القطر وتسويقه كموقع مضيف للاستثمار .
 - ٣- استهداف المستثمر المحتمل والحالي وتوليد الاستثمار .
 - ٤- خدمة المستثمر وهي مرحلة شخصية الطابع لأنها تتضمن تطوير علاقة على أساس شخص لشخص بين كل من المستثمر وهيئة تشجيع الاستثمار .
- ومن أهم تقنيات ترويج الاستثمارات الحديثة :
- بناء موقع شبكي تتوافر به أفضل المواصفات التي تؤهله للعمل بفعالية وكفاءة ، يقف وراءه مجموعة من الأطر المؤهلة القادرة على التواصل مع المستثمر الأجنبي ، والرد على استفساراته ، وتقديم الخدمات اللازمة له خلال مدة ما قبل قرار الاستثمار وما بعده ^(١) .

الشكل رقم (٦) التقنيات الرئيسية لترويج الاستثمار .



(١) مجلة ضمان الاستثمار العدد الثاني ، ٢٠٠٩ ، ص ٦ .

المصدر : مجلة ضمان الاستثمار، العدد / ٢ / ٢٠٠٩، ص ٦/٥

وفي دراسة للسلسلة الزمنية لتدفقات الـ FDI الصادرة من الاقتصاد الأميركي موزعاً حسب القطاعات الاقتصادية خلال السنوات ١٩٨٩ - ٢٠٠٤ توصلت الدراسة إلى أن تركيز الجهود الترويجية على قطاعات اقتصادية معينة يؤدي إلى جذب الـ FDI إليها من دون القطاعات الأخرى ، وذلك بمعدل ١٥٥ % بعد استهدافها من قبل وكالات ترويج الاستثمار .

أيضاً إن وجود هيئات ترويج للاستثمار يضاعف الحصة الإجمالية للتدفقات الـ FDI الواردة إلى الدول النامية بمعدل مرتين ونصف مقارنةً بالدول النامية التي يغيب عنها دور هيئات ترويج الاستثمار .

كما تعدّ هيئات ترويج الاستثمار شبه الحكومية أكثر فعالية في اجتذاب مستويات أعلى من تدفقات الـ FDI مقارنةً بنظيرتها التي تشكل جزءاً من وزارة حكومية ، حيث خلصت الدراسة إلى أنه كلما تمتعت الهيئة باستقلالية أكبر كانت أكثر فعالية في اجتذاب الـ FDI .

وأخيراً إن قدرة هيئات ترويج الاستثمار على بناء انطباع العام للبلد كمضيف للاستثمار وفعالية جهودها المبذولة لتوليد الـ FDI ، يجب أن تدعمها بيئة مرنة لأداء الأعمال ومناخ استثماري جاذب لتلك الاستثمارات^(١).

وتتلخص إجراءات الترويج في سورية كما يأتي :

● دعوة سورية لبلدان البحر المتوسط من خلال مؤتمر الاقتصاد والمال في ميلانو الإيطالية ٢٠٠٩ لتعرّف على التطورات الاقتصادية^(٢).

● دعوة سورية المستثمرين الفنيين والعرب للاستثمار في سورية من خلال منتدى رجال الأعمال العربي الصيني ٢٠٠٩/٤.

● مجلس رجال الأعمال السوري الفرنسي في باريس والتعريف بالاستثمار بين البلدين .
● التعاقد مع شركة دولية متخصصة في الاستثمار وإنشاء وحدة بحوث ترويجية ومتابعة المستثمرين^(٣).

● هدفت خطة الترويج عام ٢٠٠٩ إلى الترويج للفرص الاستثمار بعد إعداد الدراسات المبدئية حولها ، والعمل على إنشاء بنك المعلومات لسهولة الحصول على المعلومة وإحداث فروع للهيئة خارج سورية .

● العمل على تطبيق أسلوب الترويج المباشر الذي يعتمد على لقاء المستثمرين في الخارج .
● القيام بإنتاج فيلم ترويجي يتضمن عرض المحافظات السورية كلّها والميزات التي تتمتع بها.
● القيام بدورة تدريبية في الترويج بدمشق بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت^(٤)

(١) مجلة ضمان الاستثمار ، سنة السادسة والعشرون ، ابريل يونيو ، ٢٠٠٨ ، إعداد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ص ١٩.

(٢) (العدد الأول ص ٣٤)، مجلة هيئة الاستثمار ، سورية.

(٣) مجلة هيئة الاستثمار ، إصدار هيئة الاستثمار السورية، مجلة فصلية العدد (٥) نيسان ٢٠٠٩، ص ٢٥

- القيام بدراسات تسويقية وإعداد دراسات الجدوى لمشروعات ذات أولوية .
- إعداد خطة ترويج سنوية ورصد اعتمادات لها .
- العمل على حملة ترويجية في دول الخليج .
- تطوير المطبوعات والمنشورات وتوزيعها على السفارات العربية والأجنبية داخل وخارجه البلد ،
- دعوة رجال الأعمال والمستثمرين القبارصة للاستثمارات في سورية.
- التنسيق مع وكالات تشجيع الاستثمارات ANIMA .
- المشاركة في المنتدى الاقتصادي العربي الياباني الأول ، وكذلك المنتدى السوري الإيطالي.
- وكان من إستراتيجية تحقيق أهداف الخطة الخمسية العاشرة الترويج للاستثمارات خارجياً .
- التوصية من قبل الهيئة في تعيين ملحقين في السفارات والقنصلية السورية ، أو بإحداث مكاتب خارجية للهيئة مهمتها الترويج للاستثمار في سورية (٣) .
- الترويج للاستثمار في سورية في ملتقى الكويت وملتقى مجلس رجال الأعمال العماني - السوري ٢٠٠٩ .
- و هناك نقطة ضعف لسياسة الترويج في سورية وهي:
- عدم وجود رؤية عامة موحدة لسياسة الترويج (٤) ، وتعدد الجهات الحكومية لكل منها سياساتها الترويجية (ترويج الاستثمارات السياحية - ترويج الاستثمارات الصناعية - وزارة الصناعة) .

ب-النافذة الواحدة :

يعدُّ أسلوب النافذة الواحدة من أنجح الإجراءات لجذب الاستثمارات وترويجها ، فآلية عملها باختصار هي تجميع الدوائر الحكومية المختصة وذات العلاقة المباشرة بإجراءات التسهيل والترخيص والموافقة في دائرة واحدة ، ضمن هيئة الاستثمار ، تيسيراً للمستثمر من اختصار الوقت اللازم لتنفيذ الإجراءات ومن ثمَّ الوقت والجهد والكلفة والابتعاد عن البيروقراطية والروتين والاستفزاز .

وقد صدر قرار المجلس الأعلى للاستثمار رقم ٥٠٥٥ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١٢ المتضمن آلية عمل النافذة الواحدة .

ج-الخارطة الاستثمارية :

(٢) تقرير الاستثمار الثاني، ص ٣٣، مرجع سبق ذكره

(٣) مجلة هيئة الاستثمار، إصدار هيئة الاستثمار السورية، مجلة فصلية العدد (٠) نيسان ٢٠٠٩، ص ١٧

(٤) تقرير الاستثمار الأول، ص ١٩، مرجع سبق ذكره.

أُطلقت الخارطة الاستثمارية بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١ بالتعاون مع مشروع تحسين البيئة الاستثمارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP .

وتعدّ الخارطة من أدوات ترويج الاستثمار وتعريف المستثمرين المحتملين أو القدامى ببعض الاستثمارات في قطاعات معينة ومناطق جغرافية متعددة .

د-تحسين البيئة الاستثمارية :

وهو مشروع لتحسين المناخ الاستثماري بالتعاون مع برنامج UNDP وهيئة الاستثمار السورية وهيئة تخطيط الدولة ، وقد أسهم المشروع منذ بدايته بتحقيق عدة نتائج منها^(١) تنظيم دورات تدريبية لعاملي الهيئة - بناء البنية التحتية للمعلوماتية. - تحديث الموقع الإلكتروني للهيئة.

رابعاً: سياسات الحكومة في تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمار :

تؤثر الحكومة بشكل فعال ومباشر في البيئة الاستثمارية و المناخ الاستثماري وجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية وتوجيهها ، إذ تمتلك الأدوات و السياسات الفعالة في تعزيز مكونات البيئة الاستثمارية (القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية و التقنية و السياسية) ، و في خلق محفزات الاستثمار ، و في منافسة الدول الأخرى على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ- عقد الاتفاقيات والبروتوكولات والعلاقات الثنائية :

إن عقد علاقات التعاون الاستثماري مع البلدان الأخرى يؤدّ مجاًلاً كبيراً لتبادل الاستثمارات ، ومن ثمّ الاستفادة من الميزات التي يتمتع بها كل من الطرفين.

١-زيارات السيد الرئيس إلى الدول الأخرى :

^(١) مجلة هيئة الاستثمار ، إصدار هيئة الاستثمار السورية، مجلة فصلية العدد (٠) نيسان ٢٠٠٩، ص ١٩.

إذ تعدّ الزيارات الرسمية للرئيس بشار الأسد إلى البلدان الأخرى أقوى وسائل الترويج والتعريف بالبيئة الاستثمارية وجذب الـ FDI من خلال عرض التطورات في المناخ الاستثماري ، وفيما يلي أهم الزيارات التي قام بها السيد الرئيس مؤخراً :

- **الزيارة إلى فرنسا :** في عام ٢٠٠٩ دعا الرئيس رجال الأعمال الفرنسيين إلى الاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة في سورية في ضوء القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار في مختلف القطاعات .

وقد اطلع السيد الرئيس من أصحاب الشركات الفرنسية التي تستثمر في سورية على واقع مشاريعهم وخططهم المستقبلية وما يعترضهم من معوقات ^(١).

- **الزيارة إلى كرواتيا :** تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق بين وزارتي الاقتصاد في البلدين والتي تهدف إلى تبادل الخبرات في مجالات التجارة وتشجيع الاستثمارات والمعارض والصادرات . وقد تم الاتفاق أيضاً على استكمال توقيع اتفاقية لحماية الاستثمار وتشجيعه ، واتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني تمهيداً لعقد منتدى رجال الأعمال الذي سيعلن خلاله إطلاق مجلس رجال الأعمال السوري الكرواتي في بدايات عام ٢٠١٠، كما تم الاتفاق على عقد منتدى اقتصادي بمشاركة الشركات الكرواتية الكبيرة لمناقشة سبل التعاون في مجالات الطاقة والبنية التحتية والصناعة والزراعة والسكك الحديدية والمرافق والنقل البري والبحري ^{(٢)*}.

- **الزيارة إلى تركيا :** في أيار ٢٠٠٩ افتتح الرئيس السوري والتركي ملنقى الأعمال السوري التركي في دمشق ^(٣) .

- **الزيارة إلى أرمينيا :** في ١٦/٥/٢٠٠٩ قام السيد الرئيس بزيارة أرمينيا وتم التوقيع على اتفاقيتي تعاون استثماري وبيئي .

كما إفتُتِحَ منتدى رجال الأعمال السوري الأرميني، بحث من خلاله إزالة العقبات التي تعترض تطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين .

وقد جرى في هذا المنتدى عدة لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال في البلدين بهدف استكشاف فرص التعاون الثنائي و إمكانات التبادل التجاري بين البلدين ^(١).

- **الزيارة إلى أذربيجان :** في عام ٢٠٠٩ قام السيد الرئيس بزيارة أذربيجان وتم التوقيع على ١٩ اتفاقية تعاون في مجالات الاستثمار والصناعة والطاقة والثقافة .

كما إفتُتِحَ منتدى رجال الأعمال السوري الأذربيجاني ^(٢).

(١) مجلة الاستثمار ، إعداد هيئة الاستثمار السورية ، العدد الثاني ، ٢٠٠٩ ، ص ٤.

(٢) مجلة الاستثمار ، إعداد هيئة الاستثمار السورية ، العدد الثاني ، ٢٠٠٩ ، ص ٥.

(٣) مجلة الاستثمار ، إعداد هيئة الاستثمار السورية ، العدد الأول ، ٢٠٠٩ ، ص ٤.

(١) مجلة الاستثمار ، إعداد هيئة الاستثمار السورية ، العدد الأول ، ٢٠٠٩ ، ص ٥ .

- **الزيارة إلى النمسا :** في ٢٧/٤/٢٠٠٩ قام السيد الرئيس بزيارة رسمية إلى النمسا وقد تم التباحث في فرص التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين ولاسيما البنى التحتية والطاقة والتقانة ، كما أعلن استعداد بنك تنمية الصادرات النمساوي تمويل وضمان مشاريع استثمارية نمساوية في سورية. كما إفتتحَ الملتقى الاقتصادي السوري النمساوي الذي شارك فيه نحو ٢٠٠ شركة نمساوية وسورية ، بحثت فرص التعاون الاستثماري التجاري والتمويلي في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والتصنيع و التقانة والسياحة .
- **الزيارة إلى سلوفاكيا :** في ٢٨ نيسان ٢٠٠٩ زار السيد الرئيس سلوفاكيا . حيث افتتح الملتقى الاقتصادي السوري السلوفاكي ، وتم تأكيد التعاون الاقتصادي بين البلدين في جميعها المجالات ولا سيما القطاعات الإستراتيجية
- وقد تم التأكيد في هذا الملتقى على بدء (بنك الضمان والتنمية السلوفاكي وبنك التصدير والاستيراد السلوفاكي) نشاطهما في تمويل وضمان الصادرات والاستثمارات السلوفاكية في سورية .
- وشارك في الملتقى نحو ١٥٠ شركة مختلفة من البلدين (٣).

ب- تحسين البيئة الاستثمارية و تشجيع جذب الاستثمار المحلي و الأجنبي :

حُدّد الدور الرئيسي الذي يؤديه الاستثمار في الاقتصاد الوطني و عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، على الرغم من هيمنة القطاع العام الحكومي على عملية الاستثمار لسنين عديدة ، إلا أنه يتناقص ، حتى أصبح القطاع الخاص هو المهيمن على عملية الاستثمار بناء على رغبة الحكومة بالاستناد إلى تجارب بلدان أخرى و التوصيات التي تقدمها المنظمات الاقتصادية الدولية ، و تجسد ذلك في الخطط الخمسية و المراسيم و التسهيلات و الدعم الذي تقدمه الحكومة للقطاع الخاص .

ولما كان القطاع الخاص المحلي غير قادر وحده على إدارة عملية الاستثمار بكفاءة ، وذلك لوجود فجوة تمويل و فجوة معرفة تقنية و فجوة إدارة بشرية ، لذا أيقنت الحكومة الدور الذي تؤديه الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها ، وفي سبيل ذلك تم الاهتمام بالعوامل المحيطة بالاستثمار ، من ضرورة وجود مدن صناعية ومناطق حرة و مؤسسات مالية (مصارف/مؤسسات تأمين/سوق مالية) وتعزيز أكثر للبنية التحتية من مطارات وموانئ و سكك حديدية و طرق ومحطات الطاقة و شبكات المياه ، وتعزيز أكثر لمؤشرات

(٢) مجلة الاستثمار ، إعداد هيئة الاستثمار السورية ، العدد الأول ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠ .

(٣) مجلة الاستثمار ، إعداد هيئة الاستثمار السورية ، العدد صفر مكرر ، ٢٠٠٩ ، ص ١١-١٢ .

التنمية البشرية من صحة وتعليم و تدريب ، و تعزيز البيئة الاقتصادية الكلية من إصلاح النظام الضريبي و النقدي والجمركي .

ويعُدُّ قرار القيادة القطرية بتبني اقتصاد السوق الاجتماعي نقطة تحول ، ضمناً إعطاء الدور الرئيسي للقطاع الخاص محلياً كان أم أجنبياً .

ج- إصدار القوانين و المراسيم المشجعة للاستثمار :

على الرغم من وجود العديد من القوانين و المراسيم المتعلقة بالاستثمار و التجارة و الضرائب ، قبل صدور قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ عام ١٩٩١ إلا أن إصدار هذا الأخير يعدُّ نقطة تحول للإطار التشريعي الناظم و المحفز لاستثمارات القطاع الخاص ، وتم على أثره دخول استثمارات جديدة محلية و أجنبية. و المشرع لم يقف عند القانون ١٠ ، إذ غُدِّلَ هذا الأخير بالمرسوم /٧/٢٠٠٠، كذلك الأمر عام ٢٠٠٧ عندئذٍ تم إصدار القانون رقم ٨ و ٩ المتعلق بالتسهيلات و الحوافز المقدمة للمستثمرين و إطلاق هيئة الاستثمار ، حيث احتوى في كثير من مواده على محفزات جذب المستثمرين الأجانب. كما أُصْدِرَتْ قوانين الضرائب على الدخل و الجمارك في سبيل تسهيل قطاع الأعمال في سورية.

الاستنتاجات و المقترحات

أ- الاستنتاجات:

- يعد الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي ، وعلى رأسها استقرار السياسة النقدية والسياسة الضريبية في سورية من العوامل الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تؤدي محفزات الاستثمار دور المحرض والجاذب للاستثمارات ، وتتعدد محفزات الاستثمار لتطال مراحله كلها من محفزات قانونية وبناء مناطق حرة وصناعية .
- تمتلك سورية مستوى بنية تحتية مقبولة وموارد طبيعية وبشرية مؤهلة.
- من أهم محفزات الاستثمار التشريعية صدور قانون تشجيع الاستثمار رقم ٢٠٠٧/٩ الذي يمنح المستثمر إعفاءات ضريبية وجمركية و تسهيلات تمليلية ومالية وضمانية وائتمانية وغيرها .
- استطاعت سورية جذب مزيد من المستثمرين الأجانب من خلال تشييد المدن الصناعية .
- أدت عضوية سورية (في كل من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) ، والشبكة الأوروبية ومتوسطة لوكالات تشجيع الاستثمار (ANIMA) ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات)، إلى جذب المستثمرين .

- هيئة الاستثمار السورية هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ سياسات ورؤى الحكومة في العملية الاستثمارية و التي أنشئت بموجب المرسوم ٢٠٠٧/٨ ، إلا أن هناك جهات أخرى تشارك في إدارة الاستثمار و ترويجه كوزارة السياحة، ووزارة المالية ووزارة التعليم العالي .
- تشكل صفقات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود على مستوى العالم النسبة العظمى لتحركات تدفقات الاستثمار المباشر نحو ٩٠ ٪ ، والنسبة الباقية للمشاريع الجديدة ،وبالمقابل تندر أو تنعدم صفقات الاندماج والاستحواذ في سورية .
- تستقطب سورية استثمارات أجنبية أكبر بكثير مما تصدره .
- تعدّ سورية من بلدان غرب آسية ذات الاستقطاب المتوسط تدفقات FDI .
- تتفاوت الدول النامية باستقطابها الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لظروف كل بلد أو كل إقليم ، فأمريكا اللاتينية وشرق آسية تجذب أكبر الاستثمارات ، أمّا البلدان العربية وغرب آسية وبعض البلدان الأفريقية فتجذب استثمارات أقل .
- تتفاوت البلدان العربية فيما بينها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، فدول مثل السعودية والإمارات والأردن ولبنان وتونس ومصر تجذب استثمارات أكثر من غيرها ، وبلدان كالعراق وموريتانيا وجيبوتي واليمن والكويت تجذب أقل الاستثمارات .
- الصفة المشتركة لتفاوت البلدان النامية لمستويات جذبها لـ(FDI) هو امتلاك مناخ اقتصادي قوي فدول مثل ماليزيا وكوريا وسنغافورة والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقية لديها معدلات نمو كبيرة ، واقتصاد ناهض وصناعات تصديرية ودخول جيد في الأسواق العالمية -
- تعدد الجهات المسؤولة عن الاستثمار يعد أحد أهم عوائق الاستثمار في سورية .
- تشكل أنشطة الصناعات الاستخراجية و الكهرباء والمصارف والتأمين والبريد والاتصالات ثلاثة أرباع قيمة الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي في سورية.
- أهم النقاط الجاذبة للاستثمار الأجنبي استقرار سعر صرف الليرة السورية و توافر فرص استثمارية و الموقع الجغرافي المميز والحوافز القانونية للمستثمرين .
- تعدّ سياسات الترويج الاستثماري من أهم السياسات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر سواء التي تقوم به الحكومة أو هيئة الاستثمار .
- تشكل الزيارات الرسمية التي قام بها السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد إلى البلدان الغربية أحد أهم استراتيجيات التعريف بالبيئة الاستثمارية في سورية.
- تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى جهود الحكومة المكثفة- في الآونة الأخيرة- في تحسين البيئة الاستثمارية ، ورغبتها في تحقيق التنمية الشاملة للقطر .

ب-المقترحات :

- يفضل إدراج برنامج تعزيز البيئة الاستثمارية ضمن أولويات الحكومة ووفق مخطط زمني .
- منح هيئة الاستثمار السورية دوراً أكبر في رسم استراتيجيات الاستثمار وسياساته .
- تشريع قانون واحد للاستثمار الأجنبي المباشر .
- معاملة المستثمر الأجنبي كالمعاملة مع المستثمر المحلي .
- استكمال خطوات الإصلاح الاقتصادي في سورية .
- تبني سياسة إشراك المستثمر الأجنبي بقطاعات إستراتيجية كالطاقة والمياه والكهرباء .
- تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار للشركات المحلية .
- مكافحة الفساد والبيروقراطية .
- تبسيط الإجراءات تخفيف قيود المعاملات الجمركية والانفتاح أكثر على العالم الخارجي.
- تبني إستراتيجية لجذب شركات عابرة القومية، وخاصة التي تعمل في تكنولوجيا العالية Hi tech وتوليد الطاقة وإنشاءات البنية التحتية .
- المزيد من الإنفاق الحكومي على البنية التحتية .

- تشييد مدن تصنيعية خاصة بالمستثمرين الأجانب .
- تدعيم سياسة الترويج للبيئة الاستثمارية والاستثمار في سورية لجذب الاستثمار .
- إقامة ندوات ومعارض للمستثمرين الأجانب في سورية دورياً .
- تشجيع المستثمرين المغتربين على الاستثمار في سورية .
- توحيد الجهات المشرفة على الاستثمار ، بحيث يتم تحديد جهة واحدة تشكل مظلة للاستثمار في القطاعات كلها .

الخاتمة

اهتمت الحكومة السورية بتعزيز البيئة الاستثمارية واتخذت خطوات عديدة لتحقيق ذلك ، ويجب الاهتمام أكثر لموضوع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن استراتيجيات الحكومة في الخطط الخمسية ومشروع سورية ٢٠٢٥.

ويتطلب تطوير البيئة الاستثمارية الاهتمام بجميع المجالات ابتداءً من البنية التحتية و وصولاً إلى التنمية البشرية من صحة وتعليم وتوعية .

لا تستطيع الحكومة وحدها أن تقوم بهذا الدور ، بل يجب على المجتمع ككل من أفراد و مجتمع محلي ومنظمات غير ربحية ومنظمات محلية وخارجية ومستثمرين، وفعاليات اقتصادية، المشاركة في تعزيز البيئة الاستثمارية.

من ثمار تعزيز البيئة الاستثمارية جذب مزيد من المستثمرين الأجانب المباشرين وشركات عابرة للقوميات، ولا يمكن تجاهل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية وسد فجوة الادخار وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي ونقل التكنولوجيا وزيادة الخبرة الإدارية والتسويقية وتطوير المنتجات ورفع القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة ،كما أن تعزيز البيئة الاستثمارية يحد من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج .

حققت الحكومة السورية شوطاً كبيراً إلى الأمام في مسيرتها في تحسين البيئة الاستثمارية وبخاصة في السنوات العشر الماضية ، وخير دليل على ذلك تحسن مؤشرات البيئة الاستثمارية ، وجذب استثمارات مباشرة بمعدلات متزايدة .

الملحق

الملحق رقم (١) تطور مؤشرات الاقتصادية الكلية في سورية

المصدر	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
تقرير ثالث		٥,٤	١١,٩	٨	١١,٦	١٠,٩	٣,٨	(١,٥)	٢,٥	٩,٨	التضخم %
تقرير ثالث		-	٨,٤	٨,٢	٨	١٢,٣	١٠,٩	١١,٧	١١,٢	٩,٥	بطالة %
تقرير ثالث		٦,٥	٦,٣	٥,٣	٤,٥	٦,٧	١,١	٥,٩	٥,١	-	النمو %
تقرير ثالث		٣٠٨٥٠٠	٢٦٤٠٠٠	٢٩٦٢٦٠	٢٥١٥٠	٢٣٨٢٤٠	-	٢٢١٥٨٠	-	١٧٠٨٧	حصيلة
م.إحصائية		٨٣٩٤١٩	٦٨٤٥٥٧	٥٣١٣٢٤	٥٠٢٣٦٩	٣٨٩٠٠٦	٢٣٦٧٦٨	٢٣٥٧٥٤	٢٢٠٧٤	١٨٧٥٣	الواردات
									٤	٥	
م.إحصائية		٧٠٧٧٩٨	٥٧٩٠٣٤	٥٠٥٠١٢	٤٢٤٣٠٠	٣٤٦١٦٦	٢٦٥٠٣٩	٣٠١٥٥٣	٢٤٣١٧	٢١٦١٩	الصادرات
									٩	.	
م.إحصائية		٥٠٤٧٨	٥٠٧٧٦	١٨٠٧٠	٢٣٨٧١	٤٥٣٥	١٠٤٨٢	٤٤٠٦٥	٢٢١٨٩	١٦٤٨٢	ميزان التجاري

ميزان المدفوعات	٣٦٠١٩	٣٠٢٥٧	٢٥٣٥٧	٣١٢٠٠	٢٦٤٦٣	٣٥٨٤٩	٥٨٥١	١١٢٠٧	-	تقرير ثالث
ميزان رأسمالي	٣٦٣٠	١٢٥٢	١١٣١١	٥٨٠٧	٤٠٦٤	٧٦٢٨	٥١٦٥٧	٤١٤٥٠	٤٣٠٩٧	م.إحصائية
عجز أو فائض الموازنة	٦١٩	٣٠٤٥٥	١٢٣٩٠	٣١٦٠٧	٦٢٦٨٠	٧٥١١٢	٥٨٨٣٥	٦٠٩٦٠	١٩٢٢٠٠	تقرير ثالث
GDP بأسعار السوق الثابتة	٩٠٤٦٢ ٢ ١٠٠		١٠١٢٧٢ ٦ ١١٣	١٠١٨٧٠ ٨ ١١٣	١٠٨٩٠٢ ٧ ١٢٠	١١٥٦٧١ ٤ ١٢٨	١٢١٥٠٨ ٢ ١٣٤	١٢٨٤٠٣ ٥ ١٤٢	١٣٣٩٢٨ ٦ ١٤٨	م.إحصائية
تكوين رأسمالي بالأسعار الثابتة	١٥٦٠٩ ٢		١٩٧٣٢٨	٢٣١٩٤٤	٢٥٥٧٦٧	٢٨٨١٩٣	٣٠٨٦٦٩	٢٨٣٠٩٩	٢٦٦٤٨٨	م.إحصائية
وسط الدخل الفردي	٥٥٤٣٠		٦٠٥٧٠	٥٩٤٦٩	٦٠٧٦٨	٦٣٣١٦	٦٤٩١٩	٦٦٩٧٤	٦٨١٧٨	م.إحصائية
سعر الصرف تجاه \$							٥٢,٨٦	٤٩,٩	٥٠	م.إحصائية
احتياطي عملات أجنبية							٧٣٢٥٠٣	٧٠٧٩٤٧	٥٩١٠٤٣	م.إحصائية
FDI ^{INFLOW} M\$	٢٧٠	١١٠	١٠٣٠	١٠٨٤	١٢٠٦	٥٠٠	٦٥٩	١٢٤٢	٢١١٦	WIR
\$FDI ^{OUTFLOW} M	٤٣	٩	١١٩	٥٧	٤٨	٦١	٥٥	٥٥	٥٧	WIR
M\$FDI ^{IN} STOCK	٧٢٧٩				١٢٤٩١				١٠٣٣٧	WIR
FDI ^{OUT} M\$STOCK	١٠٥								٥٦٧	WIR
ديون خارجية M\$							٦٦٨٢	٦٤٣٣	٥١١٩	ضمان
ديون رأسمالي	١٥٦٠٩ ٢		٢٠٦٤١٦	٢٤٩٦٨١	٢٧٤٥٠٠	٣٤٦٧٣٧	٣٧١٥١٩	٤١٢١٣٦	٤٠٨٧٢٥	م.إحصائية
الادخار	٩٢٥٠٥		١٣٥٤٥٧	١٢١٨٧٩	٢٢٤٢٥٨	٢٦١٣٣٥	٣٣٢٣٤٣	٣٢٧٨٣٢	٢٨٢٥٨٠	م.إحصائية
ترانزيت	١٨٨٨٨	٣٧٠٨٥	١٥٥٨٣٧	٩١٧٧٤	١٧٥٢٤٢	١٦٤٥٠٨	١٩٠٤٠٢	١٠٩٨٧٦	١٢٦١٩٥ ٢	م.إحصائية
تكاليف المشاريع المشملة		٢٧٠٠٠	٤٣٧٠٠	٢٤٢٠٠	٨٧٠٠٠	١٧٩٥٠٠	٤٤١٢٠٠	١٤٤٨٠٠	٥٣٧٤٠٠	تقرير ثالث
المنفذة		١١٦٠٠	١٧٠٠٠	١٨٥٠٠	٤١٩٠٠	٤٣١٠٠	٤١٢٠٠	٥٦٥٠٠	٤٥٣٠٠	تقرير ثالث

المصدر إعداد الباحث و تجميعه (اللون الغامق قيمة سالبة)/الوحدة مليون ل.س/

الملحق رقم (٢) تطور مؤشرات البيئة الاستثمارية

الملحق رقم (٢) تطور مؤشرات البيئة الاستثمارية

المؤشر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	المصدر
ترتيب سورية مؤشر الأداء			١١٨	١٢٢	١١٣	١٠١					الاستعراض السنوي ايسكوا
ترتيب سورية مؤشر الإمكانية			٨٤	٨٥	٩٥						مؤسسة ضمان الاستثمار
مؤشر المركب سهولة أداء الأعمال							١٣٠/١٧٥	١٧٨/١٣٧	١٨١/١٣٧		مؤسسة ضمان الاستثمار
عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية المبرمة مع العرب	٣	٤	٣	٣	١	٢	١	٤			مؤسسة ضمان الاستثمار
عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	٣	٦	٠	٢	١	٢	٠	٠			مؤسسة ضمان الاستثمار
الصادرات البيئية			١٣٥٧	١١٢٤	١٤٤٥	١٢٩٧	٣٦٩٣	٤٥٦٧			مؤسسة ضمان الاستثمار
الواردات البيئية			٥٧٤	٦٤٦	١٠٤٧	١١٨٨	١٨٠٢	٢٠٤١			مؤسسة ضمان الاستثمار
المؤشر المركب						٦٧,٨	٦٧,٥	٦٤	٦٥		مؤسسة ضمان الاستثمار
مؤشر يورومني						٣١,٨٧	٣٥,٧٩	٣٥,٧٩	٣٨,٢٨		مؤسسة ضمان الاستثمار
مؤشر انستيوشنال						٣١,٢	٢٨,٩	٣١,٣	٢٩,٦		مؤسسة ضمان الاستثمار
مؤشر دان أند براد ستريت							DB ^o d	DB ^o b	DB ^o b		مؤسسة ضمان الاستثمار
مؤشر كوفاس							C	C	C		مؤسسة ضمان الاستثمار
مؤشر التنافسية	-	-	-	-	-	-	-	١٣١/٨٠	١٣٤/٧٨	٩٤/١٣٣	wef
مؤشر جاهزية البيئة الرئيسية									١٢٧/١١٠		تقرير
مؤشر تنافسية السفر والسياحة									١٣٠/٩٤		

الملحق من إعداد الباحث وجميعه

ملحق رقم (٣) الاتفاقات العربية الخاصة بالاستثمار

الدولة	تاريخ التصديق	الدولة	تاريخ التصديق
الكويت	قانون رقم (١٢) / ٢٠٠٢	البحرين	مرسوم رقم (٤) / ٢٠١٠
الإمارات	قانون رقم (١٤) / ١٩٩٨	قطر	قانون رقم (٧) / ٢٠٠٤
عمان	قانون رقم (٢٣) / ٢٠٠٦	الأردن	مرسوم رقم (١٢) / ٢٠٠٢
اليمن	قانون رقم (١٨) / ١٩٩٨	لبنان	القانون رقم (١٥) / ١٩٩٥
العراق	مصدقة	مصر	قانون رقم (١٦) / ١٩٩٨
تونس	قانون رقم (١١) / ٢٠٠٢	الجزائر	مرسوم رقم (٢٣) / ٢٠٠٠
المغرب	قانون رقم (٣٧) / ٢٠٠٢	ليبيا	قانون رقم (٧) / ١٩٩٣
السودان	مرسوم رقم (٣) / ٢٠٠١		

المصدر : تقرير الاستثمار الثالث في سورية ٢٠٠٨، ص ٩٤.

ملحق رقم (٤) اتفاقيات الاستثمار مع الدول الأجنبية

الدولة	تاريخ التصديق	الدولة	تاريخ التصديق
السنگال	المرسوم رقم (٥٨٩) / ١٩٧٦	اليونان	المرسوم رقم (٣٩) / ٢٠٠٣
USA	المرسوم رقم (٣٣) / ١٩٧٧	اسبانيا	المرسوم رقم (١٩) / ٢٠٠٤
الاتحاد السويسري	المرسوم رقم (٢٤) / ١٩٧٨	تركيا	المرسوم رقم (٤٠) / ٢٠٠٤
ألمانيا	المرسوم رقم (٣٤) / ١٩٧٨	روسيا	القانون رقم (٢١) / ٢٠٠٥
فرنسا	المرسوم رقم (٣٠) / ١٩٧٨	كوريا الديمقراطية	القانون رقم (٥١) / ٢٠٠٦
باكستان	القانون رقم (٥) / ١٩٩٧	نيجيريا الفدرالية	القانون رقم (١٤) / ٢٠٠٧
الصين	القانون رقم (١٠) / ١٩٩٨	طاجاكستان	المرسوم رقم (١٨) / ٢٠٠٨
إندونيسيا	القانون رقم (١٩) / ١٩٩٨	قبرص	
إيران	المرسوم رقم (٣) / ١٩٩٨	الهند	المرسوم رقم (٥٨) / ٢٠٠٨
بيلاروسيا	المرسوم رقم (٨) / ١٩٩٨	رومانيا	المرسوم رقم (٦١) / ٢٠٠٨
بلغاريا	المرسوم رقم (١٠) / ٢٠٠١	ماليزيا	
إيطاليا	المرسوم رقم (٤٣) / ٢٠٠٢	التشيك	
أوكرانيا	المرسوم رقم (٥٦) / ٢٠٠٣	سلوفاكيا	

المصدر : تقرير الاستثمار الثالث في سورية ٢٠٠٨، ص ٩٥.

المراجع

أولاً: كتب لباحثين وأكاديميين محليين و عرب باللغة العربية

- (١) د.عبد السلام أبو قحف ، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٣،.
- (٢) د.عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، مصر ، ٢٠٠١،
- (٣) د.عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط٢ ١٩٩١
- (٤) د.عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الإدارة والاستثمار ، دار الجامعية ، إسكندرية - مصر ، ١٩٩٢.
- (٥) د. مصطفى العبد الله الكفري ، الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في سورية ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٤.
- (٦) د. مصطفى العبد الله الكفري ، اقتصادات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك ، ط١ ، ٢٠٠٨.
- (٧) د.أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤،.
- (٨) د.نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ،إسكندرية ، ٢٠٠٧ .
- (٩) د.سعيد النجار ، سياسات الاستثمار في البلاد العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (صندوق النقد العربي) ، ١٩٨٩
- (١٠) د.فريد النجار ، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٠.
- (١١) د. حسين عمر ، الاستثمار والعولمة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٠.
- (١٢) د.منذر خدام ، الأسس النظرية للاستثمار ، منشورات وزارة الثقافة ،دمشق ، ٢٠٠٤ م .
- (١٣) د.كامل بكري ، تمويل الدولي ، مؤسسة الجامعة ، إسكندرية ، ١٩٩٤.
- (١٤) د. منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال الاستثمار ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٦.
- (١٥) د. عصام جميل العسلي ، الاستثمار العربي والأجنبي والمخاطر غير التجارية التي يتعرض لها (مع الإشارة إلى الجمهورية العربية السورية ، شرح قانون الاستثمار ، دمشق ، ط١، ٢٠٠٢.
- (١٦) د.قحطان السيوفي ، السياسة المالية في سورية ، أدواتها ودورها الاقتصادي ، وزارة الثقافة ، ٢٠٠٨.
- (١٧) د.جاسم محمد ، التجارة الدولية ، ٢٠٠٦ ، دار زهران .

- (١٨) د. خالد سعد زغلول حلمي ، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي ، جامعة الكويت ، ٢٠٠٧.
- (١٩) د. رمزي زكي ، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي .
- (٢٠) د. محمد عبد العزيز عبد الله ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، بيروت لبنان ، دار النفائس ٢٠٠٥.
- (٢١) د. عدنان سليمان، اقتصاديات المناطق الحرة، المؤسسة العامة للمناطق الحرة، دمشق، ٢٠٠٢، ط١،.
- (٢٢) د. مطانيوس حبيب ، أوراق في الاقتصاد السوري ، دار الرضا ، دمشق ، ط١، ٢٠٠٦.
- (٢٣) د. مطانيوس حبيب ، قراءات ورؤى في الاقتصاد السوري ، دار الرضا ، دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٩.

ثانياً: كتب لباحثين وأكاديميين غربيين مترجمة إلى اللغة العربية

- (١) جل برتان ، الاستثمار الدولي ، منشورات عويدات ، بيروت - لبنان، ١٩٧٠.
- (٢) ثيودور موران ، شركات متعددة الجنسيات ، دار الفارس ، ط١، ١٩٩٤.

ثالثاً: بحوث و دراسات لباحثين وأكاديميين محليين و عرب لصالح مراكز بحثية و مجلات علمية محكمة

- (١) د. دريد محمود سامرائي ، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، ط١، ٢٠٠٦ .
- (٢) د. أحمد الكواز ، الاستثمار الأجنبي المباشر حالة دولة الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٩.
- (٣) د. حسان خضر ، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤،.
- (٤) د. جميل ، هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية، عدد ٣٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٩، أبو ظبي ، الإمارات.
- (٥) د. فتوح أبو دهب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، مجلة شؤون خليجية يناير فبراير ٢٠٠٠، العدد ١٣، المجلد ٢.
- (٦) د. صقر د. شرف، إسماعيل ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصادات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (٢٨)، عدد (٣)، سنة ٢٠٠٦

- (٧) د.رسلان خضور ، سياسات الاستثمار في سورية ، أعمال الندوة الاقتصادية السورية الألمانية الأولى، بالتعاون بين جامعتي دمشق و ارلانغن ، دمشق ١٩٩٧ .
- (٨) د.رسلان خضور ، الاستثمارات السورية الإيرانية المشتركة ، مجلة الدراسات الاستراتيجية ، جامعة دمشق، عدد (٢١-٢٢) ، ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .
- (٩) د.عدنان غانم ، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد (١٩) ، العدد الثاني ، ٢٠٠٣ .
- (١٠) د.مصباح صالح ، بن سميha دلal ، واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، السنة الخامسة عشرة ، العددان ٤٣-٤٤ عام ٢٠٠٨ .
- (١١) د.عدنان داوود محمد العذاري ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الأردن ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، السنة السادسة عشر ، العدد ٤٦ ، عام ٢٠٠٩ .

رابعاً: بحوث و دراسات لمراكز بحثية و منظمات دولية و إقليمية

- (١) مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ، آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية ، دار مركز الدراسات ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١ .
- (٢) الايسكوا ، الشركات عبر الوطنية في دول أعضاء الايسكوا ، ٢٠٠٥ ، مع دراسة حالتي الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية مصر العربية .
- (٣) الايسكوا ، دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، النشرة السابعة والعشرون ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٧ .
- (٤) الايسكوا ، الاستعراض السنوي للعمل الإقليمي لدول أعضاء الايسكوا ، ٢٠٠٧ .
- (٥) الايسكوا ، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الايسكوا ، : تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٣ .
- (٦) مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت ، ٢٠٠٦ م .
- (٧) مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت ، ٢٠٠٧ م .

- ٨) مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت ، ٢٠٠٨ م .
- ٩) مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت ، ٢٠٠٩ م .
- ١٠) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مجلة ضمان الاستثمار ، السنة خمس وعشرون العدد 1 ، السنة ٢٠٠٧ .
- ١١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مجلة ضمان الاستثمار ، السنة خمس وعشرون العدد 2 ، السنة ٢٠٠٧ .
- ١٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مجلة ضمان الاستثمار ، السنة خمس وعشرون العدد 3 ، السنة ٢٠٠٧ .
- ١٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مجلة ضمان الاستثمار ، السنة خمس وعشرون العدد ٤ ، السنة ٢٠٠٧ .
- ١٤) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مجلة ضمان الاستثمار ، السنة ستة وعشرون العدد ١ ، يناير مارس ٢٠٠٨ .
- ١٥) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مجلة ضمان الاستثمار ، السنة ست وعشرون العدد ٢ ، أبريل يونيو ٢٠٠٨ .
- ١٦) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مجلة ضمان الاستثمار ، السنة ست وعشرون العدد ٣ ، يوليو سبتمبر ٢٠٠٨ .
- ١٧) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مجلة ضمان الاستثمار ، السنة ست وعشرون العدد ٤ ، أكتوبر ديسمبر ٢٠٠٨ .
- ١٨) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مجلة ضمان الاستثمار ، السنة سبع وعشرون العدد ١ ، يناير مارس ٢٠٠٩ .
- ١٩) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مجلة ضمان الاستثمار ، السنة سبع وعشرون العدد ٢ ، أبريل يونيو ٢٠٠٩ .
- ٢٠) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مجلة ضمان الاستثمار ، السنة سبع وعشرون العدد ٣ ، يوليو سبتمبر ٢٠٠٩ .
- ٢١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مجلة ضمان الاستثمار ، السنة سبع وعشرون العدد ٤ ، يوليو سبتمبر ٢٠٠٩ .
- ٢٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مجلة ضمان الاستثمار ، السنة سبع وعشرون العدد ١ ، يناير مارس ٢٠١٠ .

خامساً: تقارير وإحصاءات و قوانين و مراسيم و خطط و مجالات و مسوحات و نشرات لجهات حكومية في الجمهورية العربية السورية

- (١) المجموعة الإحصائية من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٩ المكتب المركزي للإحصاء.
- (٢) خلاصة التجارة الخارجية ٢٠٠٨ ، المكتب المركزي للإحصاء .
- (٣) الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية العربية السورية ، المكتب المركزي للإحصاء ، بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة و UNDP ، ٢٠٠٤ .
- (٤) الخطة الخمسية العاشرة ، هيئة تخطيط الدولة ، ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .
- (٥) دليل المستثمر ، هيئة تخطيط الدولة ، دمشق ، ٢٠٠٨ .
- (٦) دليل مناطق حرة ، إعداد المؤسسة العامة للمناطق الحرة .
- (٧) خارطة الاستثمار ، وزارة النقل ، دمشق ، ٢٠٠٥ .
- (٨) تقرير تنافسية الاقتصاد السوري ، إعداد برنامج UNDP لعام ٢٠٠٧ .
- (٩) تقرير تنافسية الاقتصاد السوري ، إعداد برنامج UNDP لعام ٢٠٠٨ .
- (١٠) غرفة تجارة دمشق ، اتفاقيات الاستثمار بين سورية والدول العربية والأجنبية ، ملحق اتفاقية التير ، ١٩٩٩ .
- (١١) النشرة السنوية لمصرف سورية المركزي من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩ .
- (١٢) الجريدة الرسمية ، قانون الاستثمار رقم ١٠ تاريخ ١٩٩١/٥/٤ .
- (١٣) الجريدة الرسمية ، المرسوم التشريعي رقم ٧/ تاريخ ٢٠٠٠/٥/١٢ لتعديل قانون الاستثمار رقم ١٠ تاريخ ١٩٩١/٥/٤ .
- (١٤) الجريدة الرسمية ، المرسوم التشريعي رقم ٨/ و المرسوم التشريعي رقم ٩/ تاريخ ٢٠٠٠ الخاص بقانون تشجيع الاستثمار ، و إطلاق هيئة الاستثمار .
- (١٥) تقرير الاستثمار السنوي الأول في سورية عام ٢٠٠٦ ، إصدار هيئة الاستثمار السورية .
- (١٦) تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية عام ٢٠٠٧ ، إصدار هيئة الاستثمار السورية .
- (١٧) تقرير الاستثمار السنوي الثالث في سورية عام ٢٠٠٨ ، إصدار هيئة الاستثمار السورية .
- (١٨) تقرير الاستثمار السنوي الرابع في سورية عام ٢٠٠٩ ، إصدار هيئة الاستثمار السورية .
- (١٩) مجلة هيئة الاستثمار ، إصدار هيئة الاستثمار السورية ، مجلة فصلية العدد (٠) نيسان ٢٠٠٩ .

٢٠) مجلة هيئة الاستثمار، إصدار هيئة الاستثمار السورية، مجلة فصلية العدد (٠) مكرر أيار ٢٠٠٩.

٢١) مجلة هيئة الاستثمار، إصدار هيئة الاستثمار السورية، مجلة فصلية العدد (١) أيلول ٢٠٠٩.

٢٢) مجلة هيئة الاستثمار، إصدار هيئة الاستثمار السورية، مجلة فصلية العدد (٢) كانون الأول ٢٠٠٩.

٢٣) مجلة هيئة الاستثمار، إصدار هيئة الاستثمار السورية، مجلة فصلية العدد (٣) نيسان ٢٠١٠.

٢٤) مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية عام ٢٠٠٨ تنفيذ ٢٠٠٩، إعداد المكتب المركزي للإحصاء و هيئة الاستثمار السورية و برنامج UNDP، آذار ٢٠١٠

٢٥) تقرير عن المشاريع الاستثمارية خلال الربع الأول لعام ٢٠١٠، إصدار هيئة الاستثمار السورية.

سادساً : ندوات و محاضرات محلية باللغة العربية

١) د. مصطفى العبد الله الكفري ، مناخ الاستثمار في سورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون ، ١٨/٣/٢٠٠٨، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ٢٠٠٨.

٢) د. مصطفى العبد الله الكفري ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون ، ١٨/٥/٢٠١٠، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ٢٠١٠.

٣) د. مصطفى العبد الله الكفري، محاضرات مادة سياسات الاستثمار في سورية، برنامج الماجستير سنة أولى، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

٤) محمد غسان القلاع ، السياسات المحفزة للاستثمار في سورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة عشرة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، ٢٠٠١.

٥) محمد سراقي ، السياسات المحفزة للاستثمار في سورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة عشرة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، ٢٠٠١.

سابعاً : رسائل ماجستير و دكتوراه محلية و عربية و باللغة العربية

- (١) علي حسين ملحم ، دور المعاهدات الدولية في حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ .
- (٢) غسان علي علي ، الاستثمارات الأجنبية ودور التحكيم في تسوية المنازعات التي قد تنشأ بصددتها ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .
- (٣) هائل أبو رشيد ، أثر عولمة التقارير المالية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة حلب ، ٢٠٠٨ .
- (٤) عميروش محند شلغوم ، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (الاقتصاد الجزائري نموذجاً) ، أطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ٢٠٠٩ .
- (٥) محمد مطرود سميران ، قياس الآثار الاقتصادية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني ، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ٢٠٠٨ .
- (٦) ممدوح غانم ، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية ، أطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ٢٠٠٢ .

ثامناً: مواقع الكترونية

الموقع الالكتروني للمعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، محاضرات في الاستثمار الأجنبي المباشر ، د. رزاق وشاح

تاسعاً: مراجع متنوعة باللغة الانكليزية

INTERNASIONAL REPORTS

- 1) Word investment report – unctad-wir 2009 ,transnational corporation ,agricultural production & development.
- 2) Word investment report – unctad-wir 2008 , transnational corporations ,& the infrastructure challenge .
- 3) Word investment report – unctad-wir 2007, transnational corporation ,extractive industries & development.
- 4) Word investment report – unctad-wir 2006
- 5) Word investment report – unctad-wir 2005 , transnational corporation & the internationalization of R&D .
- 6) Word investment report – unctad-wir 2004 ,the shift toward services .
- 7) Word investment report – unctad-wir 2003
- 8) The Global Competitiveness Report 2009-2010 © 2009 , World Economic Forum

RESEARCHES & STUDIES FOR INTERNATIONAL ORGANIZATIONS

- 1) The role of FDI in economic Development in Escwa member countries, unescwa . 2000,.
- 2) Technology Transfer To Small- And Medium_ Sized Enterprises and Identifying opportunities for Domestic and Foreign Direct Investment in Selected Sectors , 2005, Escwa .
- 3) Lessons in Attracting fdi (best practices in investment for development) unctad ,2009 .
- 4) Asian fdi in Africa , unctad , 2007.

STATISTICS

- 1) Unctad handbook of statistics , 2006.